

البنوك

في الأردن

شباط
2026 02 46



جمعية البنوك في الأردن تعقد القمة المصرفية لعام 2026 بعنوان "صناعة مستقبل الابتكار المالي"



في هذا العدد

قاعدة صلبة
لحجم الودائع

عصر البنك الذكي...
بين الابتكار الخوارزمي
والاستقرار المالي

القطاع المصرفي الأردني:
مركزات الاستقرار واستحقاقات
التحول

مستقبلك المالي بين يديك

إعرف شيء عن كل شيء
في إدارة الأموال



منصة ترويج الوعي المالي (FINAPP)



منصة رائدة في نشر الوعي المالي والمصرفي وترويج الثقافة المالية بين الأفراد والشركات، لتحقيق الثقافة المالية المتقدمة والمسؤولية، من خلال توفير محتوى ذي جودة عالية وأدوات تعليمية مبتكرة وموثوقة حول المفاهيم المصرفية والمالية والاقتصادية.

تعلم أساسيات التعامل مع الأموال!

مع منصة FINAPP يمكنك الحصول على نصائح وإرشادات تساعدك في تحقيق أهدافك المالية

مقالات
تثقيفية



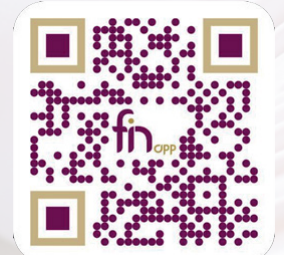
نصائح
وإرشادات



فيديوهات
متنوعة



أدوات وحاسبات
مالية



امسح رمز QR لتحميل تطبيق

FinApp.jo



GLOBAL
FINANCE

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2025

arabbank.com



البنك العربي
ARAB BANK



الوصول بداية



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

البنوك
في الأردن

مجلة شهرية متخصصة تصدرها
جمعية البنوك في الأردن
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(د / 2002 / 2851)

شباط
المجلد
2026 46

العدد

2

سعادة السيد منتصر أبو دؤاس
عضواً / بنك الاتحاد

سعادة السيد هيثم البطيخي
عضواً / البنك الأردني الكويتي

الدكتور احمد الحسين
عضواً / البنك الأهلي الاردني

الدكتور عدنان الاعرج
عضواً / بنك لبنان والمهجر

عطوفة السيد زياد غنما
عضواً مراقباً من البنك المركزي الأردني

الدكتور ماهر المحروق
المدير العام

مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

معالي السيد باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة / كابيتال بنك

سعادة السيد عمار الصفدي
نائب رئيس مجلس الإدارة / بنك الإسكان

سعادة الآنسة رنده الصادق
عضواً / البنك العربي

سعادة السيد رائد المصيص
عضواً / بنك الاستثمار العربي الاردني

الدكتور حسين سعيد
عضواً / البنك الإسلامي الاردني

هيئة التحرير

سلامة الدعاوي
رئيس هيئة التحرير

فادي مشهراوي
المدير المسؤول

لينا مسعود
مسؤول علاقات المجلة

إن الآراء والأفكار الواردة
في هذه المجلة تمثل
وجهة نظر أصحابها
الشخصية ولا تمثل
بالضرورة وجهة نظر
جمعية البنوك

5687011 - 5684316

magazine@abj.org.jo

www.abj.org.jo

عمان - الأردن - 62 شارع موسى بن نصير

926174 عمان 11190 الأردن

5684368 - 5684361 - 5684261 - 5669328 - 5662258

تصميم وإخراج فني

مؤسسة التحكم للتصميم والخدمات المطبعية - control1est@gmail.com 0788620228

في هذا العدد

25

أخبار
الجمعية



11

موضوع
العدد



8

إطلالة
مصرفية



6

كلمة
العدد



51

أخبار
محلية ودولية



47

دراسات



29

التقرير
الاقتصادي
الشهري



130

الصفحة
الأخيرة



81

الأخبار
المصرفية



القطاع المصرفي الأردني: مرتكزات الاستقرار واستحقاقات التحول



معالي السيد باسم خليل السالم

رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك في الأردن

الاقتصاد العالمي، والمخاطر الكلية والقطاعية، ومسارات الابتكار المالي، ودور التمويل المستدام في دعم النمو. إننا نؤمن بأن تبادل الخبرات والرؤى يشكل المدخل الأساس لصياغة سياسات أكثر مرونة، ونماذج أعمال أكثر كفاءة، وقطاع مصرفي أكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.

تشهد البيئة الدولية اليوم درجة عالية من عدم اليقين، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتقلبات الأسواق المالية، وما يرافقها من تباطؤ في بعض الاقتصادات الكبرى. وقد انعكست هذه التطورات بصورة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصادات الناشئة، التي تواجه تحدي

تنعقد القمة المصرفية 2026 في لحظة مفصلية من مسيرة الاقتصاد العالمي والإقليمي، حيث تتداخل التحديات مع الفرص، وتعيد المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية رسم ملامح صناعة المال والأعمال. وفي هذا السياق، يأتي انعقاد قممتنا السنوية تحت شعار "تشكيل مستقبل الإبداع المصرفي" ليعكس وعينا بحجم التحولات الجارية، وحرصنا على أن يكون القطاع المصرفي الأردني فاعلاً في صياغة هذا المستقبل، لا متلقياً له.

لقد أصبحت هذه القمة منصة استراتيجية للحوار البناء بين القيادات المصرفية وصناع القرار والخبراء الدوليين، نناقش من خلالها آفاق

غير أن المرحلة المقبلة تتطلب مضاعفة الجهود للحفاظ على هذه المكتسبات وتعزيزها. فالرقمنة أصبحت ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة المنافسة وتوقعات العملاء المتغيرة. كما أن الاستثمار في التقنيات المتقدمة، وبناء الكفاءات المتخصصة، وتطوير الأطر التنظيمية الداعمة للابتكار، تمثل ركائز أساسية لتعزيز تنافسية القطاع واستدامته.

ويبرز التمويل المستدام والتمويل الأخضر كأحد المسارات الرئيسة لمستقبل الصناعة المالية، حيث لم تعد المؤسسات المصرفية مطالبة بتحقيق الربحية فحسب، بل أيضاً بالمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم التحول نحو اقتصاد أكثر كفاءة في استخدام الموارد وأكثر التزاماً بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

إن قمنا المصرفية لهذا العام ليست مجرد فعالية سنوية، بل مساحة للحوار المسؤول وبناء الرؤى المشتركة، وصياغة توصيات عملية تسهم في دعم صانعي القرار وتعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية. إننا نتطلع إلى أن تشكل مخرجات هذا اللقاء خطوة إضافية نحو قطاع مصرفي أكثر ابتكاراً، وأكثر قدرة على إدارة المخاطر، وأكثر إسهاماً في تحقيق النمو والاستقرار.

في نهاية المطاف، يبقى الرهان الحقيقي على الإنسان؛ على الكفاءات المصرفية الأردنية التي أثبتت قدرتها على الإنجاز في مختلف الظروف، وعلى روح الشراكة التي تجمعنا. إن الابتكار والاستقرار ليسا مسارين متعارضين، بل ركيّتان متكاملتان، وبقدر ما ننجح في ترسيخ هذه المعادلة، بقدر ما نؤسس لمستقبل مصرفي أكثر قوة واستدامة، واقتصاد وطني أكثر ازدهاراً وثقة.

الحفاظ على الاستقرار بالتوازي مع السعي لتحقيق النمو.

وفي المقابل، تبرز فرص نوعية في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية، وتحليل البيانات الضخمة، والتحول الرقمي. هذه المجالات لا تعيد فقط تشكيل الصناعة المصرفية عالمياً، بل تفتح آفاقاً جديدة لتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتطوير تجربة العملاء، وإعادة ابتكار نماذج الأعمال المصرفية. إن مسؤوليتنا اليوم لا تقتصر على إدارة المخاطر، بل تمتد إلى إعادة تعريف دور البنك كمحرك للتنمية ومُسرع للابتكار.

على الصعيد الوطني، أثبت الاقتصاد الأردني خلال السنوات الماضية قدرة واضحة على الصمود والتكيف، بفضل سياسات نقدية ومالية متوازنة، وإصلاحات هيكلية متدرجة، وشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص. وقد كان للقطاع المصرفي دور محوري في هذه المسيرة، من خلال تمويل القطاعات الإنتاجية الحيوية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي، وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية لتشمل شرائح أوسع من المجتمع.

كما واصل القطاع المصرفي الاستثمار في الحلول الرقمية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية، بما يعزز الكفاءة ويرتقي بجودة الخدمات، ويسهم في ترسيخ مكانة الأردن كبيئة جاذبة للاستثمار والابتكار المالي.

إن متانة الجهاز المصرفي الأردني ليست انطباعاً عابراً، بل حقيقة تؤكدتها المؤشرات المالية وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني، التي أشادت بقوة القاعدة الرأسمالية، وجودة الأصول، وسلامة الأطر الرقابية، وكفاءة إدارة المخاطر. هذه الأسس الصلبة تمنحنا الثقة لمواصلة مسيرة التطوير والابتكار بروح من المسؤولية والانضباط.

عصر البنك الذكي... بين الابتكار الخوارزمي والاستقرار المالي

الدكتور ماهر المحروق
مدير عام جمعية البنوك



الاستراتيجية طويلة الأمد.

أحد أبرز مظاهر هذا التحول يتمثل في الانتقال من مبادرات متفرقة إلى نموذج تشغيل مؤسسي متكامل، تُدار فيه النماذج والخوارزميات عبر منصة موحدة على مستوى المؤسسة. هذا النموذج لا يقتصر على التطوير التقني، بل يشمل حوكمة البيانات، وإدارة دورة حياة النماذج، وأمن المعلومات، وضوابط الامتثال، بما يجعل الذكاء الاصطناعي قدرة مؤسسية عابرة للوحدات التنظيمية. المؤسسات التي تعتمد هذا النهج تحقق كفاءة أعلى في استخدام البيانات، وتقلل التكرار، وتحسن قابلية التوسع، وتدمج إدارة المخاطر الخوارزمية ضمن منظومة الرقابة الداخلية بصورة منهجية.

في موازاة ذلك، يشهد الأمن السيبراني تحولاً من نموذج دفاعي تفاعلي إلى نموذج تنبؤي قائم على الذكاء الاصطناعي. لم يعد الهدف مجرد احتواء الهجمات بعد وقوعها، بل استباقها عبر تحليل الأنماط السلوكية وبناء بصمة رقمية لكل

يشهد القطاع المصرفي تحولاً عميقاً تقوده تقنيات الذكاء الاصطناعي، لم تعد فيه المنافسة قائمة على حجم رأس المال أو الانتشار الجغرافي فحسب، بل على القدرة المؤسسية على تحويل البيانات إلى قرارات ذكية قابلة للتوسع. لقد انتقل الذكاء الاصطناعي من كونه أداة لتحسين الكفاءة التشغيلية إلى بنية تحتية استراتيجية تعيد تعريف نموذج العمل المصرفي، وتؤثر بصورة مباشرة في إدارة المخاطر، وتجربة العميل، وآليات الامتثال، وحتى في طبيعة الحوكمة المؤسسية. وخلال السنوات القليلة المقبلة، ستتحدد الفجوة التنافسية بين البنوك بناءً على جودة دمج الذكاء الاصطناعي في صميم عملياتها، وليس على حجم الاستثمار التقني وحده.

لم يعد السؤال اليوم ما إذا كانت البنوك ستتبنى الذكاء الاصطناعي، بل كيف ستبنيه ضمن نموذج مؤسسي مسؤول يوازن بين الابتكار والاستقرار، ويحول التكنولوجيا من أداة تجريبية إلى قدرة تشغيلية راسخة تخدم الأهداف

الاستثماري، قادراً على تحليل الأسواق في الزمن الحقيقي، ومحاكاة سيناريوهات معقدة، وإعادة توزيع الأصول بصورة ديناميكية. كما يشهد الاقتصاد المصرفي انتقالاً من التسعير الثابت إلى التسعير القائم على البيانات، حيث تُدمج المخاطر الفردية وسلوك العميل وظروف السوق في قرارات تسعير متغيرة، ضمن ضوابط تضمن العدالة والشفافية وتحافظ على الاستقرار المالي.

ويبرز كذلك تطور المساعدين الرقميين إلى مساعدين مصرفيين متعددي القنوات يديرون رحلة العميل بصورة متكاملة ويوفرون توصيات مخصصة في الزمن الحقيقي. وفي مرحلة أكثر تقدماً، يظهر الذكاء الاصطناعي الوكيل القادر على إدارة سلاسل عمليات شبه مستقلة ضمن أطر حوكمة واضحة، مع بقاء الإنسان في موقع الإشراف الاستراتيجي. هذا النموذج يعزز الإنتاجية وقابلية التوسع دون التفريط بمتطلبات الرقابة والمساءلة.

على مستوى أوسع، تتجه البنوك إلى استخدام نماذج تنبؤية متقدمة لاستشراف المخاطر النظامية وتحليل الترابطات بين الأسواق والقطاعات، ما يمكن صناع القرار من الانتقال من الاستجابة اللاحقة إلى التدخل الاستباقي دعماً للاستقرار المالي. كما تنتقل تجربة العميل من نموذج خدمة موحد إلى تجربة فائقة التخصيص، يصبح فيها البنك شريكاً مالياً استباقياً يقدم استشارات مستمرة مدعومة بالبيانات.

في المحصلة، لم يعد الذكاء الاصطناعي خياراً تقنياً يمكن تأجيله، بل أصبح معياراً استراتيجياً يُقاس به نضج المؤسسات المصرفية وقدرتها على قيادة المستقبل بثقة ومسؤولية. نجاح المؤسسات لا يتوقف على تبني التكنولوجيا بحد ذاتها، بل على قدرتها على بناء حوكمة رشيدة، وإدارة بيانات قوية، وثقافة مؤسسية مرنة توازن بين الابتكار والاستقرار. البنوك التي تنجح في هذا التوازن ستكون الأقدر على تعزيز تنافسيتها، وخفض تكاليفها التشغيلية، وبناء علاقات أكثر عمقاً واستدامة مع عملائها في عصر المال الذكي.

مستخدم ونظام. الأنظمة الحديثة قادرة على رصد الانحرافات الدقيقة في الزمن الحقيقي، واتخاذ إجراءات احتواء تلقائية قبل تفاقم المخاطر. ومع تصاعد التهديدات وتعقيدها، بما في ذلك المخاطر المستقبلية المرتبطة بالحوسبة الكمية، يصبح الأمن السيبراني التنبؤي ركيزة أساسية في حماية الاستقرار المالي وبناء الثقة المؤسسية.

ولا يمكن تمكين الذكاء الاصطناعي على نطاق واسع دون بنية تحتية مرنة وقابلة للتوسع، وهو ما يفسر توجه البنوك نحو نماذج سحابية هجينة تجمع بين الأنظمة المحلية والسحابة العامة والخاصة. هذا النموذج يحقق توازناً بين الابتكار والامتثال، حيث تُحتفظ بالبيانات الحساسة داخل بيئات خاضعة للرقابة، فيما تُستخدم السحابة لتشغيل التحليلات المتقدمة والنماذج الثقيلة. وبذلك لم تعد السحابة خياراً تقنياً، بل طبقة تمكينية استراتيجية لبناء أنظمة ذكاء اصطناعي قابلة للنمو ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

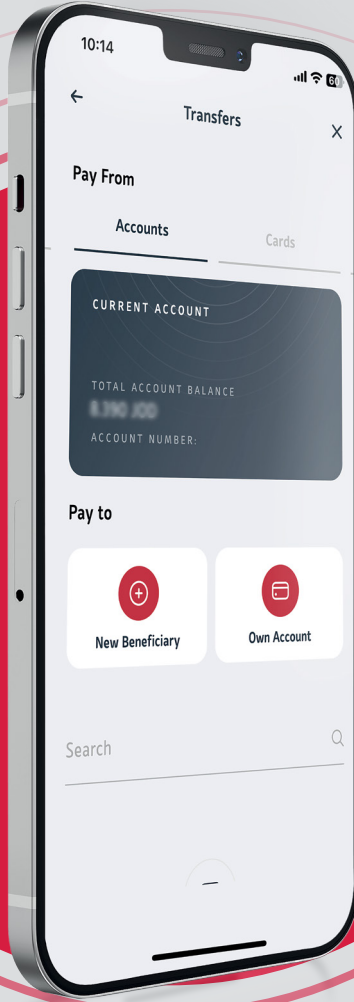
أما في مجال الامتثال، فقد تحول من وظيفة رقابية تعتمد على الإجراءات اليدوية إلى منظومة ذكية تعمل في الزمن الحقيقي. تعتمد البنوك على تقنيات RegTech المدعومة بالذكاء الاصطناعي لرصد المخاطر التنظيمية، وتحليل المعاملات، وإعداد التقارير بصورة تلقائية، والانتقال من الامتثال التفاعلي إلى الامتثال الاستباقي. وبهذا يتحول الامتثال من عبء تشغيلي إلى ميزة تنافسية تعكس نضج الحوكمة وتعزز الثقة مع الجهات الرقابية.

كما تتطور نماذج اللغة الكبيرة لتصبح بنية معرفة مؤسسية داخل البنك، قادرة على تحليل السياسات والعقود والتقارير، ودعم اتخاذ القرار، وتوليد الوثائق ضمن سياق مؤسسي متكامل. هذا التحول ينقل المعرفة من كونها خبرة فردية متناثرة إلى أصل رقمي منظم وخاضع للحوكمة، ما يعزز الاتساق المؤسسي ويحمي المؤسسة من فقدان المعرفة المتراكمة.

وفي أنشطة الاستثمار وإدارة الأصول، أصبح الذكاء الاصطناعي شريكاً استراتيجياً في القرار

حوّل كابيتال

وافتح حسابك من تطبيقنا بدقائق



حمل التطبيق الآن



كابيتال
بنك

Facebook Twitter Instagram @Capitalbankjo

06 5100 220

capitalbank.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

موضوع العدد



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan



جمعية البنوك في الأردن تعقد الف "صناعة مستقبل"



الشركس:

- البرنامج التنفيذي الأول لرؤية التحديث الاقتصادي ساهم في تعزيز زخم النمو، وتشجيع الاستثمار، وتعميق الشراكة مع القطاع الخاص.
- توقعات بارتفاع نمو الاقتصاد الوطني إلى 3% في عام 2026 مع بدء تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبرى، وأن يتجاوز 4% في عام 2028.

قمة المصرفية لعام 2026 بعنوان "الابتكار المالي"



السّالِم:

- القمة المصرفية محطة سنوية رئيسية للحوار الاستراتيجي حول مستقبل القطاع المصرفي ومنصة لتبادل الرؤى.
- التقارير الدولية وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني أكدت متانة الجهاز المصرفي الأردني واستقراره وقدرته على مواجهة الصدمات.

عقدت جمعية البنوك في الأردن القمة المصرفية لعام 2026 بعنوان "صناعة مستقبل الابتكار المالي"، تحت رعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس، وبمشاركة واسعة من قيادات القطاع المصرفي والمالي وخبراء ومختصين من مؤسسات محلية ودولية. يأتي انعقاد القمة في وقت يشهد فيه العالم تغيرات اقتصادية متسارعة، تستدعي الحاجة لتعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع تلك التغيرات. وتم خلال القمة مناقشة مجموعة من القضايا الاقتصادية والمالية على المستويين العالمي والإقليمي، تناول المشاركون فيها آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي، وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني، إلى جانب بحث عدد من القضايا المصرفية، وفي مقدمتها مستقبل العمل المصرفي في ظل التحول الرقمي المتسارع.

وخلال كلمته في افتتاح القمة المصرفية، أكد الشركس، أن الاقتصاد العالمي واجه خلال عام 2025 ظروفًا متشابكة، شملت تحولات في السياسات التجارية، خصوصاً المرتبطة بالتعريفات الجمركية، إلى جانب اضطرابات جيوسياسية إقليمية ودولية، مُشيراً إلى أن هذه الظروف لا تزال تُعيد تشكيل المشهد الاقتصادي العالمي في ظل سيناريوهات مفتوحة على احتمالات متعددة، مما يستدعي من الجميع التحلي باليقظة والمرونة، والتنسيق الوثيق بين مختلف السياسات، لتعزيز منعة الاقتصاد العالمي، والاستمرار في دعم التنمية المستدامة.

والمالي، ودعم قدرة الاقتصاد على النمو ضمن إطار متوازن، مستشهداً بقوة أداء المؤشرات النقدية، حيث ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي إلى 28.5 مليار دولار في نهاية شهر كانون ثاني 2026 ما يُغطي مدة أكثر من 10 أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، كما انخفض معدل الدولار إلى 17.6% في نهاية عام 2025. وأضاف الشركس أن معدل التضخم في عام 2025 جاء مُنسجماً مع تقديرات البنك المركزي، عند مستوى يقل عن 2%، مع توقعات باستقراره حول هذا المعدل في عام 2026، بما يحافظ على القوة الشرائية ويعزز بيئة التخطيط والاستثمار.

وأشاد الشركس بجهود القطاع المصرفي الأردني في تطبيق الحوكمة الرشيدة والانضباط

وأشار الشركس، إلى أن عام 2025 كان اختباراً لمرونة الاقتصاد الأردني ومنعته وقدرته على التكيف مع هذه الظروف الخارجية، موضحاً أن الاقتصاد الأردني واصل مسار التحسن في النمو الاقتصادي مسجلاً نمواً بنسبة 2.7% في الربع الأول من عام 2025، و2.8% في كل من الربعين الثاني والثالث من العام، بعد أن سجل نمواً نسبته 2.6% في عام 2024 كاملاً، مؤكداً أن هذا الأداء يعكس الالتزام الثابت للحكومة والمؤسسات الوطنية بتنفيذ أجندة الإصلاح الشامل في المملكة، مدعوماً بالأداء الإيجابي للعديد من المؤشرات الاقتصادية، وفي مقدمتها مؤشرات القطاع الخارجي.

وأكد الشركس نجاح السياسة النقدية في تحقيق أهدافها بالحفاظ على الاستقرار النقدي



الشركس:

• الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي ترتفع إلى 28.5 مليار دولار في نهاية شهر كانون ثاني 2026، وتكفي لتغطية مدة تتجاوز عشرة أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات.

• السياسة النقدية للبنك المركزي الأردني أثبتت نجاحها في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، داعمة بذلك قدرة الاقتصاد على النمو ضمن إطار متوازن ومُستدام.

• استقرار التضخم عند مستوى يقل عن 2% في عام 2025، مع توقعات ببقائه حول هذا المعدل في عام 2026.

• القطاع المصرفي الأردني أظهر مرونة وصلابة عالية في مواجهة الظروف المُحيطة، ولعب دوراً محورياً في دعم النمو واستقرار الاقتصاد الوطني.

مستهدفات البرنامج التنفيذي الثاني للرؤية (2026-2029).

بدوره، أكد **رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن، معالي السيد باسم السالم**، أن القمة المصرفية باتت محطة سنوية رئيسية للحوار الاستراتيجي حول مستقبل القطاع المصرفي، ومنصة لتبادل الرؤى حول التحديات الاقتصادية والمالية الإقليمية والدولية، واستعراض مسارات التطور في صناعة المال. ووجه السالم خالص الشكر والتقدير لمحافظ البنك المركزي الأردني، الدكتور عادل الشركس، على رعايته الكريمة ودعمه المتواصل الذي كان له الأثر المحوري في ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي وتعزيز منعة الجهاز المصرفي.

وأوضح أن قمة هذا العام تنعقد في ظل بيئة عالمية تتسم بتزايد المخاطر وتباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الكبرى، مقابل بروز فرص جديدة في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والتمويل المستدام، مشيراً إلى أن محاور النقاش تركز على الآفاق الاقتصادية العالمية، والمخاطر الكلية والقطاعية، ومستقبل العمل المصرفي في ظل التسارع التكنولوجي، إضافة إلى دور التمويل المستدام في دعم النمو الاقتصادي في الأردن والمنطقة.

وأكد أن الاقتصاد الأردني أثبت خلال السنوات الماضية قدرته على الصمود والتكيف مع التحديات، مستنداً إلى سياسات نقدية ومالية حكيمة، وإصلاحات هيكلية متدرجة، وشرائط فاعلة بين القطاعين العام والخاص، فيما يواصل القطاع المصرفي أداء دوره المحوري كرافعة أساسية للنمو من خلال تمويل القطاعات الإنتاجية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي، وتبني

المؤسسي والإدارة الواعية للمخاطر، مشيراً إلى أن البنوك حافظت على متانتها وربحياتها واستقرارها رغم تصاعد عدم اليقين الجيوسياسي وتقلبات الأسواق وتسارع الابتكار المالي، وهو ما انعكس بوضوح على نتائجها المالية لعام 2025 واستمرار دورها كقناة تمويل رئيسية للقطاعات الاقتصادية، مشيراً إلى نمو موجودات البنوك في نهاية عام 2025 بنسبة 6.0% لتصل إلى 74.1 مليار دينار، وارتفاع الودائع لديها بنحو 7.1% لتبلغ 50 مليار دينار، إلى جانب نمو التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.7% لتصل إلى 36.1 مليار دينار في نهاية عام 2025. كما أشاد الشركس بجهود الجهاز المصرفي في تبني الحلول الرقمية والتكنولوجيا المالية الحديثة، مستفيداً من البنية التحتية الرقمية المتقدمة التي وفرها البنك المركزي، ما جعل نحو 84% من الخدمات البنكية يجري تنفيذها إلكترونياً دون الحاجة لزيارة فروع البنوك. وأشار الشركس إلى أن قيمة الحركات المنفذة عبر أنظمة الدفع الوطنية (أي فواتيركم، كليك، جوموبي) تجاوزت 42 مليار دينار خلال عام 2025، أي أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي، مبيناً أن البنك المركزي، وإدراكاً منه لأهمية مواكبة التطورات التكنولوجية، أطلق في تموز 2025 "الإطار التنظيمي لاستخدامات الذكاء الاصطناعي للقطاع المصرفي الأردني"، بهدف توفير إرشادات تنظيمية تساعد المؤسسات المالية على تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مدروس ومسؤول.

ولفت الشركس إلى أن البنك المركزي نجح في تحقيق كامل مشاريعه ضمن البرنامج التنفيذي الأول (-2023 2025) لرؤية التحديث الاقتصادي، مؤكداً استمرار دوره في تعزيز التحول الرقمي، والأمن السيبراني، والتمويل الأخضر، والذكاء الاصطناعي، والابتكار المالي، وتنمية المهارات المستقبلية ضمن



ومعالجة البيانات الضخمة، والتمويل الأخضر. وشدد على ضرورة تحقيق "التوازن الدقيق" بين الابتكار الجريء والحفاظ على الاستقرار المالي، بما يضمن تعزيز الكفاءة وتنافسية القطاع المصرفي الأردني إقليمياً ودولياً.

واختتم بالتأكيد على أن القمة تمثل منصة للحوار المسؤول وتبادل الخبرات، معرباً عن الأمل في أن تسهم مخرجاتها في تقديم أفكار عملية وتوصيات بناءة تدعم صناع القرار وتعزز التعاون بين مختلف الأطراف، وصولاً إلى رؤية مشتركة ترسم ملامح مستقبل مزدهر للقطاع المصرفي والاقتصاد الأردني.

الحلول الرقمية الحديثة التي تلامس احتياجات المجتمع.

وأضاف السالم أن التقارير الدولية وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني أكدت متانة الجهاز المصرفي الأردني واستقراره وقدرته على مواجهة الصدمات، بما يعكس سلامة الأطر الرقابية وقوة رأس المال وجودة إدارة المخاطر.

وفي سياق استشراف المستقبل، أكد السالم أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع مضاعفة الجهود لمواكبة التحولات العالمية المتسارعة، خصوصاً في مجالات الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا المالية (FinTech)،



وشمال أفريقيا" والتي تناولت فيها مسارات النمو في المنطقة، والتحديات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية، إضافة إلى فرص التحول الاقتصادي. فيما ركزت الجلسة الثالثة على "مستقبل العمل المصرفي" بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة وتأثيرها على صناعة المال، بمشاركة عدد من الخبراء الدوليين من مؤسسات مالية عالمية.

رؤية كريستيان فانغ حول المشهد السيادي العالمي والمخاطر الائتمانية
استعرض السيد كريستيان فانغ، من وكالة Moody's، في عرض تقديمي شامل، النظرة المستقبلية للسيادة العالمية لعام 2026، واصفاً إياها بأنها تقع ضمن تصنيف "سلبية" بشكل عام. وأوضح فانغ أن نمو دول مجموعة العشرين سيظل مستقرًا ولكنه سيبقى دون

مستقبل الاقتصاد العالمي والابتكار المالي:

رؤى الخبراء والمتحدثين في القمة

هذا وقد تضمنت القمة عقد عدد من الجلسات الحوارية، حيث شارك في جلسة الأولى بعنوان "الآفاق الاقتصادية العالمية" محلل التصنيفات السيادية في وكالة Moody's السيد كريستيان فانغ، الذي أشار إلى أن النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي في عام 2026 لا تزال سلبية، بفعل عدم اليقين في السياسات الاقتصادية العالمية وارتفاع مستويات الدين، مقابل قدرة نسبية لبعض الاقتصادات على الصمود. كما تناولت السيدة عالية مبيض من مؤسسة Jefferies في الجلسة الثانية "آفاق اقتصاد الشرق الأوسط



في أسعار أسهم التكنولوجيا المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، مما قد يؤثر على الشركات الناشئة ومراكز البيانات ويمتد أثره للنمو الاقتصادي العام. كما حذر من عودة اشتعال التضخم نتيجة تحولات محتملة في السياسة النقدية الأمريكية، وصدمة إنتاجية ناجمة عن تبني الذكاء الاصطناعي قد تؤدي إلى تسريح واسع للعمالة في قطاع الوظائف المكتبية. ولم يغفل فانغ أثر التصدعات الجيوسياسية التي ترفع علاوات المخاطر، وعدوى الائتمان الخاص، والارتفاع المفاجئ في العوائد السيادية نتيجة الهشاشة المالية. واختتم عرضه بالتأكيد على أن المؤسسات القوية والسياسات الحصيفة هي الضمانة الوحيدة لاحتواء هذه المخاطر وتقليل احتمالات التعثر الائتماني السيادي.

المستويات التاريخية المسجلة قبل الجائحة، مشيراً إلى أن العديد من الأقاليم الجغرافية ستشهد نمواً حقيقياً أقل مما كانت عليه في السابق، مما يضع ضغطاً على السياسات المالية للدول. وتناول فانغ بعمق قضية الديون السيادية، مؤكداً أن نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ستظل مرتفعة خلال عام 2026، مع تحذيره من ضعف القدرة على تحمل الديون نتيجة ارتفاع نسب الفائدة إلى الإيرادات، خاصة مع وصول عوائد السندات الحكومية لأجل عشر سنوات إلى مستويات لم تشهدها الأسواق منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وفي سياق تحليله للمخاطر، حدد فانغ ستة تهديدات رئيسية قد تعصف بالائتمان العالمي في عام 2026، تبدأ باحتمالية حدوث تصحيح



وفيما يخص الشأن الأردني، ركزت مبيض على تحسن مسار التصنيف الائتماني للمملكة، معتبرة أن الأردن يمثل حالة نجاح في بناء "مصدات أمان" اقتصادية قوية. وأوضحت أن السياسات النقدية والمالية التي تبناها الأردن ساهمت في خفض تكاليف الاقتراض الخارجي وتعزيز مصداقية الدولة في الأسواق الدولية. وشددت مبيض على أهمية استغلال هذه القوة لتحقيق قفزات في التنمية المستدامة والتحول الأخضر، مشيرة إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي في الأردن وسط منطقة تموج بالاضطرابات هو ميزة تنافسية كبرى يجب البناء عليها لجذب الاستثمارات النوعية. كما دعت إلى ضرورة اليقظة تجاه تقلبات أسعار الصرف العالمية وضمان استدامة الفوائض المالية لدعم النمو طويل الأمد.

عالية مبيض وتحليل صمود الأسواق الناشئة والنموذج الأردني من جانبها، قدمت السيدة عالية مبيض، من Jefferies، تحليلاً معمقاً حول أداء الأسواق الناشئة ومنطقة الشرق الأوسط تحت عنوان "التنقل بين المخاطر واقتناص الفرص". وأكدت مبيض أن الأداء الاقتصادي الكلي للأسواق الناشئة أظهر مرونة لافتة ومن المتوقع أن يستمر هذا الصمود رغم المخاوف المرتبطة بالسياسات التجارية الدولية والتحولات السياسية في الاقتصادات الكبرى. وأشارت إلى أن التضخم في هذه الأسواق يسير في مسار نزولي مدعوماً باستقرار أسعار الطاقة وقوة العملات المحلية مقابل الدولار، متوقعة أن تظل فجوة النمو بين الأسواق الناشئة والمتقدمة بحدود نقطتين مؤويتين لصالح الأسواق الناشئة، مما يعزز جاذبيتها الاستثمارية ويدعم استمرارية رفع تصنيفاتها الائتمانية.



وعلى صعيد المخاطر التقنية المستقبلية، حذر غوس من "الخطر الكمي" (Quantum Risk)، موضحاً أن التطور المتسارع في الحوسبة الكمومية قد يهدد أمن التشفير الحالي للبنوك والعملات المشفرة على حد سواء. وطالب المؤسسات المالية بدء الاستثمار في معايير "التشفير المقاوم للكم" لضمان حماية الأصول المالية في المستقبل. كما ناقش غوس دور العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) في تعزيز كفاءة النظام المالي وتقليل التكاليف التشغيلية، مؤكداً أن البنوك التي ستنجح في دمج الذكاء الاصطناعي التوليدي في صلب عملياتها اليومية هي التي ستقود المشهد المالي العالمي في العقد المقبل، نظراً للزيادة الهائلة المتوقعة في الإنتاجية وتحسين تجربة العميل.

رونيت غوس ومستقبل التمويل الذكي والتقنيات الناشئة تناول السيد رونيت غوس، من Citi Institute في جلسة تقنية مكثفة، التحولات الجوهرية في صناعة المال، مؤكداً أن المال لم يعد مجرد وسيط رقمي، بل أصبح اليوم "ذكياً ومبنياً على سلاسل الكتل (On-Chain) ومتاحاً على مدار الساعة". وشرح غوس مفهوم "الذكاء الاصطناعي الوكيل" (Chain Agentic AI) وكيف سيعيد تشكيل التجارة والمدفوعات في عالم ما بعد التطبيقات، حيث ستقوم نماذج الذكاء الاصطناعي باتخاذ قرارات الشراء والدفع نيابة عن المستخدمين بناءً على أوامر صوتية أو نصية بسيطة. واستعرض غوس تطور أنظمة الدفع الفورية عالمياً، مشيراً إلى أن المحافظ الرقمية أصبحت هي الخيار الافتراضي للدفع، بينما تتحول البطاقات البنكية لتصبح مجرد وسيلة لتغذية هذه المحافظ أو قنوات دفع خلفية.



غير المتعلقة بالفوائد، رغم الضغوط المتوقعة على الهوامش نتيجة خفض الفائدة.

وتوسع ثيوفيلو في تحليل هيكلية التمويل والسيولة، مؤكداً أن البنوك الأردنية تعتمد على قاعدة ودائع مستقرة وجوهرية، وتمتلك مستويات عالية من رأس المال والسيولة تفوق المتطلبات التنظيمية. ومع ذلك، لفت الانتباه إلى بعض المخاطر الهيكلية، وأبرزها الانكشاف المرتفع للبنوك على الديون الحكومية، مما يربط جودتها الائتمانية بالتصنيف السيادي للدولة. كما أفرد جانباً من حديثه للمخاطر المرتبطة بالعمليات في الضفة الغربية، والتي تشكل نحو 9% من إجمالي القروض في النظام المصرفي الأردني، محذراً من تبعات الضغوط المالية على السلطة الفلسطينية وقيود حركة النقد بالشيك. واختتم باستعراض تصنيفات

كريستوس ثيوفيلو وتوقعات النظام المصرفي الأردني لعام 2026 اختتم السيد كريستوس ثيوفيلو من وكالة Moody's، العروض بتقديم تحليل مفصل للنظام المصرفي الأردني، مبرراً منح الوكالة "نظرة مستقبلية مستقرة" للقطاع المصرفي في المملكة. وأكد ثيوفيلو أن هذا الاستقرار مدفوع بزخم النمو الاقتصادي، والتوجه نحو تخفيف السياسات النقدية، وانطلاق مشاريع البنية التحتية الكبرى ضمن رؤية التحديث الاقتصادي. وأشار إلى أن جودة الأصول المصرفية في الأردن ستظل صلبة مع تحسن قدرة المقترضين على السداد، مدعومة بنسب تغطية مخصصات قوية توفر حماية كافية ضد أي تدهور محتمل في المحافظ الائتمانية. وتوقع ثيوفيلو بقاء الربحية قوية بفضل النمو المعتدل في القروض والتركيز على الإيرادات



صياغة مستقبل القطاع المصرفي الأردني، مشدداً على أن الجمعية ستعمل بشكل وثيق مع كافة الأعضاء والشركاء لمتابعة تنفيذ الأفكار التي طرحت، بما يضمن الحفاظ على تنافسية واستقرار البنوك الأردنية في ظل التحولات العالمية المتسارعة. وأعرب المحرور عن شكره وتقديره لكافة المتحدثين الدوليين والمحليين وللمشاركين الذين ساهموا في إثراء الحوار، مؤكداً التزام الجمعية بمواصلة تنظيم هذا الحدث السنوي كم منصة استراتيجية رائدة للقطاع المالي في المملكة.

البنوك الرئيسية في الأردن، مؤكداً أن قوة الدعم الحكومي المتوقعة تظل عاملاً حاسماً في استقرار هذه التصنيفات، مما يعزز الثقة الدولية في القطاع المصرفي الأردني كركيزة للاستقرار الاقتصادي.

وفي ختام أعمال القمة، ألقى المدير العام لجمعية البنوك في الأردن، الدكتور ماهر المحرور، كلمة ختامية لخص فيها أبرز النتائج والتوصيات التي خلص إليها المشاركون. وأكد المحرور أن القمة نجحت في تسليط الضوء على الدور المحوري للابتكار المالي في

حساب توفير سمو sumu

أبناؤنا مسؤوليتنا،
مستقبلهم أمانتنا.



البنك العربي الإسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

iiabank.com.jo | 080022224 - 065003300 |  



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار الجمعية



اجتماع لجنة التمويل الأخضر مع الشركة الاردنية لضمان القروض والشركاء



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan



عقدت الشركة الأردنية لضمان القروض اجتماعاً حوارياً مع لجنة التمويل الأخضر في جمعية البنوك في الأردن، وبالتعاون مشروع تعزيز الأنشطة الخضراء في المنشآت الصناعية (GAIN) ومناهج مبتكرة للشمول المالي للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في الأردن (IFIN) - المنفذان من قبل التعاون الألماني (GIZ) بتكليف وتمويل من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون والتنمية (BMZ)، وذلك لمناقشة برنامج ضمان التمويل الأخضر الذي تديره الشركة الأردنية لضمان القروض.

وخلال الاجتماع تم تبادل الآراء والمقترحات حول الاحتياجات الفنية لتطبيق أدوات ضمان التمويل الأخضر في الأردن، وأفضل السبل



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

2028-2023.

ويأتي هذا اللقاء في إطار تعزيز الشراكة بين الجهات المعنية بالتمويل الأخضر والمستدام، والمساهمة في تحقيق الأهداف الوطنية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر والمستدام.

لتفعيل برنامج الضمان الخاص بالشركة، وآليات التعاون المقترحة مع القطاع المصرفي بهدف تعزيز تمويل المشاريع الخضراء في الأردن وذلك انسجاماً مع توجهات البنك المركزي الأردني وخصوصاً استراتيجية التمويل الأخضر للأعوام



معك الإسكان

بمجموعة بطاقات
مليانة مميزات



بنك الإسكان
Housing Bank

بنكي للحياة



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

التقرير الاقتصادي الشهري



التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية



بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 حوالي 513 مليون دينار بانخفاض نسبته 5.7% مقارنة بذات الشهر من عام 2025، كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً ملموساً بنسبة 21.5% لتصل إلى 9.5 ألف معاملة.

هذا وارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 9.1%، كما ارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة 8.8%. وعليه فان قيمة الصادرات الكلية تكون قد ارتفعت بنسبة 9.1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. وجاء هذا النمو متزامناً مع ارتفاع المستوردات بنسبة 9.7%، وبالتالي فقد زاد العجز في الميزان التجاري بنسبة 10.3% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 مقارنة بنفس الفترة من عام 2024.

وفيما يتعلق بأبرز المؤشرات المصرفية فقد ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 6% بنهاية عام 2025 مقارنةً بنهاية عام 2024 لتصل إلى 74.053 مليار دينار مقارنة مع 69.853 مليار دينار في نهاية عام 2024، وارتفعت كذلك إجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 3.7% بنهاية عام 2025 لتصل إلى حوالي 36.060 مليار دينار، مقارنة مع 34.777 مليار دينار بنهاية عام 2024. وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 بنسبة 7.1% لتصل إلى حوالي 50.019 مليار دينار مقارنة مع 46.698 مليار دينار في نهاية عام 2024.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

- الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت التقديرات الأولية أداءً اقتصادياً متميزاً بالاستقرار والنمو المتصاعد تدريجياً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي ليصل إلى **2.8%**، وقد تحقق هذا الارتفاع رغم الظروف الإقليمية التي شهدتها المنطقة خلال هذا العام. كما تشير الأرقام الفعلية إلى ثبات معدل النمو عند **2.5%** للأرباع الثلاثة الأولى من عام **2024**، قبل أن يرتفع إلى **2.6%** في الربع الأخير من العام ذاته، ليواصل صعوده التدريجي مسجلاً **2.7%** في الربع الأول من عام **2025**، وصولاً إلى **2.8%** في الربعين الثاني والثالث من العام الحالي، مما يشير إلى وتيرة صعود ثابتة ومستدامة خلال الفترة الماضية.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2023=100)

النشاط الاقتصادي	2021	2022	2023	2024	الثلثة أربع الأولى 2024	الثلثة أربع الأولى 2025	التغير النسبي (%)
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	1,783.0	1,851.6	1,975.0	2,106.3	1,400.2	1,507.6	7.7%
التعدين واستغلال المحاجر	1,250.8	1,369.8	1,410.7	1,442.3	1,068.8	1,088.8	1.9%
الصناعة التحويلية	5,956.3	6,169.1	6,527.5	6,789.3	4,988.2	5,242.3	5.1%
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء	861.6	913.5	958.9	1,001.0	725.0	760.4	4.9%
إمدادات المياه: أنشطة المجاري، وإدارة الفضلات والمعالجة	222.4	230.2	247.4	260.1	189.1	197.6	4.5%
التشييد	1,426.4	1,492.5	1,531.0	1,512.4	1,094.6	1,104.5	0.9%
تجارة الجملة والتجزئة: إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية	2,892.2	3,005.0	3,082.3	3,146.1	2,434.7	2,493.5	2.4%
النقل والتخزين	1,901.8	1,953.2	2,032.1	2,107.8	1,550.4	1,612.9	4.0%
أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	528.4	560.0	592.0	599.2	486.9	496.5	2.0%
المعلومات والاتصالات	1,044.9	1,114.1	1,167.4	1,190.5	876.6	905.3	3.3%
الأنشطة المالية وأنشطة التأمين	2,203.7	2,285.0	2,347.5	2,403.9	1,823.0	1,874.2	2.8%
الأنشطة العقارية	4,848.9	4,905.2	4,971.9	5,056.6	3,806.8	3,828.0	0.6%
الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية	368.3	373.0	392.2	401.7	296.6	306.6	3.4%
أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	287.1	292.8	299.4	305.2	225.2	232.0	3.0%
الإدارة العامة والدفاع: الضمان الاجتماعي الاجتماعي	3,286.2	3,395.7	3,415.9	3,438.6	2,445.7	2,460.7	0.6%
التعليم	2,297.6	2,350.2	2,409.1	2,440.8	1,771.9	1,808.7	2.1%
أنشطة الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية	1,295.4	1,288.6	1,388.0	1,423.7	1,033.9	1,057.6	2.3%
الفنون والترفيه والترويح	151.2	184.5	199.9	204.7	151.0	155.7	3.1%
أنشطة الخدمات الأخرى	408.7	391.9	415.9	425.9	313.3	322.8	3.0%
أنشطة الأتير المعيشية كصاحب عمل: وأنشطة الأتير المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص	214.3	209.6	212.9	211.3	160.1	162.0	1.2%
إجمالي القيمة المضافة بالأسعار الأساسية	33,228.9	34,335.5	35,577.1	36,467.4	26,842.2	27,617.6	2.9%
صافي الضرائب على المنتجات	4,376.8	4,303.1	4,270.5	4,398.8	3,390.0	3,445.6	1.6%
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	37,605.7	38,638.7	39,847.7	40,866.2	30,232.2	31,063.2	2.8%

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة - للأعوام 2021 - الثلاثة أرباع الأولى 2025



* المصدر: البنك المركزي الأردني

- معدل البطالة

بلغ معدل البطالة للأردنيين **21.4%** خلال الربع الثالث من عام **2025** بانخفاض مقداره **0.1** نقطة مئوية عن الربع الثالث من عام **2024** إذ بلغ حينها **21.5%**. وبارتفاع مقداره **0.1** نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام **2025** حيث كان **21.3%**. وتبعاً لتلك التطورات فقد بلغ معدل البطالة للأردنيين **21.3%** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام **2025** مقارنة بنسبة **21.4%** لذات الفترة من عام **2024**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	الثلثة أرباع الأولى 2024	الثلثة أرباع الأولى 2025	التغير النسبي
معدل البطالة	24.1%	22.9%	22.0%	21.4%	21.4%	21.3%	-0.1%

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل مقداره **1082** مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام **2025** مقارنة مع **847** مليون دينار لذات الفترة من عام **2024**. ليحقق بذلك نمواً نسبته **27.7%**.

المؤشر	2021	2022	2023	2024	الثلثة أرباع الأولى 2024	الثلثة أرباع الأولى 2025	التغير النسبي %
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	441	683	1,424	1,152	847	1,082	27.7%

- حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام **2025** بنسبة **4.6%**. مقارنة بذات الفترة من عام **2024**. لتصل إلى حوالي **2.895** مليار دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2021	2022	2023	2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2025	التغير النسبي %
حوالات العاملين (مليون دينار)	2,845.3	2,912.4	2,985.5	3,033.5	2,768	2,895	4.6%

- كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

ارتفع الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال عام 2025 بنسبة 1.3% مقارنة بعام 2024. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 1.2%، وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 1.2%، وارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 2.8%.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2018=100)

الصناعة	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	138.65	144.11	113.55	121.85	123.26	1.2%
الصناعات التحويلية	84.09	86.06	84.16	84.54	85.53	1.2%
الكهرباء	130.92	139.25	107.73	114.01	117.23	2.8%
الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	89.85	92.27	86.74	87.70	88.84	1.3%

وانخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين خلال عام 2025 بنسبة 0.75% مقارنة بعام 2024. وجاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 2.38% والرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 0.56%، فيما انخفض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 1.03%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2018 = 100)

الصناعة	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الصناعات الاستخراجية	112.89	151.47	147.19	143.85	147.28	2.38
الصناعات التحويلية	121.57	138.47	107.25	106.51	105.42	-1.03
الكهرباء	200.33	184.81	87.09	89.44	89.95	0.56
الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين	124.34	141.72	107.75	107.12	106.32	-0.75



ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **1.06%** خلال شهر كانون الثاني من عام **2026** مقارنةً بذات الشهر من عام **2025**، حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **112.23** ليصل إلى **113.42**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

البند	2023	2024	2025	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
الغذية والمشروبات غير الكحولية	106.75	108.31	109.74	109.88	109.00	-0.80
المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	107.52	111.89	123.24	123.24	128.14	3.98
الملابس والاحذية	96.00	95.15	95.80	94.49	95.58	1.16
المساكن	112.65	115.82	118.90	118.12	121.40	2.78
التجهيزات والمعدات المنزلية	107.00	107.21	107.77	107.73	107.66	-0.06
الصحة	112.55	112.41	112.73	112.50	112.99	0.44
النقل	110.21	111.18	111.50	111.45	111.17	-0.26
الاتصالات	103.70	104.06	105.59	103.54	106.72	3.07
الثقافة والترفيه	113.38	116.56	118.39	117.61	119.57	1.67
التعليم	107.93	109.31	111.51	110.62	113.69	2.77
المطاعم والفنادق	116.72	117.89	119.26	119.15	119.50	0.30
السلع والخدمات الأخرى	109.21	111.22	114.13	112.23	116.78	4.06
الرقم القياسي لأسعار المستهلك	109.02	110.71	112.67	112.23	113.42	1.06
معدل التضخم	2.08%	1.56%	1.77%	2.29%	1.06%	-



ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 حوالي 513 مليون دينار بانخفاض نسبته 5.7% مقارنة بذات الشهر من عام 2025. كما شهد عدد معاملات البيع في المملكة انخفاضاً ملموساً بنسبة 21.5% ليصل إلى 9.5 ألف معاملة.

هذا وانخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 1.1% لتبلغ 173 شقة وأرض خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 مقارنة بـ 175 شقة وأرض مباعة خلال ذات الشهر من عام 2025. كما انخفضت من حيث القيمة بنسبة 30.6% لتصل إلى 10 مليون دينار مقارنة بـ 14.4 مليون دينار خلال ذات الشهر من عام 2025.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

البند	كانون الثاني 2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
حجم التداول	544.7	513.4	-5.7%
إيرادات دائرة الأراضي والمساحة	25.7	25.9	0.8%
عدد معاملات البيع في المملكة (ألف شقة وأرض)	12.1	9.5	-21.5%
عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين (أرض وشقة)	175	173	-1.1%
قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين	14.4	10.0	-30.6%

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 (حسب الجنسية)

الجنسية	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	النسبة من الإجمالي
العراقية	2.6	26%
الأمريكية	1.2	12%
الكندية	1.1	11%
السورية	0.91	9%
جنسيات أخرى	4.2	42%
المجموع	10.0	100%

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بنسبة 9.1%، كما ارتفعت قيمة المعاد تصديره بنسبة 8.8%. وعليه فإن قيمة الصادرات الكلية تكون قد ارتفعت بنسبة 9.1% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024. وجاء هذا النمو متزامناً مع ارتفاع المستوردات بنسبة 9.7%، وبالتالي فقد زاد العجز في الميزان التجاري بنسبة 10.3% خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 مقارنة بنفس الفترة من عام 2024.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

البند	2022	2023	2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2025	التغير النسبي %
الصادرات الوطنية	8,366	8,245	8,579	7,969	8,694	9.1
المعاد تصديره	708	667	854	787	856	8.8
الصادرات الكلية	9,074	8,912	9,433	8,756	9,550	9.1
المستوردات	19,428	18,288	19,110	17,270	18,938	9.7
الميزان التجاري	- 10,354	- 9,376	- 9,677	- 8,514	- 9,388	10.3
تغطية الصادرات للمستوردات %	47%	49%	49%	51%	50%	-1%

- التركيب السلمي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلمي لأبرز السلع المصدرة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 16.2%، ومن الفوسفات الخام والبوتاس الخام بنسبة 11.0% و 14.3% على التوالي.

التركيب السلمي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

الصنف	2022	2023	2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2025	التغير النسبي %
الألبسة وتوابعها	1,554	1,326	1,665	1,522	1,495	- 1.8
الأسمدة الازوتية او الكيماوية	2,866,1	1,028.7	955.4	908	996	9.7
الحلي والمجوهرات الثمينة	473	825	648	671	780	16.2
محضرات الصيدلة	445	532	611	541	575	6.3
الفوسفات الخام	760	603	547	491	545	11.0
البوتاس الخام	1,055	651	466	440	503	14.3
المواد الأخرى	2,987	3,331	3,687	3,396	3,800	11.9
مجموع الصادرات الوطنية	8,366	8,245	8,579	7,969	8,694	9.1

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2025، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول الاتحاد الأوروبي بنسبة **44.7%** ومنها إيطاليا بنسبة **277%**، كما ارتفعت الصادرات الوطنية إلى الدول الآسيوية غير العربية بنسبة **13.6%** ومنها الهند بنسبة **12.7%**، فيما انخفضت الصادرات الوطنية إلى دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة **5.1%** ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي انخفضت بنسبة **5.4%**.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الأحد عشر شهراً الأولي 2025	الأحد عشر شهراً الأولي 2024	2024	2023	2022	التكتلات الاقتصادية
9.9	3,599	3,275	3,564	3,076	2,738	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
10.9	1,152	1,039	1,125	984	840.3	منها السعودية
351.0	230	51	55.1	58.0	70.5	منها سوريا
6.9	895	837	905	635	614.8	منها العراق
- 5.1	2,083	2,194	2,296	2,062	2,046	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
- 5.4	1,999	2,114	2,208	1,958	1,954	منها الولايات المتحدة الأمريكية
13.6	1,857	1,635	1,731	2,029	2,325	الدول الآسيوية غير العربية
12.7	1,048	930	991	1,221	1,273	منها الهند
44.7	576	398	427	409	437	دول الاتحاد الأوروبي
276.5	192	51	51.2	45.13	42.2	منها إيطاليا
24.0	579	467	561	669	820	باقي التكتلات الاقتصادية
54.7	99	64	-	-	-	منها سويسرا
9.1	8,694	7,969	8,579	8,245	8,366	مجموع الصادرات الوطنية

- الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2025 بنسبة **10.8%** مقارنة بذات الفترة من عام 2024، حيث بلغ إجمالي الصادرات الزراعية حوالي **1.559** مليار دينار.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي %	الأحد عشر شهراً الأولي 2025	الأحد عشر شهراً الأولي 2024	2024	2023	2022	2021	البند/الفترة
10.8%	1,559.4	1,407.4	1,528.6	1,103.1	968.8	873.5	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولي من عام 2025، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة **61.3%** ومن الآلات والأدوات الآلية وأجزائها بنسبة **23.4%**، فيما انخفضت المستوردات من النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة **2.7%**.

التركيب السلي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

النسبة التغير %	الأحد عشر شهرًا الأولى 2025	الأحد عشر شهرًا الأولى 2024	2024	2023	2022	الصف
- 2.7	2,405	2,471	2,651	2,936	3,556	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية
13.6	1,729	1,522	1,844	1,604	1,168	العربات والدراجات وأجزائها
61.3	1,676	1,039	1,111	1,236	1,705	الحلي والمجوهرات الثمينة
23.4	1,471	1,192	1,346	1,123	1,029	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
4.2	908	871	962	950	873	الآلات والمعدات الكهربائية وأجزائها
6.5	659	619	675	792	1,003	الحبوب
5.6	10,090	9,556	10,521	9,647	10,094	المواد الأخرى
9.7	18,938	17,270	19,110	18,288	19,428	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من عام 2025، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 35.2% ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 37.0%، كما ارتفعت المستوردات من دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 11.3% ومنها ألمانيا بنسبة 5.4%.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

النسبة التغير %	الأحد عشر شهرًا الأولى 2025	الأحد عشر شهرًا الأولى 2024	2024	2023	2022	التكتلات الاقتصادية
7.7	5,052	4,689	5,078	4,693	5,778	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
1.1	2,730	2,699	2,912	2,579	2,932	منها السعودية
36.8	78	57	60.8	45.5	46.0	منها سوريا
- 18.0	141	172	186	196	157.4	منها العراق
35.2	1,637	1,211	1,423	1,283	1,181	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
37.0	1,545	1,128	1,331	1,161	1,065	منها الولايات المتحدة الأمريكية
6.6	6,958	6,530	7,276	7,302	7,075	الدول الآسيوية غير العربية
15.5	3,757	3,252	3,662	3,188	2,959	منها الصين
11.3	2,906	2,611	2,861	2,874	3,011	دول الاتحاد الأوروبي
5.4	630	598	677	623	565	منها ألمانيا
7.0	2,385	2,229	2,472	2,136	2,383	باقي التكتلات الاقتصادية
70.1	575	338	350.2	454.0	734.1	منها سويسرا
9.7	18,938	17,270	19,110	18,288	19,428	إجمالي المستوردات

خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2025 إلى ما قيمته **8.343** مليار دينار مقابل **7.872** مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2024، أي بارتفاع بلغ **471** مليون دينار أو ما نسبته **6.0%**، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي **358** مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي **114** مليون دينار.

وبلغ إجمالي الانفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 حوالي **10.800** مليار دينار مقابل **10.121** مليار دينار خلال نفس الفترة من عام 2024 مسجلاً بذلك ارتفاعاً بحوالي **678** مليون دينار أو ما نسبته **6.7%**، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الإنفاق نتيجة لارتفاع النفقات الجارية بحوالي **589** مليون دينار أو ما نسبته **6.4%**، وارتفاع النفقات الرأسمالية بحوالي **89** مليون دينار أو ما نسبته **9.2%**.

أسفرت التطورات السابقة عن تسجيل عجز مالي في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2025 بعد المنح حوالي **2.410** مليار دينار مقابل عجز مالي بلغ **2.160** مليار دينار لذات الفترة من عام 2024.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2021	2022	2023	2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2024	الأحد عشر شهراً الأولى 2025	التغير النسبي %
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	8,128.2	8,914.1	9,143.7	9,439.1	7,961.1	8,388.4	5.4%
الإيرادات المحلية	7,324.9	8,121.9	8,432	8,734.5	7,872.2	8,343.4	6.0%
إيرادات ضريبية	5,626.9	6,047.9	6,184.2	6,404.9	5,839.8	6,197.6	6.1%
اقتطاعات تقاعدية	7.5	4.9	5.4	4.5	3.9	3.6	-7.7%
الإيرادات الأخرى	1,690.4	2,069.1	2,242.4	2,325.1	2,028.6	2,142.2	5.6%
المنح الخارجية	803.3	792.2	711.7	704.6	88.9	45.0	-49.4%
اجمالي الانفاق	9,858.8	10,466.6	11,004.0	11,537.6	10,121.1	10,799.2	6.7%
النفقات الجارية	8,720.6	8,954.3	9,626.8	10,368.0	9,160.1	9,749.5	6.4%
النفقات الرأسمالية	1,138.2	1,512.3	1,377.2	1,169.6	961.0	1,049.7	9.2%
العجز/الوفر بعد المنح	-1,730.6	-1,552.5	-1,860.3	-2,098.5	-2,160.0	-2,410.7	11.6%
العجز/الوفر قبل المنح	-2,533.9	-2,344.7	-2,572.1	-2,803.1	-2,248.9	-2,455.7	9.2%
نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي							
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	22.6%	23.5%	22.9%	22.7%	21.0%	21.1%	0.1%
الإيرادات المحلية	20.3%	21.4%	21.2%	21.0%	20.8%	21.0%	0.2%
اجمالي الانفاق	27.4%	27.5%	27.6%	27.7%	26.7%	27.2%	0.5%
العجز/الوفر بعد المنح	-4.8%	-4.1%	-4.7%	-5.0%	-5.7%	-6.1%	-0.4%
العجز/الوفر قبل المنح	-7.0%	-6.2%	-6.5%	-6.7%	-5.9%	-6.2%	-0.3%

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام (شاملاً الدين الذي يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بنسبة **7.5%** بنهاية شهر تشرين الثاني من عام **2025** مقارنةً بنهاية عام **2024**، ليصل إلى حوالي **47.445** مليار دينار أو ما نسبته **108.8%** من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً مع حوالي **44.162** مليار دينار بنهاية عام **2024** أو ما نسبته **106.1%** من الناتج المحلي الإجمالي.

وارتفع إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية بنسبة **9.9%** ليصل إلى **26.746** مليار دينار بنهاية شهر تشرين الثاني من عام **2025** (**61.3%** من الناتج المحلي الإجمالي)، مقارنةً مع **24.339** مليار دينار في نهاية عام **2024** (**58.5%** من الناتج المحلي الإجمالي).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة **4.5%** ليصل إلى حوالي **20.700** مليار دينار بنهاية شهر تشرين الثاني من عام **2025** (**47.5%** من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنةً مع **19.822** مليار دينار في نهاية عام **2024** (**47.6%** من الناتج المحلي الإجمالي).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

البند	2021	2022	2023	2024	تشرين الثاني 2025	التغير النسبي %
إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية	20,259.5	21,579.2	22,489.9	24,339.5	26,746.1	9.9%
% من الناتج المحلي الإجمالي	56.3%	56.8%	56.4%	58.5%	61.3%	2.8%
رصيد الدين العام الخارجي	15,507.2	16,911.0	18,691.8	19,822.4	20,699.6	4.5%
% من الناتج المحلي الإجمالي	43.1%	44.5%	46.9%	47.6%	47.5%	-0.1%
إجمالي الدين العام	35,766.7	38,490.2	41,181.7	44,161.9	47,445.7	7.5%
% من الناتج المحلي الإجمالي	99.4%	101.3%	103.3%	106.1%	108.8%	2.7%

إجمالي الدين العام (مليار دينار) للفترة 2021- تشرين الثاني 2025



سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

- المؤشرات النقدية

ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2025 بنسبة 5.4% ليصل إلى حوالي 6.410 مليار دينار مقارنة بحوالي 6.083 مليار دينار بنهاية عام 2024، وارتفعت الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 6.5% والودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية بنسبة 5.2%. وارتفع كذلك عرض النقد بنسبة 5.5% بنهاية عام 2025 ليصل إلى حوالي 47.749 مليار دينار، مقارنة بـ 45.269 مليار دينار بنهاية عام 2024.

البند (مليون دينار)	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
النقد المتداول	6,225.4	6,037.4	5,807.5	6,083.1	6,409.5	5.4%
الودائع القابلة للتحويل المتضمنة في السيولة المحلية	9,954.4	10,009.9	9,479.0	9,746.4	10,378.5	6.5%
الودائع الأخرى المتضمنة في السيولة المحلية	23,329.4	25,634.3	27,376.5	29,439.8	30,960.5	5.2%
عرض النقد	39,509.2	41,681.7	42,663.1	45,269.3	47,748.5	5.5%

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 12% لتبلغ 28.557 مليار دولار أمريكي في نهاية كانون الثاني من عام 2026، مقارنة مع 25.503 مليار دولار في نهاية عام 2025، يشار إلى أن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي الأردني لمستوردات المملكة من السلع والخدمات تبلغ 10.1 شهر.

البند	2022	2023	2024	2025	كانون الثاني 2026	التغير النسبي %
احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)	17,266.9	18,122.9	21,014.8	25,503.1	28,557.8	12.0%

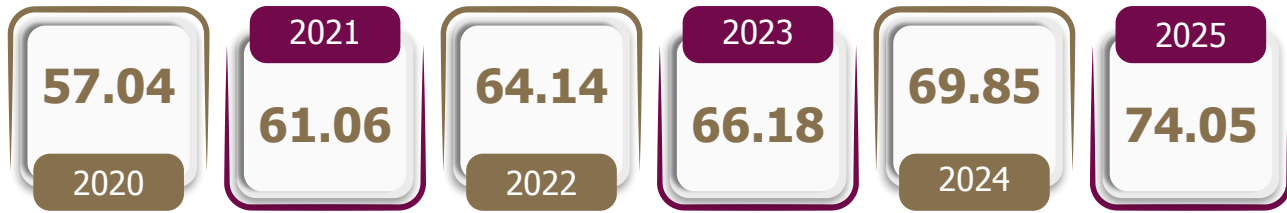
- المؤشرات المصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 6% بنهاية عام 2025 مقارنة بنهاية عام 2024 لتصل إلى 74.053 مليار دينار مقارنة مع 69.853 مليار دينار في نهاية عام 2024. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 4.0% لتصل إلى 65.591 مليار دينار، وارتفاع الموجودات الأجنبية بشكل ملموس بنسبة 24.5% لتصل إلى 8.462 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
الموجودات الأجنبية	6,342.5	5,882.6	6,220.8	6,798.4	8,462.0	24.5%
الموجودات المحلية	54,715.2	58,262.7	59,955.0	63,054.9	65,591.5	4.0%
إجمالي الموجودات	61,057.7	64,145.3	66,175.8	69,853.3	74,053.5	6.0%

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



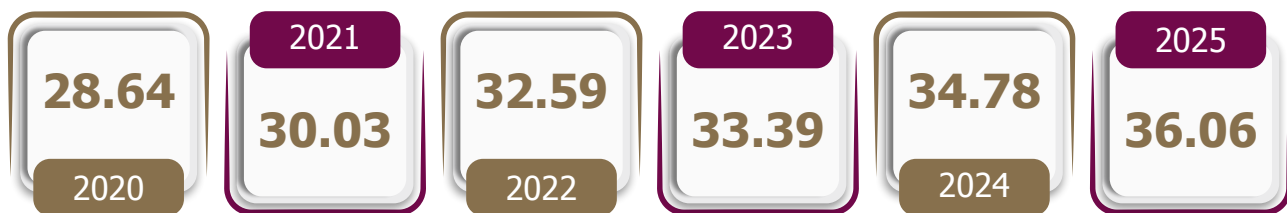
المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **3.7%** بنهاية عام **2025** لتصل إلى حوالي **36.060** مليار دينار، مقارنة مع **34.777** مليار دينار بنهاية عام **2024**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **58.6%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية **32.5%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
إجمالي التسهيلات الائتمانية	30,028.5	32,591.5	33,387.1	34,777.6	36,059.7	3.7%
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %						
جاري مدين	9.0%	9.1%	8.4%	8.2%	7.3%	-0.9%
قروض وسلف	62.8%	62.3%	62.4%	60.3%	58.6%	-1.7%
كمبيالات واسناد مخصومة	0.7%	0.5%	0.5%	0.5%	0.5%	-
ذمم بنوك إسلامية	26.8%	27.2%	27.7%	30.0%	32.5%	2.5%
بطاقات الائتمان	0.7%	0.9%	1.0%	1.1%	1.2%	0.1%

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2025 بنسبة 7.1% لتصل إلى حوالي 50.019 مليار دينار مقارنة مع 46.698 مليار دينار في نهاية عام 2024. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 62.2% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 24.0% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت ما نسبته 13.8% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.5% من إجمالي الودائع حيث بلغت 39.255 مليار دينار بنهاية عام 2025 مقارنة بـ 36.700 مليار دينار بنهاية عام 2024.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

البند	2021	2022	2023	2024	2025	التغير النسبي %
إجمالي الودائع	39,522.3	42,106.7	43,744.3	46,698.6	50,018.9	7.1%
توزيع الودائع حسب النوع %						
تحت الطلب	29.2%	27.5%	25.0%	24.2%	24.0%	-0.2%
توفير	17.0%	15.7%	14.2%	13.7%	13.8%	0.1%
لأجل	53.8%	56.8%	60.8%	62.1%	62.2%	0.1%
توزيع الودائع حسب العملة %						
الودائع بالدينار الأردني (%)	77.6%	78.0%	78.8%	78.6%	78.5%	-0.1%
الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)	30,684.6	32,841.5	34,468.9	36,700.0	39,255.1	7.0%
الودائع بالعملات الأجنبية (%)	22.4%	22.0%	21.2%	21.4%	21.5%	0.1%
الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)	8,837.7	9,265.2	9,275.4	9,998.6	10,763.8	7.7%

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



- مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن ارتفاع نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى **5.8%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **5.6%** خلال النصف الأول من عام **2024**، في حين انخفضت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **71.3%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً مع نسبة **73.1%** خلال ذات الفترة من عام **2024**. هذا وبلغت نسبة كفاية رأس المال **18.0%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **17.6%** لذات الفترة من عام **2024**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **142.4%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **138.8%** خلال النصف الأول من عام **2024**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني والبالغة (**100%**).

وحققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات (ROA) بلغ **1.3%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **1.2%** للنصف الأول من عام **2024**، فيما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) في البنوك العاملة في الأردن ما نسبته **11.5%** خلال النصف الأول من عام **2025**، مقارنةً بنسبة **9.8%** لذات الفترة من عام **2024**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2022 - النصف الأول 2025)

المؤشر (%)	2022	2023	2024	النصف الأول 2024	النصف الأول 2025	التغير (%)
نسبه الديون غير العاملة لإجمالي الديون	4.5%	5.1%	5.6%	5.6%	5.8%	0.2%
نسبه تغطية الديون غير العاملة	81.5%	75.6%	74.5%	73.1%	71.3%	-1.8%
نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين	3.8%	5.4%	6.1%	6.7%	7.2%	0.5%
نسبه كفاية راس المال	17.3%	17.9%	18.0%	17.6%	18.0%	0.4%
نسبه السيولة القانونية	138.0%	142.5%	144.7%	138.8%	142.4%	3.6%
العائد على حقوق المساهمين (ROE)	8.8%	9.3%	9.1%	9.8%	11.5%	1.7%
العائد على الموجودات (ROA)	1.0%	1.1%	1.1%	1.2%	1.3%	0.1%

- هيكل أسعار الفائدة

انخفضت أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بنهاية عام **2025** بمقدار **75** نقطة أساس مقارنةً بنهاية عام **2024**. وبلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **5.75%** وسعر إعادة الخصم **6.75%** وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة **6.50%**، فيما بلغ سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة **5.50%**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

البند	2021	2022	2023	2024	2025	التغير %
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %						
سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني	2.50	6.50	7.50	6.50	5.75	-0.75
سعر إعادة الخصم	3.50	7.50	8.50	7.50	6.75	-0.75
سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	3.25	7.25	8.25	7.25	6.50	-0.75
سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة	2.00	6.25	7.25	6.25	5.50	-0.75

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد بلغت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب **0.69%** بنهاية عام **2025**، فيما بلغت أسعار الفائدة على حسابات التوفير **0.33%**، والودائع لأجل **5.22%**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	2025	2024	2023	2022	2021	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %						
-	0.69	0.69	0.53	0.37	0.26	تحت الطلب
0.01	0.33	0.32	0.31	0.41	0.27	توفير
-0.66	5.22	5.88	5.94	4.61	3.45	لأجل

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد انخفض سعر الفائدة على الجاري مدين ليبلغ **8.14%** بنهاية عام **2025**، كما انخفض سعر الفائدة على القروض والسلف ليبلغ **7.95%**. هذا وبلغ سعر الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة **9.61%** بنهاية عام **2025**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	2025	2024	2023	2022	2021	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %						
-0.58	8.14	8.72	9.07	8.30	7.16	جاري مدين
-0.35	7.95	8.30	8.82	8.34	6.89	قروض وسلف
-0.64	9.61	10.25	8.69	8.36	7.99	كمبيالات واسناد مخصومة

- تقاص الشيكات (نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات)

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتقاص في نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات خلال عام **2025** ما مجموعه **6.287** مليون شيك بقيمة **40.959** مليار دينار، أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **202.6** ألف شيك ونسبة **3.2%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص، في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **1.116** مليار دينار ونسبة **2.7%** من إجمالي قيم الشيكات المقدمة للتقاص.

أما فيما يتعلق بأسباب إعادة الشيكات فقد كانت بما مجموعه **134.9** ألف شيك (بقيمة **723.9** مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **66.6%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة، فيما بلغ عدد الشيكات المعادة لأسباب فنية **67.7** ألف شيك (بقيمة **392.3** مليون دينار) ونسبة **33.4%** من إجمالي عدد الشيكات المعادة وذلك كما بنهاية عام **2025**.

- أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 بنسبة قاربت الـ 3% ليبلغ 5702.6 نقطة، هذا وشهدت أسعار الإغلاق لعشرة البنوك انخفاضاً تراوح ما بين 0.8% إلى 11.8%، فيما شهدت أسعار الإغلاق لبنكين اثنين ارتفاعاً بنسبة 1.4% و 8.7%، فيما استقر سعر الإغلاق لبنكاً واحداً دون تغير عن الشهر السابق.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر كانون الثاني من عام 2026 حوالي 17.8 مليون سهم وبإجمالي عدد عقود بلغ 13462 عقداً، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي 70.5 مليون دينار.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر كانون الثاني 2026

(من 4-29 كانون الثاني 2026)

الشركة	الرمز الحرفي	سعر الإغلاق السابق	أعلى سعر	أدنى سعر	سعر الإغلاق	التغير عن سعر الإغلاق السابق	معدل السعر	عدد أيام التداول	حجم التداول دينار	عدد الاسهم	عدد العقود
البنك العربي	ARBK	6.85	7.02	6.66	6.76	-0.09	6.79	20	26,480,610	3,900,924	3,517
بنك الاتحاد	UBSI	2.97	2.98	2.68	2.81	-0.16	2.78	20	1,905,647	686,183	949
بنك الإسكان	THBK	4.43	4.49	4.34	4.36	-0.07	4.41	17	196,025	44,415	115
بنك المال	CAPL	3.14	3.14	2.82	2.89	-0.25	2.95	20	11,238,335	3,811,827	2,038
البنك الأهلي	AHLI	1.52	1.51	1.34	1.34	-0.18	1.4	20	1,756,988	1,252,820	746
بنك القاهرة عمان	CABK	1.55	1.55	1.43	1.46	-0.09	1.48	20	1,818,196	1,232,127	943
بنك الأردن	BOJX	2.66	2.7	2.63	2.66	0	2.67	20	591,489	221,393	254
البنك الإسلامي الأردني	JOIB	4.6	5.14	4.53	5	0.4	4.93	20	20,502,893	4,163,101	3,423
بنك الاستثمار العربي	AJIB	1.61	1.63	1.49	1.55	-0.06	1.53	20	227,668	148,623	247
بنك صفوة الإسلامي	SIBK	2.96	3.08	2.96	3	0.04	3.02	20	427,740	141,724	314
البنك الأردني الكويتي	JOKB	3.45	3.5	3.36	3.4	-0.05	3.5	20	4,599,771	1,316,201	262
البنك التجاري الأردني	JCBK	1.22	1.27	1.2	1.21	-0.01	1.22	11	34,340	28,111	39
بنك ABC - الأردن	ABCO	0.93	0.93	0.86	0.91	-0.02	0.9	19	769,852	854,137	615
المجموع لقطاع البنوك											
		70,549,553	17,801,586	13,462							

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر كانون الثاني = 5702.57 / التغير عن الشهر السابق = -2.97%

* المصدر: بورصة عمان



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

دراسات



صراع البطاقات العالمي

الدكتور حسام باسم حداد



بدأت دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة إعادة التفكير بعمق في البنية التحتية للمدفوعات المالية داخل التكتل، وذلك على خلفية هيمنة أمريكية شبه مطلقة على السوق عبر شركات بطاقات الائتمان الدولية، وعلى رأسها شركتا فيزا وماستركارد. تتركز هذه الهيمنة في أن هاتين الشركتين اللتان تتحكمان في غالبية معاملات الدفع الإلكتروني عبر البطاقات المصرفية، وهو ما أثار مخاوف عميقة بين صناع القرار الأوروبيين، ليس فقط لأسباب اقتصادية بحتة، بل أيضاً لأسباب تتعلق بالسيادة الرقمية والاستقلال المالي للقارة الأوروبية.



تُظهر البيانات الرسمية للبنك المركزي الأوروبي أن أكثر من ثلثي معاملات البطاقات في منطقة اليورو يتم تنفيذها عبر شبكات فيزا وماستركارد، فيما لا تمتلك ١٣ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أي نظام دفع محلي بديل لهاتين الشبكتين. وحتى في الدول التي تمتلك أنظمة وطنية، فإن استخدامها في ازدياد التعليمات المصرفية الآخذة في الانخفاض، ما يعمّق الاعتماد على الشركات الأمريكية.

تكمّن جوهر المشكلة في أن هذا الاعتماد ليس مجرد مسألة فنية أو تجارية، بل هو سؤال استراتيجي يتعلق بقدرة أوروبا على التحكم في بنيتها المالية الأساسية.

ففي عالم تكون فيه المدفوعات الرقمية الجزء الأكبر من التجارة اليومية – سواء في المتاجر أو عبر الإنترنت – فإن أي إخلال في عمل شبكات الدفع الدولية يمكن أن يكون له تبعات خطيرة على الاقتصاد الأوروبي بأسره. والأمر لا يتوقف عند حدود التقنية، بل يتعداه إلى البعد الجيوسياسي والسيادي.

في هذا السياق، حدّرت مبادرة المدفوعات الأوروبية، من أن اعتماد أوروبا الكبير على أنظمة الدفع الأمريكية يمثل ثغرة استراتيجية يمكن أن تُستغل في حال تدهورت العلاقات عبر الأطلسي. وأوضحت في تصريحات صحفية أن أوروبا تمتلك بطاقات محلية "جيدة"، ولكن لا يوجد نظام دفع عابر للحدود يمكنه أن يحل محل فيزا وماستركارد في كامل التكتل، وأن الحاجة إلى تحرك عاجل

أصبحت واضحة أمام صناع القرار.

ترتبط هذه المخاوف في جزء منها بتوترات سياسية محتملة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، خصوصاً في ظل تغيرات غير متوقعة في السياسات الأمريكية وتقلبات في العلاقات الدولية. يرى بعض الأوروبيين أن أي توتر جيوسياسي يمكن أن يؤدي إلى تحويل شبكة الدفع الأمريكية إلى أداة ضغط سياسي أو اقتصادي، بما في ذلك تعطيل المعاملات المالية في أوروبا أو جعلها تحت سيطرة قواعد وقرارات غير صادرة عن المؤسسات الأوروبية ذاتها. وهذا بالضبط ما يجعل الأوروبيين يفكرون في بناء حل بديل مستقل.

من جهة أخرى، لا يقتصر الأمر على المخاطر فحسب، بل يشمل أيضاً فرصة لتعزيز القدرات

بحلول عام 2029، وهو التاريخ الذي يُفترض أن يبدأ فيه إصدار هذه العملة رسمياً.

إلا أن مسار اليورو الرقمي ليس سلساً بالكامل، فهناك نقاشات سياسية مهمة داخل البرلمان الأوروبي وبين البنوك والمؤسسات المالية حول دور هذه العملة الرقمية في النظام المالي الأوروبي. بعض الجهات ترى أنه يمكن أن يُضعف من دور القطاع الخاص في الدفع ويحجم الابتكار، بينما يرى آخرون أنه عنصر أساسي للاستقلال المالي الأوروبي. وستكون نتيجة هذا النقاش خاصة في عمليات التصويت القادمة في البرلمان ذات أثر كبير على شكل النظام المالي الأوروبي في المستقبل.

ولعل أحد أهم جوانب هذه المعركة هو السعي الأوروبي لإعادة الاستقلال الرقمي والمالي في عالم يتجه بشكل متسارع نحو الاقتصاد الرقمي. أوروبا ليست الوحيدة التي تسعى إلى هذا الهدف؛ فقد تبنت دول أخرى مثل الصين والهند مبادراتها الخاصة لأنظمة الدفع الرقمية المحلية. لكن ما يميز الحالة الأوروبية هو حجم السوق وتعقيد التكتل متعدد الدول، مما يجعل إنشاء بديل ناجح لهيمنة فيزا وماستركارد تحدياً ذو أبعاد اقتصادية وسياسية وقانونية في آن واحد.

برأيي، ما يحدث في أوروبا اليوم ليس مجرد نقاش حول شركات بطاقات أو خيارات تقنية جديدة، بل هو صراع من أجل السيادة المالية والاستقلال الاقتصادي في عصر تتزايد فيه قوة التكنولوجيا المالية الأمريكية على المستوى العالمي. وبينما يستمر النقاش ويتقدم العمل على مبادرات بديلة مثل Wero واليورو الرقمي، يبقى السؤال الأكبر حول مدى قدرة أوروبا على كسر هيمنة فيزا وماستركارد دون المساس بالكفاءة التي يقدمها هذان النظامان في الحياة اليومية للمستهلكين والشركات.

Dr.hossamhaddad@hotmail.com

المحلية ودعم الابتكار الأوروبي في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech). في السنوات القليلة الماضية، بدأ الاتحاد الأوروبي يدعم مبادرات محلية تركز على تطوير استعدادات بديلة لأنظمة الدفع المسيطرة. من بين هذه المبادرات "مبادرة المدفوعات الأوروبية" The European Payments Initiative (EPI) وهي تحالف يضم 16 بنكاً وشركة خدمات مالية أوروبية، يسعى لإنشاء شبكة دفع موحدة عبر القارة الأوروبية. ومن خلال هذه المبادرة تم إطلاق منصة رقمية باسم Wero في 2024، التي تهدف إلى أن تكون جزءاً من الحل الأوروبي للمدفوعات، وتخدم حالياً ملايين المستخدمين في بلجيكا وفرنسا وألمانيا، مع خطط للتوسع لتشمل الدفع عبر الإنترنت وفي المتاجر التقليدية بحلول عام 2027.

ورغم أن هذه المبادرات تمثل خطوة مهمة نحو التعامل مع الهيمنة الأمريكية، فإنها تواجه أيضاً تحديات كبيرة. أحد أبرز هذه التحديات يتمثل في توحيد المعايير عبر الدول الأوروبية المختلفة، حيث تختلف أنظمة الدفع التقليدية بين دولة وأخرى، مما يجعل تطوير نظام موحد عبر الاتحاد الأوروبي أمراً معقداً من جهة تقنية وتنظيمية على حد سواء. هذا يضع ضغوطاً على المبادرات المحلية لتجاوز الفجوات وتحقيق مستوى عالي من التوافق بين البنوك والجهات التنظيمية في الدول الأعضاء.

من بين الحلول التي يتم العمل عليها أيضاً اليورو الرقمي، وهو عملة رقمية مركزية: A Central Bank Digital Currency (CBDC) تديرها البنك المركزي الأوروبي نفسها. الهدف من هذه العملة الرقمية هو إتاحة وسيلة دفع رقمية موثوقة تكون تحت سيطرة المؤسسات الأوروبية، مما يقلل الاعتماد على الشبكات الأجنبية ويعزز السيادة النقدية. وفق الخطط الحالية، سيطلب من التجار قبول اليورو الرقمي في المتاجر وعبر الإنترنت



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

أخبار محلية ودولية



البنك المركزي: تخرج دفعة ثانية من المشاركين بالمعسكر التدريبي للأمن السيبراني

إرساء منظومة متكاملة لإدارة المخاطر السيبرانية وفق أعلى المعايير الدولية، وعلى نحو يدعم متانة الاستقرار المالي ويصون أمن البيئة المالية الرقمية في المملكة.

ويأتي تنفيذ النسخة الثانية من المعسكر استكمالاً للنجاح الذي حققته النسخة الأولى عام 2024، والتي أسهمت في تطوير الكفاءات الفنية ورفع مستوى الجاهزية السيبرانية للمؤسسات المالية، حيث تم تدريب (144) موظفًا للحصول على (11) شهادة دولية معتمدة في مجالات متخصصة في الأمن السيبراني، بإشراف نخبة من المدربين والخبراء الدوليين.

وخلال عام 2025، واصل البنك المركزي الأردني جهوده المؤسسية لترسيخ القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني، من خلال حزمة برامج

أعلن البنك المركزي الأردني تخرج الدفعة الثانية من المشاركين في المعسكر التدريبي للأمن السيبراني بنسخته الثانية لعام 2025، والمخصص لموظفي القطاع المالي والمصرفي في المملكة.

ويأتي تنظيم هذا المعسكر في سياق تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي وانسجامًا مع التوجهات الاستراتيجية للبنك المركزي الأردني الرامية إلى تعزيز منظومة الأمن السيبراني ورفع مستوى الجاهزية المؤسسية للقطاع المالي في مواجهة المخاطر الرقمية المتسارعة.

ويهدف المعسكر إلى تطوير الكفاءات المهنية للعاملين في القطاع المالي والمصرفي، وتمكينهم من مواكبة المستجدات العالمية في مجالات الأمن السيبراني والتقنيات الناشئة، وبما يعزز



البشري والتدريب المتخصص والممنهج يمثل ركيزة أساسية في بناء منظومة سيبرانية متينة ومستدامة للقطاع المالي والمصرفي.

ومن جهته، أوضح المدير التنفيذي لوحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي المهندس إبراهيم الشافعي، أن وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي تعدّ وحدة متخصصة يعمل البنك المركزي الأردني من خلالها على تعزيز منظومة الأمن السيبراني على مستوى القطاع المالي والمصرفي ككل، حيث تضطلع بمسؤولية تنسيق وإدارة الاستجابة للحوادث السيبرانية التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية والمصرفية، ومتابعة المخاطر والتهديدات الرقمية ذات الأثر القطاعي.

كما تعمل الوحدة على تطوير الأطر التنظيمية والسياسات ذات العلاقة، وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين مؤسسات القطاع، وعلى المستويين المحلي والدولي، وبما يسهم في حماية البنية التحتية المالية الحيوية، وضمان استمرارية الأعمال، ودعم الاستقرار المالي في المملكة.

تدريبية متقدمة صيغت على نحو يراعي متطلبات القطاع وأولوياته، واشتملت على مسارات فنية متدرجة، وبرامج متخصصة بإدارة المخاطر والامتثال، واختبارات الاختراق وتقييم الثغرات، إلى جانب برنامج قيادي لمدراء أمن المعلومات يُعنى بالقيادة الاستراتيجية للأمن السيبراني وأطر حوكمته.

وأتاح المعسكر للمشاركين فرصة الحصول على شهادات دولية معتمدة من جهات عالمية رائدة في مجال التدريب السيبراني، وبما يضمن تطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، حيث بلغ عدد المستفيدين من برامج النسخة الثانية (311) موظفًا من القطاع المالي والمصرفي تلقوا تدريبًا متخصصًا للحصول على (19) شهادة فنية ومهنية.

وأكد نائب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور خلدون الوشاح، أن المعسكر التدريبي يُعد مبادرة وطنية استراتيجية تهدف إلى تعزيز الجاهزية السيبرانية وبناء كوادِر وطنية مؤهلة وقادرة على حماية الفضاء الرقمي وتعزيز استقرار النظام المالي في مواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة، مشددًا على أن الاستثمار في العنصر



تعاون بين "البنك المركزي" "اسأل الخبير التأميني"

نفذ البنك المركزي الأردني بالتعاون مع مؤسسة إنجاز، إحدى جلسات برنامج "اسأل الخبير التأميني"، ضمن سلسلة جلسات يستهدف البرنامج تنفيذها في عدد من الجامعات الأردنية خلال الفترة المقبلة، بهدف رفع مستوى الوعي لدى فئة الشباب بقطاع التأمين في الأردن وتبسيط الضوء على أهميته الاقتصادية وتعريف الطلبة بالفرص المهنية المتنوعة التي يوفرها هذا القطاع الحيوي.

والفرص الوظيفية المتاحة في القطاع، مثل إدارة المخاطر، والمبيعات التأمينية، والتحليل الإكتواري، وخدمة العملاء، مؤكداً أن التأمين يعد من أكثر القطاعات استقراراً ونمواً في الاقتصاد الأردني.

كما يركز البرنامج على توضيح الدور المحوري للبنك المركزي الأردني في تنظيم قطاع التأمين وضمان استقراره وفاعليته منذ توليه مهام الإشراف على القطاع عام 2021، ومساهمته في تطوير القطاع ودعم الشركات وتعزيز الوعي التأميني لدى المستهلكين.

ويهدف البرنامج إلى تمكين طلبة الجامعات من التعرف على نماذج قيادية ناجحة في قطاع التأمين وإدارة المخاطر، واكتساب

وبحسب بيان المؤسسة، يأتي تنفيذ البرنامج في إطار الجهود المشتركة بين الطرفين لتعزيز الثقافة التأمينية لدى الشباب الجامعي، وربط المعرفة الأكاديمية بالتطبيق العملي، من خلال إتاحة الفرصة للطلبة للقاء نخبة من الخبراء والمتخصصين في قطاع التأمين، الذين شاركوا تجاربهم المهنية وخبراتهم العملية، وأسهموا في توجيه الطلبة نحو التخطيط لمساراتهم المستقبلية والانخراط في سوق العمل بثقة وكفاءة.

وتضمنت الجلسة التي نفذت في الجامعة الأردنية حوارات تفاعلية مع خبراء في مجال التأمين، عرضوا خلالها تجاربهم الملهمة، وناقشوا مع الطلبة أبرز التخصصات

ي" و"إنجاز" لتنفيذ برنامج في الجامعات الأردنية

وشمل البرنامج أيضا تعريف الطلبة بأنواع التأمين المختلفة وأهمية الحماية التأمينية للأفراد والشركات بما يساهم في بناء فهم شامل لدور التأمين في حماية الاقتصاد والمجتمع.

الكفايات والمهارات الأساسية للنجاح، مثل المثابرة والثقة بالنفس والالتزام والقدرة على إدارة المخاطر والتعلم من التجارب، إضافة إلى مساعدتهم في رسم مساراتهم المهنية والطموح لتولي أدوار قيادية مستقبلا.



16 قضية و24 دراسة و267 طلب استيراد.. الصناعة والتجارة تعزز حماية الإنتاج الوطني وترفع جاهزية الصادرات

طلباً للحصول على رخص استيراد، ضمن آليات واضحة تستند إلى الأطر القانونية النازمة، وبما يضمن عدم الإخلال بمتطلبات السوق أو التأثير سلباً على الصناعة المحلية.

وأشار البرماوي إلى أن مديرية حماية الإنتاج الوطني نفذت حملة توعية وإرشاد موسعة استهدفت القطاع الصناعي، تم خلالها إرسال نحو 40 ألف رسالة نصية قصيرة، لرفع مستوى الوعي بالتشريعات والإجراءات المتعلقة بحماية الإنتاج الوطني، بما في ذلك تدابير الوقاية ومكافحة الإغراق. وتأتي هذه الحملة في سياق تعزيز الشراكة مع القطاع الصناعي وتمكينه من استخدام الأدوات القانونية المتاحة لحماية مصالحه.

وأكد أن هذه الجهود تنسجم مع رؤية الوزارة الرامية إلى ترسيخ بيئة صناعية عادلة وتنافسية، ودعم الصادرات الوطنية، وحماية الاستثمارات الصناعية في المملكة، وتعمل مديرية حماية الإنتاج الوطني على تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية من خلال القوانين والتشريعات الأردنية، بما يتيح تقديم الحماية والمساندة للصناعة المحلية والمنتجين الذين يتعرضون لضرر نتيجة الممارسات التجارية الضارة، سواء تمثلت في زيادة غير مبررة في المستوردات أو في استيراد منتجات بأسعار إغراقية أو مدعومة.

وتعكس هذه المؤشرات حجم العمل الفني والتنظيمي الذي تبذله الوزارة لضمان توازن دقيق بين انفتاح السوق وحماية المنتج الوطني، في إطار التزامات المملكة الدولية، وبما يعزز مناعة القطاع الصناعي ويدعم حضوره في الأسواق المحلية والخارجية.

في إطار حماية المنتجات الوطنية من الممارسات التجارية الضارة وغير العادلة في الأسواق الخارجية، تعاملت وزارة الصناعة والتجارة والتموين خلال العام 2025 مع 16 قضية متصلة بالصادرات الأردنية، شملت تدابير وقائية وقضايا مكافحة إغراق، بما يعكس توجهاً مؤسسياً واضحاً نحو صون تنافسية الصناعة الوطنية في بيئة تجارية دولية متغيرة.

وقال الناطق الإعلامي للوزارة، ينال البرماوي، إن الوزارة تواصل جهودها لحماية الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، من خلال التعامل مع قضايا ودراسات فنية وإجرائية ذات أثر مباشر على القطاع الصناعي.

وأوضح أن هذه الجهود شملت فرض إجراء تدابير وقائية على أحد المنتجات حمايةً للمنتج الوطني، إضافة إلى المباشرة بالتحقيق في قضية مكافحة الإغراق المتعلقة بمستوردات المملكة من منتج الألواح الشمسية.

وبيّن أن الوزارة أنجزت 24 دراسة متخصصة بناءً على شكاوى مقدمة من القطاع الصناعي، جرى خلالها تقييم الأثر المحتمل للمستوردات على الصناعة المحلية، واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتندرج هذه الدراسات ضمن منظومة متكاملة تهدف إلى ضمان المنافسة العادلة ومنع الإضرار بالمنتجين المحليين نتيجة تدفق مستوردات بأسعار غير عادلة أو مدعومة.

وفي سياق تنظيم حركة الاستيراد وتحقيق التوازن بين حماية الإنتاج الوطني وتلبية احتياجات السوق المحلية، درست الوزارة 267



البنك المركزي يعلن اعتماد الهوية الرقمية عبر تطبيق سند في جميع البنوك العاملة بالمملكة

وأشار البنك المركزي إلى أن اعتماد الهوية الرقمية يتيح للعملاء إتمام معاملاتهم المصرفية بسهولة وأمان من خلال إبراز الهوية الرقمية عبر تطبيق "سند" دون الحاجة إلى تقديم الهوية الشخصية التقليدية، وذلك من خلال آليات تحقق إلكترونية آمنة ومعتمدة تضمن سلامة البيانات وحمايتها.

وأكد البنك المركزي استمراره في العمل بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والمؤسسات ذات العلاقة لتطوير منظومة الخدمات المالية الرقمية، وبما يسهم في تحقيق الرؤية الحكومية الشاملة للتحول الرقمي.

أعلن البنك المركزي الأردني اعتماد الهوية الرقمية عبر تطبيق "سند" في جميع البنوك العاملة في المملكة كوسيلة رسمية ومعتمدة للتحقق من هوية العملاء، وذلك كرديف مكافئ للهوية الشخصية التقليدية عند تنفيذ المعاملات والخدمات المصرفية.

ويأتي هذا الإنجاز ضمن جهود البنك المركزي الأردني الرامية إلى أتمتة ورقمنة العمليات المصرفية، بما يسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتبسيط الإجراءات، وتحسين تجربة العملاء، إضافة إلى رفع مستويات الأمان والموثوقية في التحقق من الهوية باستخدام أحدث التقنيات الرقمية المعتمدة.



233 مليون دينار ضمانات لـ 1848 مشروعاً و230.4 مليون دينار لتغطية 4622 شحنة: أداء متصاعد للشركة الأردنية لضمان القروض في 2025

استدامة الأنشطة الصغيرة جداً ودورها في توليد الدخل وفرص العمل.

وفي محور دعم الصادرات والمبيعات المحلية، واصلت الشركة تنفيذ برنامج ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية، حيث منحت الضمان لأكثر من 4622 شحنة تصديرية ومبيعات محلية خلال عام 2025، بقيمة مضمونة تجاوزت 230.4 مليون دينار.

وتوزعت هذه العمليات على قطاعات اقتصادية متعددة، تصدرها قطاع الصناعات الغذائية والكيماويات والأسمدة، ما يعكس الطبيعة الإنتاجية للصادرات المستفيدة من البرنامج.

وتظهر البيانات أن مبيعات الشركات الأردنية المشاركة في البرنامج توجهت إلى أكثر من 421 مستخدماً في 47 دولة، وهو مؤشر على اتساع الانتشار الجغرافي للصادرات المشمولة بالضمان.

وخلال العام ذاته، تم توقيع 25 بوليصة ضمان جديدة مع شركات صناعية ضمن البرنامج، بما يعزز قاعدة الشركات المستفيدة ويكرّس البرنامج كأداة إدارة مخاطر للتوسع في الأسواق الخارجية.

وفي سياق مواز، تم تقديم الدعم لـ 88 شركة صناعية أردنية مصدرة للاستفادة من صندوق دعم وتطوير الصناعة، بسقف سنوي يصل إلى 35 ألف دينار لكل شركة، يُستخدم لتغطية تكاليف التأمين، بما في ذلك رسوم الضمان والاستعلام عن المشتريين الخارجيين.

ويعكس هذا الإجراء تكاملاً بين أدوات الضمان وأدوات التحفيز الصناعي، بما يخفف الأعباء المالية

شهد عام 2025 توسعاً ملحوظاً في دور الشركة الأردنية لضمان القروض على صعيد دعم المشاريع الاقتصادية وتعزيز قدرة الشركات على الوصول إلى التمويل، سواء عبر برامج ضمان القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو من خلال أدوات ضمان ائتمان الصادرات والمبيعات المحلية، حيث تعكس الأرقام المسجلة خلال العام اتساع قاعدة المستفيدين وتحسن المؤشرات المالية، بما يؤشر إلى تعاظم الدور التنموي والمالي للشركة في آن واحد.

في جانب دعم المشاريع، قدمت الشركة ضمانات ضمن برامجها المختلفة لصالح 1848 مشروعاً صغيراً ومتوسطاً، بقيمة إجمالية قاربت 233 مليون دينار. ويتوزع هذا الرقم على شريحة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، بما يعكس استمرار الطلب على أدوات الضمان كمدخل أساسي للحصول على التمويل المصرفي.

ومن بين هذه المشاريع، حصل 241 مشروعاً ناشئاً على ضمانات بقيمة 27.2 مليون دينار، وهو ما يشير إلى تركيز واضح على دعم ريادة الأعمال والمبادرات في مراحلها الأولى، حيث تكون مخاطر التمويل أعلى وحاجة السوق إلى أدوات تقاسم المخاطر أكثر إلحاحاً.

أما على مستوى المشاريع المايكروية، فقد استفاد 709 مشاريع من برنامج دعم المشاريع المايكروية، بقيمة ضمانات قاربت 4.8 مليون دينار، حيث يعكس هذا الرقم توجهاً نحو توسيع الشمول المالي ليشمل الفئات الأقل قدرة على النفاذ إلى التمويل التقليدي، في سياق يعزز



عن الشركات المصدّرة ويعزز تنافسيتها.

على الصعيد المالي، سجلت الشركة نمواً في إجمالي إيراداتها خلال 2025 بنسبة 3.18 بالمئة مقارنة بعام 2024، حيث بلغت الإيرادات 50.7 مليون دينار مقابل 49.1 مليون دينار في العام السابق.

كما ارتفعت الأرباح قبل الضريبة إلى 2.5 مليون دينار، مقارنة بـ 2.3 مليون دينار في 2024، ما يشير إلى تحسن في الأداء التشغيلي واستقرار في هيكل الإيرادات.

أما فيما يتعلق بالمركز المالي، فقد ارتفع إجمالي حقوق المساهمين من 43 مليون دينار في نهاية 2024 إلى 45.5 مليون دينار في نهاية 2025.

كما بلغت موجودات الشركة 806 ملايين دينار في نهاية 2025، مقارنة بـ 768 مليون دينار في نهاية 2024، وهو ما يعكس نمواً في حجم العمليات ومتطلبات الضمان، إلى جانب متانة المركز المالي

وكفاءة إدارة المخاطر.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصى مجلس الإدارة الهيئة العامة بعدم توزيع أرباح عن نتائج أعمال الشركة للعام 2025، مع الاستمرار في تعزيز قاعدة رأس المال، بما ينسجم مع طبيعة عمل الشركة كجهة تتحمل مخاطر ائتمانية وتتطلب قاعدة رأسمالية قوية.

كما دعت الشركة الهيئة العامة إلى عقد اجتماعها العادي الثاني والثلاثين في الرابع والعشرين من آذار المقبل، لاستعراض النتائج وإقرار التوجهات المستقبلية.

بصورة عامة، تعكس مؤشرات 2025 مساراً تصاعدياً في حجم الضمانات وعدد المستفيدين، بالتوازي مع تحسن تدريجي في المؤشرات المالية، ما يعزز موقع الشركة كأداة تمويلية مساندة للاقتصاد الوطني، خصوصاً في قطاعات المشاريع الصغيرة والمتوسطة والصادرات الصناعية.

1.259 مليار دينار أرباحًا في 2025.. نمو بنسبة



أظهرت البيانات المالية للبنوك المدرجة في بورصة عمان تحسناً ملحوظاً في أدائها خلال عام 2025، مع تسجيل ارتفاع في صافي الأرباح العائدة للمساهمين مقارنة بالعام السابق، بما يعكس متانة القطاع المصرفي وقدرته على المحافظة على وتيرة نمو مستقرة ضمن بيئة اقتصادية تتسم بالتحديات الإقليمية والتحولت المالية العالمية.

وبحسب النتائج المعلنة، بلغ صافي الأرباح العائدة للمساهمين في عام 2025 نحو 1.259 مليار دينار، مقارنة مع 1.17 مليار دينار في عام 2024، محققاً بذلك نموًا سنويًا نسبته 7.6%.

ويشير هذا الارتفاع إلى استمرار البنوك في تعزيز ربحيتها وتحسين كفاءتها التشغيلية، مع الحفاظ على مستويات أداء إيجابية في مختلف أنشطتها المصرفية.

ويأتي هذا النمو في سياق عام شهد تبايناً في المؤشرات الاقتصادية والمالية، ما يجعل تسجيل زيادة في الأرباح مؤشراً مهماً على قدرة البنوك على إدارة المخاطر وتحقيق التوازن بين التوسع في الإقراض والمحافظة على جودة الموجودات.

كما يعكس الأداء المسجل في عام 2025 استمرار القطاع في توليد عوائد مستقرة للمساهمين، بما يعزز جاذبية أسهم البنوك

نمو بنوك عمان 7.6% يعزز موقع البنوك في بورصة عمان

ضمن السوق المالي.

ومن زاوية تحليلية، فإن نمو الأرباح بنسبة 7.6% يمثل معدلاً صحيحاً يعكس استدامة الأداء أكثر من كونه قفزة استثنائية، وهو ما يعزز قراءة مفادها أن القطاع المصرفي يسير ضمن مسار نمو متدرج ومتوازن.

كما أن تجاوز صافي الأرباح حاجز 1.25 مليار دينار يؤكد الحجم المؤثر للقطاع المصرفي في بورصة عمان، ودوره المحوري في تشكيل نتائج السوق ككل.

وتبرز هذه النتائج أهمية البنوك المدرجة كأحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، سواء من حيث تمويل الأنشطة الاقتصادية أو من حيث مساهمتها في تعميق السوق المالي وتعزيز ثقة المستثمرين.

كما أن استمرار تحقيق أرباح مرتفعة يعزز قدرة البنوك على تدعيم مخصصاتها الرأسمالية وتوسيع خدماتها، بما ينسجم مع متطلبات المرحلة المقبلة.

في المحصلة، يعكس ارتفاع صافي أرباح البنوك المدرجة إلى 1.259 مليار دينار خلال عام 2025، ونموها بنسبة 7.6% مقارنة بعام 2024، مؤشراً واضحاً على استقرار القطاع المصرفي ومتانة أدائه المالي، ويؤكد استمرار دوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز النشاط في بورصة عمان.



80% من الخدمات الحكومية الاقتصاد الرقمي يقود



سجل قطاع الاقتصاد الرقمي والريادة خلال العام الماضي تحولا متسارعا أعاد رسم ملامح العلاقة بين المواطن والخدمة العامة، عبر توسيع نطاق الرقمنة وتعميق استخدام التقنيات الحديثة في الإدارة الحكومية.

وهذا التوسع جاء ضمن إطار عمل المجلس الوطني لتكنولوجيا المستقبل، وبتوجيهات سمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني، ولي العهد، الهادفة إلى توظيف التكنولوجيا لتحسين جودة الخدمات ورفع كفاءتها.

وبحسب تقرير وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، بلغت نسبة رقمنة الخدمات الحكومية 80%، بواقع 1920 خدمة، وهذا الرقم لا يعكس مجرد انتقال تقني من الورقي إلى الإلكتروني، بل يشير إلى إعادة هندسة شاملة للإجراءات، ترافقت مع إطلاق جواز السفر الإلكتروني، وتفعيل البوابات الإلكترونية في المطار، وإنشاء السجل الوطني الموحد للخدمات الحكومية، وتطبيق نظام الفوترة الضريبية، وإطلاق منصة البيانات المفتوحة التي تضم أكثر من 3800 مجموعة بيانات.

في قطاع التعليم والخدمات المساندة، أطلقت منصة "أجيال" التعليمية الموحدة، إلى جانب خدمات نوعية مثل وثيقة خدمة العلم عبر تطبيق "سند"، وخدمة التحقق الأكاديمي، ومنصة

رقمية و2 مليون هوية مفعّلة: تحولا مؤسسيا شاملا

المكلفين بخدمة العلم. كما توسعت منصة "سراج" التعليمية ليصل عدد مستخدميها إلى 202262 مستخدما من الطلبة والمعلمين، مع تسجيل 1068946 محادثة حتى نهاية عام 2025، ما يعكس تزايد الاعتماد على المنصات الرقمية في العملية التعليمية.

في محور الصحة الرقمية، تم إطلاق مركز الصحة الرقمية وتقديم خدمات الصحة عن بعد لـ 5 مستشفيات طرفية كمرحلة أولى، إلى جانب تطوير منصة المطاعيم الوطنية ونظام تبليغ المواليد والوفيات.

كما تم تفعيل الهوية الرقمية للأجانب واللاجئين، ليرتفع عدد الهويات الرقمية المفعّلة إلى 2000000 هوية، وهو رقم يعكس توسع قاعدة المستخدمين وثقة أكبر بالهوية الرقمية كأداة تعامل رسمية.

على صعيد الذكاء الاصطناعي والبيانات، جرى تدريب 9000 موظف حكومي في هذا المجال حتى كانون الأول 2025، في خطوة تستهدف بناء قدرات مؤسسية قادرة على توظيف التقنيات المتقدمة في صنع القرار وتحسين الخدمات.

وارتفع عدد المشروعات المنجزة ضمن الاستراتيجية الأردنية للذكاء الاصطناعي إلى 20 مشروعا (14 منجزة و6 مستمرة)، فيما بلغ عدد



الدخل، وتدريب 3086 مستفيدا على منصات العمل الحر حتى نهاية العام الماضي.

كما تم افتتاح مراكز فرعية في معان والكرك والطفيلة، وبلغ إجمالي عدد المستفيدين من منصات "تك هب" 1547 مستفيدا، بنسبة مشاركة للإناث بلغت 48%

وانعكس هذا الزخم على المؤشرات الدولية؛ إذ تقدم ترتيب المملكة في مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية من المرتبة 31 عام 2023 إلى 21 عام 2025، وتحسن ترتيبها في مؤشر المشاركة الإلكترونية من 148 عام 2020 إلى 70 عام 2024، وفي مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية من 117 إلى 89، كما ارتفع ترتيبها في مؤشر التنافسية الرقمية من 50 عام 2024 إلى 44 عام 2025، وحلت في المرتبة 65 عالميا في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2025، والثالثة عربيا و29 عالميا في مؤشر انتشار الذكاء الاصطناعي.

وفي جانب البنية التحتية والخدمات المباشرة، تم ربط 3388 موقعا حكوميا وصحيا وتعليميا بشبكة الألياف الضوئية.

كما أنجزت مراكز الخدمات الحكومية الشاملة 4770930 معاملة لـ 1902014 زائرا، بمعدل رضا بلغ 98%

هذه المؤشرات مجتمعة تظهر أن التحول الرقمي لم يعد خيارا تجريبيا، بل أصبح مسارا مؤسسيا متكاملا يجمع بين البنية التحتية، والتشريع، وبناء القدرات، وتحسين تجربة المستخدم، في إطار رؤية تستهدف ترسيخ حكومة رقمية أكثر كفاءة وشفافية واستجابة لاحتياجات المجتمع.

المشروعات قيد التنفيذ خلال عام 2025 نحو 28 مشروعا، إضافة إلى إطلاق مشروع توأمة مع الاتحاد الأوروبي لدعم التحول الرقمي في مجالي حماية البيانات الشخصية والذكاء الاصطناعي.

وشمل توظيف الذكاء الاصطناعي تنقية بيانات حكومية تاريخية، من بينها معالجة أكثر من 2000000 سجل لامتحانات الثانوية العامة للأعوام 1985-2004، وربط أكثر من 2500000 سجل أراض بين وزارة الإدارة المحلية ودائرة الأراضي والمساحة، بهدف توحيد البيانات وتعزيز موثوقيتها.

في محور السياسات، تم إطلاق منصة المشاركة الإلكترونية "تواصل" وإقرار الاستراتيجية الأردنية للتحول الرقمي للأعوام 2026-2028، إضافة إلى إصدار قانون حماية البيانات الشخصية والتدابير التنظيمية المرتبطة به. كما أطلقت السياسة الأردنية للشمول الرقمي، ويجري إعداد استراتيجية التقنيات الغامرة والاستراتيجية الوطنية للابتكار، ما يعكس انتقال التحول الرقمي من مشاريع منفصلة إلى إطار تشريعي واستراتيجي متكامل.

أما في ريادة الأعمال، فتم احتضان أكثر من 100 شركة ناشئة ودعم 100 شركة بخدمات تطوير الأعمال، مع تقديم تمويل تجاوز 2000000 دينار، وتمكين 176 خريجة ضمن مبادرة "قصتك".

وفي إطار برنامج الشباب والتكنولوجيا والوظائف، بلغ عدد المتدربين 10590 متدربا، إلى جانب إطلاق مناهج رقمية للصفوف 7-12 وكتب أنشطة للصفوف 1-6.

وفي إطار "منح نمو الأردن"، تم توقيع 231 اتفاقية أفضت إلى توفير 4439 فرصة لإدراج

ارتفاع الدخل السياحي خلال كانون الثاني 4.1 %

الأوروبية بنسبة 56.9 بالمئة، والآسيوية بنسبة 11.6 بالمئة، والأميركية بنسبة 16.0 بالمئة، والعرب 3 بالمئة، في حين تظهر البيانات انخفاض الدخل السياحي من الجنسيات الأخرى 2 بالمئة، والأردنيين المغتربين بنسبة 3.0 بالمئة.

وتظهر البيانات ارتفاعاً في الإنفاق على السياحة في الخارج خلال كانون الثاني الماضي بنسبة 6.2 بالمئة، ليصل إلى 196.3 مليون دولار.

ارتفع الدخل السياحي للمملكة خلال كانون الثاني 2026 بنسبة 4.1 بالمئة ليبلغ 708.5 مليون دولار، مقارنة بـ 680.5 مليون دولار للشهر نفسه من عام 2025، بحسب بيانات البنك المركزي الأردني.

ويعود ذلك إلى ارتفاع عدد السياح بنسبة 3.2 بالمئة.

وتظهر البيانات ارتفاع الدخل السياحي خلال كانون الثاني الماضي من الجنسيات



الصادرات الصناعية ترتفع إلى 7.969 وتستحوذ على 92 بالمئة من



سجلت الصادرات الصناعية الأردنية خلال الأحد عشر شهراً من العام الماضي 7.969 مليار دينار، بزيادة نسبتها 9.3 بالمئة مقارنة مع 7.292 مليار دينار للفترة ذاتها من عام 2024، في أعلى مستوى تصل إليه منذ أكثر من عقد، لكن أهمية الرقم لا تكمن في حجمه فقط، إنما في دلالاته على طبيعة التحول الذي يشهده القطاع الصناعي في المملكة.

أن تشكل الصادرات الصناعية ما يقارب 92 بالمئة من إجمالي الصادرات الوطنية، فهذا يعني أن الصناعة لم تعد مجرد قطاع إنتاجي تقليدي، لكن أصبحت العمود الفقري للميزان التجاري وأحد أهم مصادر العملات الأجنبية، وفي ظل التوترات الإقليمية واضطرابات سلاسل الإمداد عالمياً، يمثل الحفاظ على هذا الزخم مؤشراً على مرونة القاعدة الإنتاجية الوطنية.

التقرير الصادر عن غرفة صناعة الأردن يوضح أن النمو لم يكن محصوراً في منتج واحد، لكن جاء نتيجة تنوع حقيقي في سلة الصادرات، شملت الإسمنت، والأسمدة الكيماوية، والفوسفات، والبوتاس الخام، والمنتجات الغذائية، والمواد الكيماوية، إضافة إلى الحلي والمجوهرات، وهذا التنوع يعزز قدرة الصناعة على امتصاص الصدمات القطاعية، ويقلل من مخاطر الاعتماد على سلعة بعينها.

اللافت أن ثمانية قطاعات صناعية قادت هذا الأداء، تصدرتها الصناعات الإنشائية بنمو بلغ

7 مليار دينار خلال 11 شهراً من 2025 إجمالي الصادرات الوطنية

120 بالمئة، مدفوعة بارتفاع الطلب على مواد البناء، خصوصاً في السوق السورية، كما سجلت الصناعات الهندسية والكهربائية نمواً بنسبة 15.8 بالمئة، تلتها الصناعات التحويلية والغذائية والزراعية بنسبة 14 بالمئة، ثم التعدين بنسبة 12.7 بالمئة، والبلاستيكية والمطاطية بنسبة 8.9 بالمئة، هذه الأرقام تشير إلى أن النمو لم يكن استثنائياً لكن موزعاً على قاعدة صناعية واسعة.

جغرافياً، ما تزال الدول العربية الوجهة الأولى، مستحوذة على 42 بالمئة من إجمالي الصادرات الصناعية، حيث تصدرت سوريا قائمة الأسواق العربية من حيث الزيادة بقيمة تقارب 180 مليون دينار، تلتها السعودية بزيادة بلغت 112 مليون دينار.

وفي المقابل، سجلت الصادرات إلى أوروبا نمواً بنسبة 45 بالمئة، خاصة إلى إيطاليا وهولندا وألمانيا، بزيادة إجمالية قاربت 186 مليون دينار، وهو مؤشر واضح على نجاح الصناعة الأردنية في توسيع حضورها خارج الإطار الإقليمي التقليدي.

هذه النتائج تعكس قدرة تنافسية من حيث الجودة والتنوع والسعر، لكنها في الوقت ذاته تضع تحدياً أمام صناع القرار يتمثل في كيفية تحويل هذا الأداء المرتفع إلى مسار مستدام طويل الأمد، فاستمرار النمو يتطلب بيئة استثمارية أكثر تحفيزاً، وتكلفة إنتاج مستقرة، وشراكة فاعلة بين القطاعين العام والخاص.



الضريبة: إشعارات لـ 379 منشأة غير ملتزمة بالفوترة

ستواصل تنفيذ جولاتها الميدانية، سواء للحصول على التغذية الراجعة من الملتزمين أو للتحقق من الالتزام بأحكام النظام، مع إشعار غير الملتزمين ومنحهم مهلة أسبوع قبل اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين.

وبينت الدائرة أن عدد المسجلين في نظام الفوترة الوطني الإلكتروني بلغ نحو 158 ألفاً من الشركات والمنشآت والأفراد والمهنيين، فيما ارتفع عدد الفواتير التي تصدر يومياً من خلال النظام إلى حوالي 1.2 مليون فاتورة.

وأشارت إلى أنه تم ربط نظام الفوترة الوطني الإلكتروني بتطبيق "سند" الحكومي، وبما يمكن الشركات والمنشآت من التحقق من أن مشترياتها المحلية تتم من موردين ملتزمين بالنظام، إضافة إلى تمكين أي شخص يحصل على فاتورة من التحقق من صحتها عبر مسح رمز (QR Code) من خلال خيار التحقق من المستندات الرقمية داخل التطبيق.

نفذت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات جولات ميدانية استهدفت عدداً من الفئات والقطاعات الملزمة بالتسجيل في نظام الفوترة الوطني الإلكتروني، بهدف الحصول على التغذية الراجعة من الملتزمين، ورصد الملاحظات والمقترحات المتعلقة بتطبيق النظام، إلى جانب التحقق من مدى الالتزام بأحكامه.

وخلال هذه الجولات، قامت الدائرة بإشعار المنشآت والأفراد غير الملتزمين، ومنحهم مهلاً قانونية لتصويب أوضاعهم قبل اتخاذ أي إجراءات قانونية بحق المخالفين، وفقاً للتشريعات النافذة.

وأصدرت الدائرة إشعارات لـ 379 منشأة ومحللاً وفرداً لعدم التزامهم بأحكام نظام الفوترة الوطني الإلكتروني وعدم إصدار فواتير أصولية، حيث تم منحهم مدة أسبوع لتصويب أوضاعهم قانونياً.

وأكدت الدائرة أن فرق مديرتي مكافحة والفوترة



السوق العقاري يحافظ على توازنه في بداية العام 2026 رغم تراجع وتيرة البيع

المتنوع للمنتج العقاري في السوق، وعدم انحصاره في فئة واحدة.

وسجلت الشركات شراء 705 عقارات خلال كانون الثاني، وهو رقم يعكس استمرار النشاط المؤسسي والاستثماري في السوق، ويؤكد أن القطاع العقاري ما يزال يمثل وعاءً جذاباً للشركات، حتى في ظل تراجع إجمالي الحركة.

أما معاملات التملك لغير الأردنيين، فقد انخفضت بنسبة طفيفة بلغت 1 بالمئة مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي، مع تسجيل نمو في بيوعات الشقق بنسبة 11 بالمئة، مقابل انخفاض بيوعات الأراضي بنسبة 15 بالمئة.

ويُظهر هذا التباين ميلاً أوضح نحو الاستثمار في الوحدات السكنية، بما يعزز حضور هذا القطاع ضمن اهتمامات المشترين من غير الأردنيين.

في المجمال، تعكس أرقام كانون الثاني سوقاً عقاريّاً يتجه نحو مزيد من الانتقائية والتنظيم في الطلب، مع حفاظه على مستويات إيراد مستقرة ونشاط مؤسسي مستمر، ما يمنحه قاعدة صلبة للانطلاق خلال الأشهر التالية من العام.

يُظهر أداء سوق العقار في المملكة خلال شهر كانون الثاني 2026 صورة متوازنة بين التراجع الكمي والاستقرار المالي، بما يعكس قدرة السوق على الحفاظ على تماسكه في بداية العام، فقد بلغ حجم التداول نحو 513 مليون دينار، بانخفاض نسبته 6 بالمئة مقارنة بالشهر ذاته من عام 2025، وهو تراجع محدود نسبياً في ضوء طبيعة الشهر الذي يتسم تقليدياً بالهدوء النسبي.

في المقابل، ارتفعت قيمة الإيرادات بنسبة 1 بالمئة لتصل إلى نحو 26 مليون دينار، ما يشير إلى أن السوق حافظ على مستوى متماسك من العوائد رغم انخفاض عدد العمليات.

وهذا المؤشر يعكس استقراراً في القيم الإجمالية للمعاملات المنفذة، ويعزز قراءة مفادها أن النشاط العقاري ما يزال يستند إلى طلب فعلي، وإن كان بوتيرة أكثر انتقائية.

وعلى صعيد حركة البيع، انخفضت بنسبة 21 بالمئة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2025، حيث تراجعت بيوعات الشقق بنسبة 16 بالمئة، وبيوعات الأراضي بنسبة 23 بالمئة، ورغم هذا التراجع، فإن توزيع النشاط بين الشقق والأراضي يؤكد استمرار الحضور

المحفظة العقارية في صندوق استثمار أم بحوالي 290

ومكافحة الفساد.

وتابع "كما تتم عمليات شراء باقي قطع الأراضي



أكد صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، التزامه الدائم بمبادئ الشفافية والإفصاح المؤسسي، وحرصه على وضع المعلومات المتعلقة باستثماراته ضمن سياقها الزمني والاستثماري الصحيح، وذلك في ضوء ما أثير أخيراً على مواقع التواصل الاجتماعي بشأن عمليات شراء أراضٍ جرت في أعوام سابقة.

وقال الصندوق، إن تناول الاستثمارات يُؤخذ ضمن سياقها الزمني والاقتصادي، وبما يعكس طبيعة الاستثمار طويل الأجل الذي يتبعه صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي.

وأوضح "تبلغ قيمة المحفظة العقارية للصندوق كما في نهاية عام 2025 حوالي 1.1 مليار دينار، وتشكل ما نسبته 6.2% من إجمالي أصول الصندوق، وقد حققت المحفظة العقارية صافي زيادة عن كلفتها التاريخية بلغت حوالي 290 مليون دينار، وذلك استناداً إلى القوائم المالية الأولية كما في نهاية عام 2025، بما يعكس متانة هذا القطاع الاستثماري ضمن محفظة الصندوق الكلية.

وأكد الصندوق أنه يقوم دورياً بالإفصاح عن بياناته المالية ونتائج محافظته الاستثمارية، بما في ذلك المحفظة العقارية، وكان قد أصدر في عام 2019 بياناً رسمياً تفصيلياً تناول حيثيات شراء إحدى قطع الأراضي ضمن حوض السكة الغربي/قرية الطنيب التي تم شراؤها عام 2007، مبيناً أن عملية الشراء تمت وفق الإجراءات والصلاحيات النافذة في حينه، ووفق التوجهات الاستثمارية والأسعار السائدة آنذاك، كما خضعت للمراجعة من قبل الجهات الرقابية المختصة، ومنها هيئة النزاهة

وال الضمان تحقق صافي زيادة عن كلفتها مليون دينار

إجراءات مؤسسية واضحة تتضمن تقييمات مستقلة من مقيمين معتمدين، ومراحل مراجعة واتخاذ قرار متعددة المستويات حسب الصلاحيات النافذة، بما يضمن سلامة القرار الاستثماري واتساقه مع أهداف الصندوق طويلة الأجل.

كما أكد أن أصول المحفظة العقارية تخضع لتقييمات دورية مستقلة وفق الأطر والمعايير المحاسبية المعتمدة، ويتم تسجيل أي تغيرات في القيمة ضمن القوائم المالية وفقاً لتلك المعايير، بما في ذلك الأرباح أو الخسائر الدفترية الناتجة عن تقلبات السوق، دون أن يعني ذلك تحقق خسائر فعلية إلا عند التصرف بالأصل.

وبين الصندوق أن قرارات تطوير الأراضي أو استثمارها تُتخذ بناءً على دراسات جدوى اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار دورة السوق العقاري، وكلفة التطوير، ومعايير العائد والمخاطر والاستدامة، بما يحقق أفضل عائد ممكن لأموال المؤمن عليهم، ولا تُبنى هذه القرارات على عامل الزمن وحده وإنما على اعتبارات استثمارية مدروسة.

وكان أعلن الصندوق في مطلع العام الحالي عن نتائج أداء استثنائية تمثلت بتحقيق نمو قياسي في موجوداته بقيمة 2.4 مليار دينار، لتصل إلى 18.6 مليار دينار مقارنة مع 16.2 مليار دينار في بداية العام الماضي، وبنسبة نمو بلغت 15%، كما ارتفع الدخل الشامل إلى حوالي 2.2 مليار دينار نهاية عام 2025، مقارنة مع نحو مليار دينار نهاية عام 2024، وبنسبة نمو تقارب 118%، ما يعكس متانة المركز المالي للصندوق وكفاءة إدارته لمحفظة الاستثمارية المختلفة.

والعقارات ضمن السياسة الاستثمارية المعتمدة لتنويع الأصول وتعزيز المحفظة العقارية، ووفق



46.6% ملكية غير الأردنيين في الشركات المدرجة في بورصة عمان

بلغت قيمة عمليات بيع غير العرب 3.9 مليون دينار، أي ما نسبته 13.5 بالمئة من إجمالي قيمة بيع غير الأردنيين.

وبحسب تلك المعطيات، تصبح نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة في نهاية كانون الثاني 2026 حوالي 46.6 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية، وبنسبة 32.9 بالمئة للمؤسسات الاعتبارية الاستثمارية من شركات ومؤسسات وصناديق.

وشكلت مساهمة العرب ما نسبته 30.5 بالمئة، ومساهمة غير العرب 16.1 بالمئة من إجمالي القيمة السوقية للبورصة.

أما من الناحية القطاعية، فقد بلغت نسبة مساهمة المستثمرين غير الأردنيين في الشركات المدرجة في البورصة للقطاع المالي 48.6 بالمئة، ولقطاع الخدمات 22.2 بالمئة، ولقطاع الصناعة 51.0 بالمئة.

أظهرت الإحصاءات الصادرة عن بورصة عمان أن قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين، والتي تمت من خلال التداول في البورصة خلال كانون الثاني 2026، بلغت 28.6 مليون دينار، مشكّلة ما نسبته 15.3 بالمئة من حجم التداول الكلي، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة من قبلهم لنفس الفترة 28.7 مليون دينار.

وبلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء المستثمرين العرب، خلال كانون الثاني 2026، حوالي 26.0 مليون دينار، أي ما نسبته 91.0 بالمئة من إجمالي قيمة شراء غير الأردنيين، أما بالنسبة للقيمة الإجمالية لعمليات بيع العرب فقد بلغت حوالي 24.8 مليون دينار، أي ما نسبته 86.5 بالمئة من إجمالي قيمة عمليات بيع غير الأردنيين.

كما بلغت القيمة الإجمالية لعمليات شراء غير العرب 2.6 مليون دينار، مشكّلة ما نسبته 9.0 بالمئة من إجمالي شراء غير الأردنيين، بينما



كيف تحركت أسعار المنتجين الزراعيين في 2025؟

والملفوف الأبيض والذرة الخضراء، في حين ارتفعت أسعار محاصيل تمثل 37.5 بالمئة، من بينها الليمون والبابايا والزيتون.

وعند المقارنة مع تشرين الثاني من العام نفسه، انخفضت أسعار محاصيل تمثل 73.9 بالمئة من الأهمية النسبية، أبرزها الشومر والفراولة والكمكوات، مقابل ارتفاع أسعار محاصيل تمثل 26.1 بالمئة مثل الكوسا والخيار والبطاطا.

الأرقام تعكس تبايناً بين مجموعات المحاصيل، وهو أمر يرتبط عادة بعوامل موسمية، وحجم المعروض في الأسواق المركزية، وتوقيت ذروة الإنتاج، كما تشير إلى أن الارتفاع السنوي لم يكن نتيجة موجة تضخمية عامة تشمل جميع المنتجات، بل جاء نتيجة تحركات محددة داخل سلة المحاصيل.

وتجدر الإشارة إلى أن دائرة الإحصاءات العامة قامت بمراجعة منهجية جمع بيانات الأسعار الزراعية من خلال لجنة فنية متخصصة بالتعاون مع وزارة الزراعة، استناداً إلى توصيات لجنة الخبراء الدائمة للإحصاءات الزراعية المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية الزراعية.

وقد تم اعتماد بيانات الأسعار الواردة من الأسواق المركزية بشكل شهري، مع تثبيت سنة الأساس عند 2016 (2016=100) واستخدام معادلة لاسبير لاستخراج الرقم القياسي، بما يعزز دقة القياس وجودة البيانات.

لم يكن عام 2025 عامًا مستقرًا بالكامل في مسار أسعار المنتجين الزراعيين، فبينما تظهر القراءة السنوية ارتفاعاً نسبته 3.8 بالمئة مقارنة بعام 2024، تكشف التفاصيل الشهرية عن طبيعة القطاع الزراعي المرتبطة بالموسمية وتقلبات العرض.

البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تشير إلى أن الرقم القياسي التراكمي لأسعار المنتجين الزراعيين بلغ 113.5 نقطة خلال عام 2025، مقابل 109.4 نقطة للفترة ذاتها من عام 2024، وهو ما يؤكد الاتجاه الصاعد على المستوى الإجمالي.

غير أن قراءة شهر كانون الأول وحدها تعكس صورة مختلفة؛ إذ انخفض الرقم القياسي إلى 89.4 نقطة مقارنة بـ 108.3 نقطة للشهر ذاته من العام السابق، أي بتراجع نسبته 17.4 بالمئة، كما تراجع بنسبة 22.5 بالمئة مقارنة مع تشرين الثاني 2025 الذي سجل 115.5 نقطة.

و على المستوى التراكمي، ارتفعت أسعار محاصيل شكلت أهميتها النسبية 30.6 بالمئة، كان أبرزها الموز والفلفل الحار والفلفل الحلو الأخضر، وفي المقابل، انخفضت أسعار محاصيل تمثل 69.4 بالمئة من الأهمية النسبية، من بينها البطاطا والبندورة والفلفل الحلو الملون، ما حدّ من وتيرة الارتفاع العام.

أما في كانون الأول 2025 مقارنة بالشهر ذاته من 2024، فقد تراجعت أسعار محاصيل تشكل 62.5 بالمئة من الأهمية النسبية، أبرزها البندورة

سلطة العقبة تطلق حزمة حوافز استثمارية للقطاعات الاقتصادية والعقارية

2. معادلة الارتفاع المكتسب:

(الارتفاع المكتسب ÷ الارتفاع قبل التعديل) ×
السعر الإداري × مساحة الأرض × معامل وزن
الحكم (بنسبة 10% للقائم و5% للمقترح).

(حافز تخفيض بنسبة 66% للأبنية للقائمة
وبنسبة 75% للأبنية المقترحة)

3. معادلة المساحات المكتسبة:

(المساحة المكتسبة ÷ المساحة الطابقية
قبل التعديل) × السعر الإداري × مساحة الأرض
× معامل وزن الحكم (بنسبة 10% للقائم و5%
للمقترح).

(حافز تخفيض بنسبة 66% للأبنية للقائمة
وبنسبة 75% للأبنية المقترحة)

ثانياً: تقديم حزمة من الحوافز التشجيعية
الإضافية المتعلقة بعوائد إعادة التنظيم
المرتبطة بسرعة إنجاز المشاريع، بما يسهم
في دعم المطورين العقاريين وتحفيز الاستثمار
الاقتصادي والعقاري وتحقيق الاستخدام الأمثل
للأراضي ضمن التوجه الاستراتيجي للمنطقة.

الحوافز المعتمدة حسب مدة إنجاز المشروع:

1. منح حافز بنسبة (90%) من قيمة العوائد
في حال إنجاز المشروع خلال (12 شهراً) من تاريخ
الحصول على رخصة الإعمار وحتى الحصول على
إذن الإشغال.

قرر مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة
الاقتصادية الخاصة، إطلاق حزمة من الحوافز
التشجيعية للمستثمرين والمطورين العقاريين
والمواطنين ضمن التوجهات الاستراتيجية
الهادفة لتنشيط الإعمار وتعزيز البيئة الاستثمارية
ودعم المشاريع الاقتصادية والعقارية التي
تساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية والسياحية
والتجارية والاجتماعية والعمرانية المستدامة،
إضافة لتوفير فرص عمل جديدة في العقبة.

وشملت الحوافز التشجيعية:

أولاً : اعتماد معادلات جديدة لاحتساب عوائد
إعادة التنظيم عن تعديل صفة الاستعمال
والارتفاعات والمساحات المكتسبة، بهدف
تشجيع المطورين والمواطنين على الإعمار،
من خلال مراجعة قيم عوائد إعادة التنظيم التي
تأثرت بتعديل الأسعار الإدارية للأراضي، واعتماد
معادلات وزن مرنة جديدة تراعي الفروقات بين
الأبنية القائمة والمشاريع المقترحة.

المعادلات المعتمدة:

1. معادلة عوائد إعادة التنظيم عن تعديل صفة
الاستعمال:

الفرق بين السعر الإداري للأرض للاستعمال
المعتمد والسعر الإداري للأرض بعد تعديل
الاستعمال المطلوب × مساحة الأرض × 25%.

(حافز تخفيض بنسبة 75%)



2. منح حافز بنسبة (70%) من قيمة العوائد في حال إنجاز المشروع خلال (18 شهراً) من تاريخ الحصول على رخصة الإعمار وحتى الحصول على إذن التشغيل.

3. منح حافز بنسبة (50%) من قيمة العوائد في حال إنجاز المشروع خلال (24 شهراً) من تاريخ الحصول على رخصة الإعمار وحتى الحصول على إذن التشغيل.

4. منح حافز بنسبة (30%) من قيمة العوائد في حال إنجاز المشروع خلال (30 شهراً) من تاريخ الحصول على رخصة الإعمار وحتى الحصول على إذن التشغيل.

ويأتي هذا القرار في سياق توجه السلطة نحو تهيئة بيئة اقتصادية واستثمارية جاذبة وتقديم أدوات تحفيزية عملية تسهم في تسريع تنفيذ المشاريع، وتعزيز النشاط الاقتصادي والتطوير

العقاري، ودعم مسيرة التنمية المستدامة والشاملة لكافة القطاعات في العقبة.

ثالثاً: تخفيض بدلات المواقع للاستعمالات السكنية وغير السكنية في العقبة بهدف تحسين الجدوى الاقتصادية على المواطنين والمطورين العقاريين والمستثمرين وفي حال تعذر توفيرها يتم استيفاء بدلات المواقع.

أولاً: الاستعمالات غير السكنية

تخفيض بدلات المواقع للاستعمالات غير السكنية وفق الآتي:

1- التجاري والفندقي والسياحي ومتعدد الاستعمال (لتصبح 3000 دينار بدلا من 5000 دينار)

2- مناطق التطوير (الشلالة والخزان والبلدة القديمة وصلاح الدين) (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500 دينار)

3- السكنية الخامسة والسابعة والثامنة (لتصبح 2100 دينار بدلا من 3500 دينار)

4- التجاري ضمن باقي المناطق السكنية (لتصبح 1500 دينار بدلا من 2500 دينار)

5- الصناعي (لتصبح 1500 دينار بدلا من 2500 دينار)

6- المستودعات والتخزين والحرفي (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500 دينار)

7- المستشفيات والمراكز الطبية والتعليمي (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500 دينار)

8- الاستعمالات الحكومية (لتصبح 900 دينار بدلا من 1500 دينار)

9- الشاطئ الأوسط (القطع على الشاطئ

والأراضي الداخلية) إلغاء البند

وتضمنه للقطع التجاري والفندقي والسياحي ومتعدد الاستعمال (لتصبح 3000 دينار بدلا من 8000 دينار)

10- الشاطئ الأوسط (شارع الكورنيش) إلغاء البند

وتضمنه للقطع التجاري والفندقي والسياحي ومتعدد الاستعمال (لتصبح 3000 دينار بدلا من 10000 دينار)

ثانياً: الاستعمال السكني

حدّد المجلس قيماً مخفضة لبدلات المواقع في مختلف المناطق السكنية في العقبة، مع مراعاة المواقع المختلفة وحسب جداول معدة لهذه الغاية، حيث يمكن الاطلاع عليها لدى الجهة المعنية بتراخيص الإعمار في السلطة .

ثالثاً: الأراضي غير المتصلة بطريق عام

بخصوص قطع الأراضي التي ليس لها اتصال بطريق عام إلا من خلال ممر مشاة عام أو درج عام فيتم استيفاء بدلات المواقع حسب الآتي:

1- في الاستعمال السكني لا يستوفى من المالك بدلات المواقع في حال كان عدد الشقق أربعة أو أقل، وفي حال زيادة عدد الشقق عن أربعة فيتم استيفاء بدلات المواقع التي تزيد عن الشقق الإضافية، وحسب الجداول المعتمدة في السلطة.

2- في الاستعمال غير السكني لا يستوفى من المالك بدلات المواقع عن أول (50 %) من المساحة الطابقية المعتمدة تنظيماً لكامل مساحة القطعة في كلّ منطقة، وعلى أن تستوفى بدلات المواقع عن المساحات الطابقية المتبقية وحسب الجداول المعتمدة في السلطة.

ودائع الجهاز المصرفي تتجاوز 50 مليار دينار في 2025

وبحسب توزيع الودائع، فهو لا يختلف في كل عام عن الأعوام التي تسبقه، وتبقى سيطرة القطاع الخاص بشقيه المقيم وغير المقيم واضحة بحسب الأرقام الصادرة عن البنك المركزي؛ إذ وصلت قيمة هذه الودائع عام 2025، إلى 45.407 مليار دينار، في حين بلغت قيمة ودائع القطاع العام، نحو 3.883 مليار دينار.

وسجل معدل سعر الفائدة على الودائع انخفاضا بنهاية عام 2025، بنحو 66 نقطة أساس، ليصل على الودائع لأجل إلى 5.22 نقطة، مقارنة بمعدل سعر الفائدة على هذا النوع من الفوائد عام 2024، عندما بلغ قرابة 5.88 نقطة.

وصلت قيمة ودائع الجهاز المصرفي خلال العام 2025، إلى قرابة 50.019 مليار دينار، مرتفعة بنحو 3.320 مليار دينار عن عام 2024، عندما وصلت هذه الودائع إلى 46.699 مليار دينار تقريبا.

وعليه نما حجم ودائع الجهاز المصرفي في 12 شهرا من العام الماضي بنحو 7%، مقارنة بنهاية 2024 وفق آخر بيانات البنك المركزي.

وشكلت الودائع بالعملات الأجنبية نحو 21.5% من إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في السوق المحلية، وبلغت قيمة هذه الودائع، قرابة 10.764 مليار دينار، في العام الماضي، مقابل، 9.999 مليار دينار، في الفترة المماثلة من العام الذي سبقه.



4.5 مليار دولار إجمالي حوالات العاملين الواردة إلى المملكة خلال 2025

المملكة العربية السعودية بنسبة 18.6 بالمئة، ودولة قطر بنسبة 9.6 بالمئة، في حين شكلت الدول الأخرى 31.1 بالمئة من إجمالي الحوالات الواردة.

أما بالنسبة للحوالات الصادرة من المملكة، فقد تصدرت مصر الوجهة الرئيسية، بنسبة 40.6 بالمئة، تلتها بنغلادش بنسبة 10.7 بالمئة، ثم الإمارات بنسبة 5.7 بالمئة، والفلبين بنسبة 5.3 بالمئة، بينما شكلت الدول الأخرى 37.7 بالمئة من إجمالي الحوالات الصادرة.

أظهرت البيانات الأولية الصادرة عن البنك المركزي، ارتفاع إجمالي حوالات العاملين الواردة إلى المملكة بنسبة 4.5 بالمئة خلال عام 2025، لتصل إلى 4,472 مليار دولار، في المقابل، سجلت الحوالات الصادرة من المملكة زيادة بنسبة 14.2 بالمئة لتبلغ 1,768.5 مليار دولار.

وأوضحت البيانات أن دولة الإمارات العربية المتحدة جاءت في المرتبة الأولى بين الدول المرسلة للحوالات إلى الأردن، حيث شكلت 21.8 بالمئة من إجمالي الحوالات الواردة، تلتها الولايات المتحدة بنسبة 18.9 بالمئة، ثم

4.5 BILLION USD
TOTAL REMITTANCES FROM
WORKERS TO JORDAN

601.286 مليون دينار صافي أرباح الفوسفات في 2025 بنمو 31.3 بالمئة

مقارنة بمبيعات عام 2024، بزيادة مقدارها 235 مليون دينار، وبنسبة نمو بلغت 19.3 بالمئة.

وتشير البيانات إلى أن المجموعة حققت عوائد مجزية على رأس المال الاسمي بلغت 200 بالمئة، في مؤشر على كفاءة توظيف الموارد وتعزيز القيمة للمساهمين. كذلك ارتفع نصيب السهم من الأرباح الصافية ليصل إلى 2.004 دينار في عام 2025، مقارنة مع 1.85 دينار للسهم في عام 2024.

وتعكس هذه النتائج نمواً متسارعاً في الأداء المالي للمجموعة خلال العام الماضي، سواء على مستوى الربحية أو المبيعات أو العائد على رأس المال، ما يعزز موقعها ضمن الشركات الأكثر تحقيقاً للأرباح في السوق المحلي.

سجلت مجموعة شركة مناجم الفوسفات الأردنية أداءً مالياً لافتاً خلال عام 2025، بعدما ارتفع صافي أرباحها بنسبة 31.3 بالمئة مقارنة بأرباح عام 2024، وفق البيانات المالية الأولية الصادرة عن المجموعة.

وأظهرت النتائج أن المجموعة حققت صافي أرباح بعد الضريبة بلغت 601.286 مليون دينار خلال عام 2025، بزيادة مقدارها 143.4 مليون دينار عن العام الذي سبقه، ما يعكس تحسناً واضحاً في مؤشرات الربحية.

كما بلغت الأرباح الإجمالية للمجموعة 887.158 مليون دينار للعام ذاته، في حين سجلت صافي مبيعات موحدة بقيمة مليار و448 مليون دينار.



NET PROFITS
JORDAN PHOSPHATE COMPANY 2025



البنك الأهلي الأردني
Jordan Ahli Bank

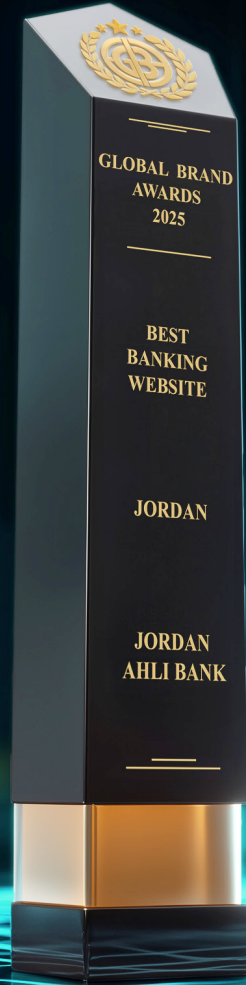
موقعنا الإلكتروني الجديد

الأفضل في الأردن

لعام 2025

GLOBAL BRAND AWARDS

★★★★ 2025 ★★★★★





جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

الأخبار المصرفية





ارتفاع الارباح الصافية لمجموعة البنك العربي لتصل الى 1.13 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2025 ومجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40%

أعلنت مجموعة البنك العربي عن نتائجها المالية للعام 2025 محققة أداءً مالياً متميزاً ونمواً في مختلف قطاعات الاعمال، حيث بلغت أرباح المجموعة بعد الضرائب والمخصصات 1130.4 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 1007.1 مليون دولار أمريكي للعام 2024 وبنسبة نمو بلغت 12%، كما حافظت المجموعة على صلابه مركزها المالي لتصل حقوق الملكية الى 13.2 مليار دولار أمريكي.

وعلى ضوء هذه النتائج المالية الأولية والخاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني، فقد أوصى مجلس إدارة البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40% للعام 2025.

وفي تعليقه على هذه النتائج، صرح السيد صبيح المصري - رئيس مجلس إدارة البنك العربي قائلاً: استكمالاً لمسيرة مجموعة البنك العربي الحافلة بالإنجازات حققت المجموعة خلال العام 2025 نتائج متميزة، حيث استمر النمو في الأرباح التشغيلية ضمن العديد من المناطق التي تعمل بها المجموعة، وتحقيق أرباح مستدامة

وواصلت مجموعة البنك العربي النمو خلال العام 2025 مرتكزة على قوة ومتانة المركز المالي للمجموعة وشبكة فروعها المنتشرة في العديد من الدول، كما ارتفعت أصول المجموعة كما في نهاية العام 2025 بنسبة 10% لتصل الى 78.2 مليار دولار أمريكي في حين ارتفع اجمالي الدخل بنسبة 6% ليصل إلى ما يقارب 3.6 مليار دولار أمريكي، وارتفع اجمالي محفظة التسهيلات بنسبة 8% ليصل الى 41.2 مليار دولار أمريكي، في حين ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 10% لتصل إلى 57.2 مليار دولار أمريكي.

ارتفاع الأرباح الصافية لمجموعة البنك العربي لتصل إلى 1.13 مليار دولار أمريكي
بنهاية العام 2025 ومجلس الإدارة يوصي بتوزيع
أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40%



جمهورية العراق من خلال فرعين في بغداد وجاري العمل على افتتاح فروع جديدة في العديد من المحافظات العراقية.

وأكد المصري على مواصلة المجموعة تركيزها على دمج الاستدامة بمفهومها الشامل ضمن جميع أنشطة البنك، مشيراً إلى الدور الريادي الذي

لمساهميها مرتكزة بشكل واضح على تعدد أنشطة أعمالها وتنوع منتجاتها ومصادر التمويل وموارد الإيرادات. وأضاف المصري بأن مجموعة البنك العربي استمرت في تعزيز انتشارها الجغرافي، حيث باشر المصرف العربي العراق خلال العام 2025 ممارسة أعماله المصرفية في



يلعبه البنك على صعيد المسؤولية المجتمعية عبر جميع المجتمعات التي يعمل بها.

ولفت المصري الى أن العام 2025 شهد إطلاق البنك لهويته البصرية المؤسسية المحدثة والتي تأتي في إطار مسيرة التطور المتواصل التي يتبناها البنك لتعزيز مكانته الريادية كواحدة من أكثر المؤسسات المالية عراقية ونجاحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حيث جاءت الهوية البصرية المؤسسية المحدثة للبنك والمنبثقة عن جوهر هويته المؤسسية العريقة التي بدأت منذ تأسيسه في العام 1930 لتجمع ما بين الحداثة والبساطة والانسيابية، وتجسد الجاهزية الرقمية والتطور المستمر والممنهج للبنك بشكل يوسع من شمولية هويته البصرية وملاءمتها لمختلف الفئات بما في ذلك جيل الشباب. حيث يواصل البنك بذلك تعزيز مكانته كمؤسسة عصرية ديناميكية ومهياً رقمياً قادرة على مواكبة أحدث التطورات على صعيد الصناعة المصرفية وتلبية الاحتياجات المتجددة لعملائها في مختلف القطاعات والمناطق، في عالم يشهد تغيراً مستمراً وتحولاً رقمياً هائلاً في جميع القطاعات.

من جهتها أشارت الأنسة رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي إلى أن النتائج القوية التي حققتها مجموعة البنك العربي خلال العام 2025 جاءت مدفوعة بالنمو الملحوظ في مصادر الدخل المتنوعة من مختلف القطاعات وأسواق عملها الرئيسية بالإضافة إلى النهج المنضبط في إدارة التكاليف والمخاطر. حيث حققت المجموعة نمواً جيداً في صافي الأرباح التشغيلية مدفوعاً بنمو صافي الفوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات الإقراض وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل والاستفادة من انتشار المجموعة في

العديد من الاسواق.

وأضافت الصادق أن البنك استمر بتسجيل مؤشرات أداء جيدة بالإضافة إلى التحسن في جودة محفظته الائتمانية ونسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة والتي تفوق الـ 100% دون احتساب قيمة الضمانات، مشيرة إلى أن المجموعة تحتفظ بمستويات سيولة جيدة حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع 72%. بالإضافة إلى قاعدة رأسمال قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17% حسب تعليمات بازل 3 وهي أعلى من الحد الأدنى المطلوب حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

وأكدت الصادق على أن البنك العربي ماضٍ في مسيرة التحول الرقمي، حيث أن البنك مستمر بالعمل على إيجاد حلول مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي عبر كافة مسارات العمل، مما من شأنه تحسين الأداء والتقليل من المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى توظيف منظومة رقمية متكاملة تتيح تجربة مصرفية تفاعلية سلسلة تواكب احتياجات العملاء اليومية عبر مختلف مراحل حياتهم، وتوفير حلول مالية متكاملة بما يصب في خدمة نهج البنك الذي يضع العميل في صدارة أولوياته.

يذكر أن مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرها نيويورك كانت قد منحت البنك العربي جائزة "أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2025" تقديراً للمكانة الريادية التي يحظى بها البنك على صعيد الساحة المصرفية في المنطقة.

يشار إلى أن هذه النتائج أولية وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني.



البنك العربي يري فعاليات برنامج يوم اليتيم في عمان والطفيلة بالتعاون مع بنك الملابس الخيري



قدّم البنك العربي مؤخراً دعمه لفعاليات برنامج يوم اليتيم بالتعاون مع بنك الملابس الخيري- الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية، وذلك في كل من العاصمة عمان ومحافظه الطفيلة. حيث يأتي تنفيذ هذه الفعالية ضمن الدعم السنوي الذي يقدمه البنك لهذه المبادرة.

ويهدف البرنامج إلى دعم الأطفال الأيتام في مختلف أنحاء المملكة، من خلال تنظيم زيارات شهرية إلى صالات عرض الملابس، وتنفيذ أنشطة ترفيهية تفاعلية، إلى جانب توزيع هدايا متنوعة على الأطفال. ويندرج هذا الدعم ضمن استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية، وترسيخاً لالتزامه المستمر بإحداث أثر ملموس ومستدام في حياة الفئات الأكثر حاجة في المجتمع.

وخلال هذه الفعالية، تم توزيع كسوة من الملابس والأحذية واللعب على أكثر من 210 طفل وطفلة في صالة عرض بنك الملابس في عمان والطفيلة، حيث شارك المتطوعون من موظفي البنك في الأنشطة المصاحبة للمبادرة، وتفاعلوا مع الأطفال من خلال الفعاليات المختلفة، مما ساهم في خلق بيئة إيجابية عززت التواصل الاجتماعي وروح التعاون لدى الأطفال.

ويذكر أن بنك الملابس الخيري، ومنذ تأسيسه عام 2013، خدم أكثر من 2,011,814 من متفجع ووزّع ما

يزيد عن 9,429,469 قطعة ملابس، وذلك عبر البرامج التي تستهدف كافة الفئات المنتفعة من صندوق المعونة الوطنية والجمعيات الخيرية، حيث يتم تقديم تلك الخدمات من خلال صالات عرض الملابس في عمان والكرّك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن البنك العربي يتبنى استراتيجية شاملة ومتكاملة على صعيد الاستدامة والمسؤولية المجتمعية تعكس حرص البنك على تعزيز أثره الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من خلال العمل بشكل وثيق مع مختلف الجهات ذات العلاقة وصولاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويمثل برنامج البنك العربي للمسؤولية المجتمعية "معاً"، أحد ثمار هذا التوجه، وهو برنامج متعدد الأوجه يركز على تطوير وتنمية جوانب مختلفة من المجتمع من خلال مبادرات ونشاطات متنوعة تساهم في خدمة عدة قطاعات وهي الصحة ومكافحة الفقر وحماية البيئة والتعليم ودعم الأيتام وتمكين المرأة.



البنك العربي يعلن في حملة حساء

أعلن البنك العربي مؤخراً عن أسماء الفائزين بجوائز الحملة الخاصة بحساب "شباب" والتي أطلقت في شهر حزيران من العام الماضي تحت عنوان "مع حساب شباب السيارة صفت عندك".

المصرفية للأفراد في البنك العربي - الأردن، أن هذه الخطوة تأتي ضمن المبادرات الهادفة إلى تعزيز تجربة العملاء، لا سيما فئة الشباب، من خلال برامج وحملات تعزز تفاعلهم مع الخدمات المصرفية الرقمية وتواكب احتياجاتهم المتجددة.

ويُعد حساب "شباب" من البنك العربي أحد أبرز الحلول المصرفية المتكاملة المصممة خصيصاً لفئة الشباب، حيث يوفر إمكانية فتح الحساب إلكترونياً عبر تطبيق "عربي موبايل"، وإصدار بطاقة فيزا بدون رسوم شهرية، إلى جانب الحصول على نقاط مكافآت ترحيبية، وإعفاءات من بعض العمولات، وخصومات حصرية في مجموعة مختارة من المطاعم والمراكز الترفيهية، إضافة إلى خدمات مصرفية رقمية مجانية ومركز خدمة عملاء مخصص.

وقدمت الحملة سيارتي Chery Arrizo 6 Pro لاثنتين من عملاء برنامج شباب وذلك في إطار حرص البنك العربي على مكافأة عملائه من فئة الشباب، وتعزيز تجربتهم المصرفية من خلال تقديم عروض وحملات ترويجية ذات قيمة مضافة، تواكب أسلوب حياتهم وتشجعهم على الاستفادة من الحلول والخدمات الرقمية المتطورة التي يوفرها البنك.

وشمل السحب الذي جرى وفق الشروط والأحكام المعتمدة للحملة العملاء الحاليين والجدد الذين قاموا بفتح حساب "شباب" لدى البنك العربي ونقّذوا حركات شرائية لا تقل عن 100 دينار أردني من تاريخ فتح الحساب وحتى نهاية الحملة.

وفي تعليقه على إعلان الفائزين، أكد السيد يعقوب معتوق، مدير دائرة الخدمات

ن أسماء الفائزين سابق "شباب"



ارتفاع أرباح مجموعة بنك الإسك والتوصية بتوزيع 30%

القوي لعام 2025 وتحقيق أرباح هي الأعلى في تاريخ البنك، جاء بدعم من القطاعات التشغيلية الرئيسية التي واصلت تسجيل الأداء الإيجابي عبر مختلف مؤشراتها المالية.

وأضاف الصفدي أن هذا الأداء المتميز يعد امتداداً لمسيرة نجاح البنك وقوة مركزه المالي، ويعكس نجاحه في تنفيذ خطته التطويرية وتوسيع قاعدة عملائه عبر الخدمات الرقمية والمنتجات المبتكرة ويثبت قدرته على التعامل بمرونة كبيرة مع التحديات الاقتصادية في الإقليم.

وأضاف الصفدي أن البنك يتبع نهجاً متوازناً في إدارة المخاطر يهدف إلى تحقيق أرباح مستدامة مع المحافظة على جودة الأصول ومتانة المركز المالي. وأوضح أن البنك يحرص على الموازنة بين النمو والربحية من خلال سياسات مدروسة تضمن إدارة فاعلة للمخاطر وتعزز كفاءة الأداء، مؤكداً أن هذا النهج يشكل جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك لتحقيق نتائج قوية ومستدامة على المدى الطويل.

وأشار الصفدي إلى استمرار البنك بتسجيل مؤشرات أداء قوية، موضحاً نمو إجمالي الموجودات بنسبة 1.8% لتصل إلى 9.4 مليار دينار، وتحقيق عائد متميز لمساهمي البنك بلغت نسبته 11.2%. كما أشار إلى متانة القاعدة الرأسمالية للبنك حيث بلغ إجمالي حقوق الملكية 1.5 مليار دينار وبلغت نسبة كفاية رأس المال

أعلنت مجموعة بنك الإسكان عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول 2025، والتي تظهر تحقيق صافي أرباح بعد المخصصات والضرائب بقيمة 157.7 مليون دينار، مقابل 150.3 مليون دينار تم تحقيقها خلال العام 2024، أي بنسبة نمو بلغت 5.0%.

وفي ضوء هذه النتائج المالية، أوصى مجلس الإدارة بعد إقراره البيانات المالية لعام 2025 خلال اجتماعه بتاريخ 29/1/2026، بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام 2025 بنسبة 30% من القيمة الاسمية للسهم، علماً بأن النتائج المالية ومقترح توزيع الأرباح تخضع لموافقة البنك المركزي الأردني.

وأكد رئيس مجلس الإدارة، عبد الله الخطيب، في تعليقه على هذه النتائج، أنها تثبت قوة المركز المالي للبنك وأدائه المتميز على الرغم من التحديات الاقتصادية، وتعكس حصافة البنك في إدارة السيولة وتوجيه الموارد لتحقيق أفضل عائد للمساهمين.

وأعرب الخطيب عن اعتزازه بأداء البنك الإيجابي وقدرته على تحقيق نمو مستدام في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث وتحديات، معرباً عن ثقته بمواصلة البنك تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات مستقبلاً.

ومن جهته، أوضح الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك، عمار الصفدي، أن الأداء المالي

ن الى 158 مليون دينار في عام 2025 أرباحاً على المساهمين



ارتفاع أرباح مجموعة بنك الإسكان
الى 158 مليون دينار في عام 2025
والتوصية بتوزيع 30% أرباحاً على
المساهمين

وأعرب الصفدي عن ثقته في قدرة البنك على مواصلة تحقيق المزيد من النمو والتطور مستقبلاً، من خلال مواصلة استراتيجيته الشاملة في التحول الرقمي وتعزيز الأداء الايجابي وتطوير الكوادر البشرية، بما يعزز قدرته التنافسية ويكرّس مكانته الراسخة كأحد أبرز المؤسسات المصرفية في السوق المحلي والإقليمي.

18.9% وهي اعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية للبنك المركزي الأردني ولجنة بازل.

وأكد الصفدي التزام البنك بالمحافظة على تقديم أفضل الحلول المصرفية المبتكرة والخدمات المتميزة في بيئة تشغيلية تتسم بالمرونة والتطور لتقديم أفضل الخدمات المصرفية والحلول المتكاملة للعملاء.

بنك الإسكان بصدد إصدار أول سندات تمويل أزرق في المملكة تصل إلى 200 مليون دولار



لمشاريع تعزز من القدرة المائية للأردن، بما يتماشى مع التوجهات الوطنية والأطر الرقابية لتعزيز الاستثمار المستدام، كما يعكس هذا التوجه التزام البنك بالمساهمة الفاعلة في النمو الاقتصادي المسؤول عبر تنويع أدواته التمويلية بما ينسجم مع الأهداف الاستراتيجية للبنك المتعلقة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويؤكد بنك الإسكان أن عملية الإصدار خاضعة لموافقة الجهات الرقابية والتنظيمية، بما يتوافق مع كافة متطلبات الإفصاح المتبعة ضماناً للشفافية.

في مبادرة هي الأولى من نوعها على مستوى المملكة، يستعد بنك الإسكان لإطلاق أول سندات تمويل أزرق (Blue Bonds) بقيمة إجمالية تصل إلى 200 مليون دولار أمريكي، ويأتي الإصدار ضمن الاتفاق المبدئي مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حيث ستكون الشريحة الأولى بواقع 100 مليون دولار لتشكل ركيزة أساسية في تمويل المشاريع المستدامة المخصصة للموارد المائية.

ويهدف البنك من خلال إصدار هذه السندات إلى توفير حلول تمويلية متخصصة

بنك الإسكان ينفذ تجربة إخلاء وهمية لمبنى الإدارة العامة



استجابتها لشروط السلامة العامة.

ويشار إلى أن تجربة الإخلاء واستئناف العمل تمت بحرفية عالية وضمن فترة زمنية قياسية نسبة لعدد الموظفين وحجم مبنى البنك. وقد أظهرت التجربة التزام بنك الإسكان بأعلى معايير الأمن والسلامة للحفاظ على سلامة موظفي وعملاء البنك وممتلكاته، علماً بأنه يتم إخضاع كافة العاملين في البنك لدورات في السلامة العامة لتدريبهم حول كيفية التعامل مع أي حادث بشكل دوري مستمر.

نفذ بنك الإسكان تجربة إخلاء وهمية للموظفين في مبنى الإدارة العامة - الشميساني يوم الثلاثاء الموافق 10/2/2026، بالتنسيق مع مديرية الأمن العام ومديرية الدفاع المدني، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة تتماشى مع المعايير العالمية في هذا المجال.

وجاء تنفيذ هذه التجربة للتأكد من جاهزية وكفاءة منظومة السلامة العامة في مبنى الإدارة العامة للبنك، وضمان الالتزام بالإجراءات والتعليمات خلال عملية الإخلاء، وتقييم خطط الطوارئ الموضوعة وضمان فعاليتها ومدى

البنك الأردني الكويتي يوقع اتفاقية است وبناء منظومة رقمية متكاملة

ضمن بيئة رقمية متكاملة وآمنة. كما ستوفر المنصة حلولاً رقمية متقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة والتجار، تشمل إدارة عمليات الدفع والتسويات ومتابعة وتحليل البيانات بكفاءة عالية ومتابعة، والوصول إلى البرمجيات التي تخدم عمل هذه الشريحة من شركات ومنصات السوق Market Place، بما يتماشى مع توجيهات البنك المركزي الأردني بتعزيز الشمول المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما تتيح الحلول الرقمية للتجار قبول المدفوعات بشكل آمن مباشرة عبر الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية، دون الحاجة إلى أجهزة تقليدية، مما يوسع نطاق قبول المدفوعات الرقمية، ويدعم تمكين التجار، ويسهم في تعزيز الشمول المالي على مستوى المملكة.

وفي تعليق له على هذه الخطوة، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأردني الكويتي، هيثم البطيخي، أن هذه الاتفاقية تمثل محطة استراتيجية محورية ضمن مسار التحول الرقمي الشامل للبنك، وتعكس التزامه ببناء منظومة مصرفية رقمية متكاملة ومستدامة، قادرة على الاستجابة لمتطلبات السوق المتغير، وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة مصرفية رائدة في تقديم حلول مالية رقمية مبتكرة.

وأضاف أن تطوير القنوات الرقمية يشكل خطوة أساسية في رسم مستقبل العمل المصرفي، وتعزيز قدرة البنك على تلبية تطلعات العملاء نحو خدمات مالية رقمية أكثر تطوراً

في إطار استراتيجيته لتسريع التحول الرقمي وتطوير بنيته التكنولوجية، وقّع البنك الأردني الكويتي اتفاقية استراتيجية طويلة الأمد مع شركة BPC، المزود العالمي لحلول المدفوعات والخدمات المصرفية الرقمية، في خطوة تهدف إلى توحيد القنوات الرقمية ضمن منصة متقدمة من الجيل الجديد، وتعزيز الابتكار الرقمي والارتقاء بتجربة العملاء، ووقع الاتفاقية عن البنك الأردني الكويتي، الرئيس التنفيذي للمجموعة هيثم البطيخي، وعن شركة BPC أنتولي لوجينوف، الرئيس التنفيذي لشركة BPC.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى دعم مسار التحول الرقمي للبنك خلال السنوات المقبلة، من خلال بناء منصة رقمية متكاملة ومرنة وقابلة للتوسع، تساهم في تعزيز الابتكار والنمو المستدام، وتمكّن البنك من تطوير وإطلاق خدمات رقمية حديثة بسرعة وكفاءة، بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة للعملاء. بالإضافة إلى أنها ستوفر تجربة مصرفية موحدة و متمحورة حول العميل، توفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة شرائح العملاء والتي يُعد العديد منها الأول من نوعه في السوق المصرفي الأردني، بما يسهل وصول العملاء إلى الخدمات المصرفية الرقمية والاستفادة منها بكفاءة عالية.

وفي إطار هذا التحول، سيتم نقل المحفظة الرقمية التابعة للبنك إلى المنصة الجديدة، مما يتيح للعملاء تنفيذ معاملاتهم المالية اليومية

مزايا BPC لتسريع التحول الرقمي ملا تترقي بتجربة العملاء



وكفاءة. استمرارية الأعمال وسهولة الانتقال، والحفاظ على أعلى معايير الجودة والكفاءة والاعتمادية في الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

وتأتي هذه الخطوة ضمن توجه البنك لبناء تجربة مصرفية رقمية موحدة ومركزة على العميل، مدعومة ببنية تقنية مرنة وقابلة للتوسع، تسهم في الارتقاء بالخدمات الرقمية المبتكرة التي يقدمها البنك لكافة شرائح عملائه، وتعزيز الشمول المالي، ودعم ممارسات العمل المصرفي المستدام، وترسيخ مكانته كمؤسسة مصرفية رائدة قادرة على مواكبة التطورات المتسارعة في أنماط استخدام الخدمات المالية الرقمية وتوقعات العملاء.

ومن جانبه، أعرب الرئيس التنفيذي لشركة BPC، أنتولي لوجينوف :- أن البنك الأردني الكويتي يعد شريكاً موثقاً وطويل الأمد، ويشرفنا دعم رحلته في التحول الرقمي في الأردن والمنطقة. ومن خلال منصة SmartVista الرقمية الموحدة وخدماتنا المُدارة، سيتمكن البنك من تعزيز الابتكار وتقديم تجارب دفع رقمية آمنة وقابلة للتوسع، وبالمرونة التي يتطلبها السوق.

ومن الجدير بالذكر بأن تنفيذ المشروع سيتم وفق منهجية واضحة ومحددة، تتضمن مراحل إعداد وتنفيذ منظمة، وصولاً إلى الإطلاق الشامل للمنصات الرقمية، بما يضمن

البنك الأردني الكويتي يري مؤتمر "نموذج الأمم المتحدة" للأكاديمية البريطانية الدولية



والدبلوماسية وصنع القرار، بالإضافة إلى تعزيز وعيهم بالقضايا العالمية والعلاقات الدولية والدبلوماسية، كما يعمل على تطوير مهاراتهم في الخطابة والبحث والكتابة والتفكير النقدي بما يسهم في إعداد جيل واعد وقادر على المشاركة الفاعلة في بناء مستقبل أكثر استدامة.

وتأتي هذه الرعاية تأكيداً على الدور الريادي للبنك الأردني الكويتي، وحرصه الدائم على دعم المبادرات التعليمية النوعية، باعتبارها من الركائز الأساسية لبناء مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. كما تعكس هذه الرعاية إيمان البنك بأهمية توفير منصات تفاعلية تتيح للقيادات الشابة التعبير عن آرائهم، وتطوير مهاراتهم القيادية، وتعزيز قدرتهم على التفكير النقدي واتخاذ القرار والعمل بروح الفريق، بما يواكب متطلبات المستقبل ويعزز جاهزيتهم لمساراتهم الأكاديمية والمهنية.

انطلاقاً من استراتيجيته الهادفة لدعم قطاع التعليم وتمكين الشباب، قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته لمؤتمر "نموذج الأمم المتحدة" (MUN) الذي نظّمته الأكاديمية البريطانية الدولية، والتي أقيمت فعالياته مؤخراً في فندق الفورسيزونز في عمان.

واستمرت جلسات المؤتمر النقاشية الذي أقيم بمشاركة واسعة من الطلبة المتميزين، على مدار ثلاثة أيام، حيث خاض الطلبة تجربة محاكاة واقعية لآليات عمل الأمم المتحدة ولجانها المختلفة، بما يعزز فهمهم للقضايا الدولية ويطور مهاراتهم في الحوار والبحث وصياغة الحلول.

ويهدف مؤتمر "نموذج الأمم المتحدة" (MUN) إلى إكساب القيادات الشابة مهارات الحوار

البنك الأردني الكويتي يرعى مؤتمر "نموذج الأمم المتحدة" للمدرسة الأمريكية الحديثة (MASMUN'26)



ويُعد هذا المؤتمر فعالية أكاديمية رائدة تهدف إلى محاكاة آلية عمل منظمة الأمم المتحدة، وتعزيز الوعي القيادات الشابة بالقضايا العالمية المعاصرة. وقد شهد الحدث مشاركة واسعة ضمت ما يقارب 350 طالباً وطالبة من مختلف المدارس الدولية في المملكة، إلى جانب نخبة من التربويين والضيوف.

وتؤكد هذه الرعاية حرص البنك الأردني الكويتي على صقل مهارات القيادات الشابة وتعزيز قدراتهم القيادية والفكرية، وترسيخ قيم الحوار والانفتاح والمسؤولية، والعمل بروح الفريق، بما ينعكس إيجاباً على مسيرتهم الأكاديمية والمهنية مستقبلاً.

ضمن رؤيته في تمكين الشباب والاستثمار بالجيل القادم، قدّم البنك الأردني الكويتي رعايته لمؤتمر "نموذج الأمم المتحدة" الذي نظّمته المدرسة الأمريكية الحديثة (MASMUN'26)، والذي عُقدت فعالياته على مدار ثلاثة أيام في فندق الفيرمونت - عمان.

وتوزعت فعاليات المؤتمر لتشمل الجانبين النظري والعملي، حيث تناول المشاركون خلال جلسات اللجان المتخصصة مجموعة من القضايا المحورية، أبرزها حقوق الإنسان، والأمن الدولي، والهجرة، والسيادة الوطنية، والمسؤولية الأخلاقية، حيث قاموا بتحليل هذه الملفات بروح دبلوماسية بناءة.

البنك الأردني الكويتي يحصد الجائزة الفضية ضمن جوائز "Pikasso d'Or 2026" عن حملة "الكاش باك"



وتُعد جوائز "Pikasso d'Or" من الجوائز العالمية المرموقة التي تُكرّم الإبداع والتميّز في الحملات الإعلانية الخارجية وفق معايير دولية معتمدة، تقيم جودة الفكرة، قوة الرسالة، وأثرها على الجمهور.

ويعكس هذا الإنجاز نجاح البنك في تقديم حملات تسويقية مبتكرة تركز على فهم احتياجات العملاء، وتسهم في تعزيز تجربة المستخدم وترسيخ حضور البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد. كما ويؤكد هذا الفوز التزام البنك المستمر بتقديم قيمة مضافة للعملاء من خلال حملات تسويقية إبداعية تواكب تطلعات السوق، وتعزز من حضوره وتنافسية خدماته المصرفية.

أعلن البنك الأردني الكويتي عن فوزه في جوائز "Pikasso d'Or 2026"، حاصداً الجائزة الفضية التي تعتبر أعلى جائزة عن فئة قطاع التجزئة (Retail Category)، وذلك عن حملته الإعلانية الخاصة بإطلاق برنامج الولاء والمكافآت الجديد "كاش باك" خلال حفل توزيع الجوائز الذي أقيم في عمان.

وجاءت حملة "الكاش باك"، التي نفذها البنك بالتعاون مع شركة عنصر القوة المثالي HUE Innovation and Design، كإحدى الحملات التسويقية المبتكرة التي اعتمدت على استراتيجية ترويجية واسعة عبر القنوات التسويقية الداخلية والخارجية، شملت شبكة من اللوحات الإعلانية في أبرز مواقع العاصمة عمان، بهدف تعزيز التواصل مع العملاء وتلبية تطلعاتهم.



انجز معاملات شركتك المالية بكل أريحية مع منصة JKBCORP⁺



خدمة الدفع
الفوري (CliQ)

تحويل بعمولات
تفضيلية



هيئة الأوراق المالية "صندوق كابيتال لا

العمد : خطوة استراتيجية لتعزيز عمق السوق المالي وتوفير أدوات استثمارية متنوعة وفق رؤية التحديث الاقتصادي

أعلنت شركة المال الأردني للاستثمار والوساطة المالية (كابيتال للاستثمارات) عن تأسيس "صندوق كابيتال للاستثمار العالمي" والذي تمت الموافقة عليه من قبل مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية الأردنية. وتأتي هذه الخطوة لتمثل إضافة نوعية للسوق المالي الأردني، تماشياً مع الجهود الوطنية الرامية إلى تنشيط حركة الاستثمار وتوسيع قاعدة المشاركة في السوق.

الثابت كالسندات وأدوات السوق النقدي.

ويندرج إطلاق هذا الصندوق ضمن المبادرات الرئيسة للبرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي (2026-2029)، والتي تسعى إلى تعزيز عمق السوق المالي وتوفير منتجات استثمارية توازن بين تحقيق العوائد وإدارة المخاطر المدروسة.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي لشركة كابيتال للاستثمارات، بشار العمدة: "يُعد تسجيل صندوق كابيتال للاستثمار

ويعتبر الصندوق الجديد نموذجاً للصناديق الاستثمارية المشتركة والمفتوحة، حيث يبدأ برأسمال تأسيسي قدره مليوني دينار أردني، مع سقف استثماري طموح يصل إلى 50 مليون دينار. ويهدف الصندوق بشكل أساسي إلى فتح آفاق جديدة أمام المستثمرين في المملكة لتنمية مدخراتهم عبر "الاستثمار غير المباشر"، من خلال إدارة احترافية تتولى توظيف الأموال في محفظة متنوعة تشمل أسهم الشركات في الأسواق المحلية والعالمية، إلى جانب أدوات الدخل

توافق على تسجيل للاستثمار العالمي

كابيتال للاستثمارات

وأكد العمدة أن إطلاق الصندوق يستند إلى الخبرة المتراكمة التي تتمتع بها كابيتال للاستثمارات في إدارة المحافظ والأصول المالية، وتطبيق أفضل ممارسات الإفصاح والحوكمة وحماية حقوق حملة الوحدات الاستثمارية، بما يساهم في تعزيز الثقة بسوق رأس المال الأردني، ويدعم استدامة النمو الاستثماري، ويواكب التوجه الوطني نحو بناء قطاع مالي أكثر مرونة وتنافسية على المستويين الإقليمي والدولي.

تجدر الإشارة إلى أن "صندوق كابيتال للاستثمار العالمي" مصمم ليكون أداة مرنة تلائم مختلف شرائح المستثمرين، مع التركيز على توزيع الاستثمارات بنسب مدروسة لضمان أفضل توليفة بين الربحية والأمان المالي، بما ينسجم مع التوجهات الاقتصادية الحديثة للمملكة.

العالمي محطة مؤسسية مهمة في مسار تطوير صناعة إدارة الأصول في المملكة، وترجمة عملية لمستهدفات البرنامج التنفيذي الثاني لرؤية التحديث الاقتصادي، الهادفة إلى تعميق سوق رأس المال الأردني، وتوسيع قاعدة الأدوات الاستثمارية، ورفع مستوى الكفاءة والحوكمة في القطاع المالي.

وأضاف العمدة: "يعكس هذا الصندوق التزام شركة كابيتال للاستثمارات بدورها في دعم بناء سوق استثماري أكثر نضجاً وتنوعاً، من خلال توفير حلول استثمارية قائمة على إدارة احترافية ومنهجيات مدروسة لإدارة المخاطر وتوزيع الأصول، بما يلبي احتياجات مختلف شرائح المستثمرين من الأفراد والمؤسسات، ويعزز قدرتهم على الوصول إلى فرص استثمار غير مباشر في الأسواق المحلية والعالمية."



بنك القاهرة عمّان يواصل دعمه لمبادرة "Leaf a Mark" لزيادة الرقعة الخضراء ودعم الاستدامة في الأردن

في الأردن والحد من تدهور الأراضي الحرجية. وخلال أحدث نشاط تنفذه المبادرة، قامت فرق Leaf a Mark ب زراعة 200 شجرة حرجية ومثمرة متنوعة في منطقة سد الملك طلال (تل الرمان)، حيث تم اختيار أنواع الأشجار بما يتناسب مع طبيعة المنطقة لضمان أعلى معدلات نجاح وإنتاجية وشملت الفعالية أيضًا نشاطًا تطوعيًا لتنظيف مدخل السد بمشاركة فريق المبادرة ومتطوعين من البنك، في إطار تعزيز الوعي البيئي وتشجيع ثقافة العمل التطوعي.

يواصل بنك القاهرة عمّان تنفيذ مبادرته البيئية Leaf a Mark التي أطلقها في عام 2019، والتي تهدف إلى زيادة المساحات الخضراء في مختلف مناطق المملكة من خلال زراعة الأشجار الحرجية والمثمرة في الأراضي السد.

وتعمل المبادرة على تمكين العائلات المستفيدة من خلال زراعة أشجار مثمرة توفر دخلًا إضافيًا مستدامًا يساهم في دعم احتياجاتهم اليومية، إلى جانب تعزيز الاعتماد على الذات وتوسيع إنتاجهم الزراعي. كما تسهم المبادرة في توسيع الغطاء النباتي



بطاقتك الائتمانية من بنك القاهرة عمان بدون عمولة الإصدار



اطلبها الآن



* يخضع لشروط وأحكام البنك

الدورات التدريبية بنك القاهرة عمان



1. شهادة مهنية بعنوان مدير معتمد في مكافحة الفساد (CACM) من تاريخ 2026/02/08 لغاية تاريخ 2026/02/12 اتحاد المصارف العربية.

2. دورة تدريبية بعنوان "Microsoft Office" من تاريخ 2026/01/25 لغاية تاريخ 2026/02/05 شركة قادة البرمجة للبرمجيات والتدريب.

3. برنامج تدريبي بعنوان تطبيقات إطار COCO- (ERM2017) لإدارة المخاطر المؤسسية من تاريخ 2026/02/01 لغاية تاريخ 2026/02/02 جمعية البنوك في الاردن.

4. البرنامج التدريبي للحقيبة الرابعة بعنوان أساسيات جمع وإدارة البيانات لإعداد التقارير وتحسين الأداء من تاريخ 2026/02/08 لغاية تاريخ 2026/02/11 جمعية البنوك في الاردن.

5. منتدى بعنوان تعزيز الخدمات المالية الرقمية في وادي الأردن (UNDP) في تاريخ 2026/02/07 UNDP /



6. دورة تدريبية بعنوان التحليل المالي والائتماني
من تاريخ 2026/02/01 لغاية تاريخ 2026/02/02
/ بنك القاهرة عمان.

10. ورشة تدريبية بعنوان التقرير الوطني الشامل
لمخرجات دراسات التدقيق الطاقى فى القطاع
الصناعى فى تاريخ 2026/02/09 غرفة صناعة
الأردن.

11. دورة تدريبية بعنوان Power BI advance التى
ستعقد من تاريخ 2026/02/15 لغاية تاريخ
2026/02/17 مركز تدريب بنك القاهرة عمان.

12. تم عقد 15 دروة تدريبية من خلال منصة
مايكروسوفت تيمز بعنوان "خدمة البنك الناطق
IVR".

7. دورة تدريبية بعنوان الاحتيال باستخدام الوثائق
الرسمية المزوره وطرق كشفها من تاريخ
2026/02/03 لغاية تاريخه 2026/02/04 بنك
القاهرة عمان.

8. دورة تدريبية بعنوان إدارة وتحليل رأس المال
وسد الفجوة التمويلية من تاريخ 2026/02/09
لغاية تاريخ 2026/02/11 جمعية البنوك فى
الأردن.

9. دورة تدريبية بعنوان Querying Data with

16.6% نسبة نمو الإيرادات ارتفاع أرباح البنك الإسلامي الأردني الى 113.6 مليون دينار قبل الضريبة لعام 2025

أعلن البنك الإسلامي الأردني عن تحقيقه لنتائج مالية قوية بنهاية عام 2025، مدعومة بنمو مستدام في مختلف مؤشراتته المالية حيث بلغ إجمالي الإيرادات للعام 2025 حوالي 365.6 مليون دينار مقابل حوالي 313.7 مليون دينار وبنسبة نمو 16.6% وبلغت الأرباح قبل الضريبة حوالي 113.6 مليون دينار مقابل حوالي 99.4 مليون دينار في نهاية عام 2024 وبنسبة نمو 14.3%، وبلغ صافي الربح بعد الضريبة حوالي 71.1 مليون دينار مقابل حوالي 66.1 مليون دينار العام الماضي، وبنسبة نمو 7.6% مدعومة بزيادة النشاط في الأعمال المصرفية الأساسية وتوسيع قاعدة المتعاملين.

دينار، علماً بأن هذه النتائج خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني.

وفي تعليقه على هذه النتائج أشاد الأستاذ عبد الله الهويش/ رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني بالنتائج المتميزة التي حققها البنك خلال العام 2025 والتي تؤكد على قوة

وبناءً على النتائج المالية الأولية أوصى مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 12/2/2026 للهيئة العامة العادية التي ستعقد بتاريخ 27/4/2026 توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 25% من القيمة الاسمية للسهم عن العام 2025 وبمبلغ إجمالي خمسين مليون



والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها المنطقة الى جانب تحقيق أرباح مستدامة لمساهميهِ وعوائد مجزيهِ لمودعيهِ، مدعوم بإطار عمل مؤسسي على مستوى جميع قطاعات الأعمال .

واوضح الأستاذ عبد الله الهويش أن عام

المركز المالي للبنك وكفاءة ادائه المؤسسي وتُعد تتويجاً لمسيرة جهد جماعي من مجلس إدارة وإدارة تنفيذية وعاملين في كفاءة الالتزام بتنفيذ استراتيجية البنك التي تركز على تحقيق نمو مستدام في مختلف المؤشرات المالية وتعزيز الكفاءة والتكيف مع المتغيرات

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

وبنسبة نمو حوالي 11.4%.

وتأكيداً لثقة المتعاملين مع البنك وبخدماته المتميزة وصلت ودائع العملاء بما فيها (الحسابات خارج الميزانية - تحت الادارة) الى حوالي 6.9 مليار دينار مقابل حوالي 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2024 بزيادة بلغت حوالي 0.6 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 10.2% .

كما حافظ البنك على صلابه مركزه المالي حيث بلغت حقوق الملكية في نهاية عام 2025 حوالي 584 مليون دينار مقابل حوالي 562 مليون دينار في نهاية عام 2024 وبلغ العائد على حقوق الملكية حوالي 12.4 % وبلغت نسبة كفاية رأس المال حوالي 19.3 % ، كما بلغت نسبة الديون غير العاملة حوالي 2.5 % مما يدل على جودة ومتانة المحفظة الائتمانية وفعالية إدارة المخاطر والتي تعزز من قدرة البنك في دعم خطته الاستثمارية المستقبلية.

وأشار الدكتور حسين سعيد الى ان البنك يولي أهمية كبيرة للاستثمار في التقنيات الرقمية وتطوير منتجات وخدمات مصرفية مبتكرة، بما يضمن تقديم تجربة متميزة لمتعامليه ويعزز قدرة البنك على تحقيق نمو مستدام في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي، الى جانب تعزيز دور البنك في الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة وبناء ثقافة الاستدامة والعمل على تطبيقها في مختلف الأصعدة.

2025 شكل محطة استثنائية مليئة بالإنجازات في مسيرة البنك حيث شهد انطلاق استراتيجية (2025-2029) والتي التزمت بالتميز ودعم ثقافة الابتكار لتحقيق إنجازات متوافقة مع رؤية البنك في الريادة بالعمل المصرفي الإسلامي .

من جهته قال الدكتور حسين سعيد/ الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني إن النتائج القوية التي حققها البنك خلال العام 2025 جاءت مدفوعة بالنمو الواضح في مصادر الدخل المتنوعة من مختلف القطاعات وسياسة إدارة التكاليف والمخاطر. وتحقيق نمو قوي في صافي الأرباح مدفوع بنمو في العوائد والعمولات نتيجة تحسين مستويات التمويل وكفاءة إدارة السيولة ومصادر التمويل ، حيث بلغت الموجودات بما فيها (الحسابات خارج الميزانية - تحت الادارة) حوالي 7.7 مليار دينار مقابل حوالي 7.0 مليار دينار في نهاية عام 2024 بزيادة بلغت حوالي 0.7 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 10.1%.

واكد الدكتور حسين سعيد على اهتمام البنك بتنمية تمويلاته واستثماراته من خلال تنويع توظيفات الاموال في مختلف القطاعات من افراد وشركات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وتوزيعها الجغرافي حيث بلغت التمويلات والاستثمارات بما فيها (الحسابات خارج الميزانية - تحت الادارة) حوالي 6.4 مليار دينار مقابل حوالي 5.7 مليار دينار في نهاية عام 2024 بزيادة بلغت حوالي 0.7 مليار دينار

الخدمات المصرفية عبر إسلامي موبايل ..

المرونة والأمان في اجراء الحركات المالية،

معك أينما كنت من خلال إسلامي موبايل..



بنكك بين يديك

متوفر من خلال



يقدم البنك الإسلامي الأردني إسلامي موبايل لمستخدمي أجهزة الليفون والاندرويد وباللغتين العربية والانجليزية والمتاح على متاجر **Huawei AppGallery , Apple Store , Google Play** والتي تمكن متعاملي البنك من متابعة حساباتهم المصرفية واجراء بعض الحركات المالية بكل سهولة وأمان وتوفيراً للوقت والجهد.

للمزيد

حول خدمات إسلامي موبايل



مركز الاتصال 065680001

www.jordanislamicbank.com

@JordanIslamicBankOfficial

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

البنك الإسلامي الأردني بجوائزه الكبرى لحساب

التي تعزز من ثقافة الادخار والاستثمار، وتعمل على استقطاب متعاملين جدد وتتيح للجميع



أعلن البنك الإسلامي الأردني عن الفائزين بجوائزه النقدية الكبرى لثلاثة رابحين بمبلغ (99,999 دينار) والموزعة بمبلغ (33,333 دينار) لكل رابح من أصحاب حسابات التوفير بالدينار الأردني في السحب الأخير نهاية شهر كانون الأول 2025، تحت عنوان " ضاعفنا الفرحة وزادت الفرص "، حيث سلم السيد حسن عطعوط / رئيس قطاع الافراد في البنك الإسلامي الأردني الجوائز على الرابحين وهم السادة نسرين محمد المحارمة ومحروس إبراهيم الخولي و برت يحيى لبزو ، وذلك خلال فعالية نظمها البنك في مبنى الإدارة العامة وبحضور عدد من مسؤولي وموظفي البنك وذلك بتاريخ 27/1/2026.

وبهذه المناسبة قال السيد حسن عطعوط / رئيس قطاع الافراد في البنك الإسلامي الأردني "إن الاحتفال اليوم بمتعاملينا الرابحين يؤكد على النجاح المشترك الذي حققناه معاً والذي يعكس ثقة متعاملينا بالبنك ويؤكد على حرصنا الدائم لمكافأتهم وتقديم قيمة مضافة لهم تقديراً لتعاملهم مع البنك".

وأشار السيد حسن عطعوط إلى أن هذه الحملة تأتي استكمالاً للحملات التسويقية التي ينفذها البنك سنوياً تقديراً لمختلف شرائح متعامليه من أصحاب حسابات التوفير، مؤكداً على مواصلة البنك تقديم المزيد من الحملات

نبي يعلن عن الفائزين بجائز التوفير لعام 2025

الاستفادة من الجوائز والحوافز المعدة لهذه الحملات.

ومن الجدير بالذكر ان الحملة التي استمرت خلال عام 2025 اشتملت على تقديم جوائز كبرى بمبلغ (199,998 دينار) موزعة على ستة رابحين في نهاية شهري حزيران و كانون الاول، وثلاث جوائز شهرية بمبلغ (9,999 دينار) لكل رابح، وثلاث جوائز نقدية أسبوعية بمبلغ (999 دينار) لكل رابح وخمسة عشرة جائزة مخصصة للنساء عبارة عن أونصة ذهب لكل رابحة تم السحب عليها في نهاية شهر حزيران وأيلول و كانون الأول وخمس جوائز شهرية لأصحاب حسابات التوفير الإلكترونية بمبلغ (500 دينار) لكل رابح، واما الجوائز المخصصة للمدخرين الأطفال واليا فعين الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً في برنامج "أجيال" فشملت خمس جوائز كل جائزة بمبلغ (2500 دينار) لتغطية الرسوم الدراسية وذلك في نهاية شهر كانون الاول وجائزتين أسبوعياً وهي عبارة عن (iPad) أو (PlayStation) لكل رابح، وخمسة رابحين شهرياً بمبلغ (500 دينار) لكل رابح، الى جانب الاستفادة من المميزات الخاصة بأصحاب حسابات التوفير كبطاقة الخصم الفوري المجانية وخدمات البنك الالكترونية المتنوعة بالإضافة الى خصومات فورية على المشتريات لصاحب حساب أجيال وذلك لدى العديد من القطاعات التي تضم المطاعم والمدن الترفيهية والمكتبات ومحلات الألعاب ومستلزمات الأطفال.



شركاء في الإنجاز
www.jordanislamicbank.com

العربي الإسلامي وتكية أم علي يجددان إتفاق للعام الثالث عشر على التوالي للعام 2026

ثقتة ودعمه لبرامج وأنشطة تكية أم علي، قائلاً:

“نعتز بشراكتنا الممتدة مع البنك العربي الإسلامي الدولي والتي تعكس إيمان البنك بأهمية دعم جهود تكية أم علي المنسجمة مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الجوع وتحقيق الأمن الغذائي”، مشيداً بالدور الذي يلعبه البنك كمؤسسة وطنية رائدة في دعم برامج التكية الساعية إلى معالجة مشكلة الجوع والقضاء عليه من خلال دعمه لمشاريعها التنموية المختلفة.

وتأتي هذه الاتفاقية ضمن نطاق التعاون في مجال تقديم الطرود الغذائية خلال شهر رمضان المبارك وحملات الإفطار الخيرية حيث سيقوم البنك العربي الإسلامي الدولي برعاية يوم لموائد الرحمن التي تقيمها تكية أم علي في مقرها الرئيسي في منطقة المحطة و تستقبل ضمنها يومياً أكثر من 5,000 صائم حيث سيشارك موظفو البنك خلالها بالتطوع وتقديم وجبات الإفطار للصائمين.

عن جمعية تكية أم علي

تأسست جمعية تكية أم علي عام 2003، وتعد إحدى أبرز الجمعيات الخيرية في الأردن، حيث تعمل على توفير الغذاء الصحي والمتوازن للأسر الأقل حظاً على مدار العام. وتبني التكية نهجاً قائماً على الاستدامة والكرامة الإنسانية،

إنطلاقاً من إيمان البنك العربي الإسلامي الدولي بالمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة وحرصه على تجسيد مبدأ التكافل المجتمعي، جدد البنك العربي الإسلامي الدولي إتفاقية الشراكة مع تكية أم علي للعام الثالث عشر على التوالي تأكيداً لالتزام البنك المستمر إلى جانب تكية أم علي في دعم ورعاية أنشطتها وبرامجها الهادفة إلى مكافحة الجوع والفقر الغذائي من خلال توفير الدعم الغذائي المستدام للأسر العفيفة في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية وعلى مدار العام، وقد وقع الاتفاقية السيد إياد العسلي مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي والسيد سامر بلقر مدير عام تكية أم علي.

هذا وقد أشاد العسلي بعد توقيع الإتفاقية بالدور الإنساني والاجتماعي الذي تقوم به تكية أم علي لدعم المجتمع المحلي وإلتزام البنك العربي الإسلامي الدولي الدائم بدعم هذه الفئات وإبراز دورها في المجتمع، مضيفاً “إن شراكتنا هذه تأتي لايماننا بدور تكية أم علي في مساعدة الأسر العفيفة وقدرتها على تقييم الفئات الأقل حظاً في كافة محافظات المملكة و إستجابتها السريعة لاحتياجات هذه الأسر بكفاءة”.

من جانبه ثمن مدير عام تكية أم علي السيد سامر بلقر تجديد البنك العربي الإسلامي الدولي

بئية التعاون المشترك

الأمن الغذائي ودعم الفئات الأكثر احتياجاً في مختلف محافظات المملكة.

من خلال برامج غذائية منتظمة تلتزم بأعلى معايير الجودة والسلامة، وتسهم في تعزيز



بنك الأردن يقدم دعمًا لجمعية

في إطار التزام بنك الأردن المستمر بتعزيز أثره الاجتماعي ودعم المبادرات الإنسانية في الأردن، قدّم البنك دعمًا لجمعية نادي العون الإنساني خلال شهر كانون الثاني 2026، من خلال رعاية الحفل الخيري الذي نظّمته الجمعية بهدف جمع التبرعات لدعم الطلبة الجامعيين الأيتام. وقد اشتملت المبادرة على تنظيم فعالية غداء خيري للسيدات في فندق فورسيزونز عمّان، حيث خُصص كامل ريع الفعالية لصالح الطلبة الأيتام المستفيدين من برامج الجمعية التعليمية.





جمعية نادي العون الإنساني

وتوجيه برامجه نحو المبادرات التي تحقق قيمة طويلة الأمد على مستوى التعليم والتنمية المجتمعية. ويؤكد دعم الطلبة الجامعيين الأيتام إيمان البنك بدور التعليم في تمكين الطاقات الشابة وتحسين جودة حياتهم، وبناء جيل قادر على الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يدعم هذا التوجه تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، لاسيما: التعليم الجيد، والحد من أوجه عدم المساواة، وعقد الشراكات لتحقيق الأهداف، مما يعزز الدور الريادي لبنك الأردن كشريك فاعل في إحداث أثر اجتماعي مستدام داخل المجتمع الأردني.

يعكس هذا الدعم حرص البنك على الاستثمار في قطاع التعليم باعتباره محوراً رئيسياً لبناء مجتمع قادر على النمو والازدهار، وتعزيز فرص الشباب الأكثر احتياجاً لمواصلة دراستهم الجامعية وبناء مستقبل مهني مستقر. كما تتواءم هذه المبادرة مع التوجه الاستراتيجي للبنك نحو دعم الفئات الأقل حظاً، وتقديم مساهمات نوعية تضمن أثراً ملموساً ومستداماً في حياة الطلبة المستفيدين.

وفي هذا السياق، يواصل بنك الأردن توسيع منظومته للمسؤولية الاجتماعية من خلال تعزيز شراكاته مع مؤسسات المجتمع المدني،





أخبار دائرة التعلم والتطور لشهر شباط 2026



لتعزيز قدرتهم على التعامل مع احتياجات العملاء بكفاءة واحترافية..

- البرنامج التعريفي بمواضيع الامتثال للموظفين الجدد

نظمت دائرة التعلم والتطور في البنك برنامجاً تعريفياً للموظفين الجدد لتعزيز فهمهم لمبادئ الامتثال، بما في ذلك سياسات مكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والعقوبات، ومكافحة الاحتيال. يهدف البرنامج إلى تزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة لضمان الامتثال للمعايير التنظيمية، وتعزيز بيئة عمل قائمة على الشفافية والمسؤولية.

- البرنامج التدريبي "ECM"

تم عقد البرنامج التدريبي لموظفي مبيعات وخدمات الشركات على نظام ECM، لتدريبهم على آلية تقديم طلبات فتح الحسابات عبر النظام.

عقدت دائرة التعلم والتطور خلال شهر شباط 2026، عدداً من النشاطات التدريبية الداخلية والخارجية والتي شملت عدة برامج ودورات، ومن أبرز هذه النشاطات ما يلي:

- البرنامج الخدمات المصرفية للموظفين الجدد

في إطار حرص بنك الأردن على تعزيز كفاءة موظفيه ورفع مستوى جاهزيتهم لتقديم أفضل الخدمات المصرفية، تم عقد برنامج الخدمات المصرفية للأفراد، والذي يتميز بمنهج متكامل يغطي مختلف الجوانب الأساسية للعمل المصرفي، بما في ذلك التعريف بالمنتجات المصرفية للأفراد، وآليات تقديم الخدمات، وأفضل الممارسات لضمان تجربة سلسلة للعملاء. كما يركز على تمكين المشاركين من اكتساب المعرفة والمهارات العملية اللازمة



BOJ Mobile

حلول مصرفية ذكية
تلبى احتياجاتك

تواصل معنا عبر:



+962 6 5807777

boj@bankofjordan.com.jo

www.bankofjordan.com



النشاطات التدريبية / البنك الأهلي الأردني

ذلك بتاريخ 2026/1/24.

- شارك عدد من موظفي ادارة الخدمات المصرفية للأفراد بدورة تدريبية Coaching Session و ذلك بتاريخ 2026/1/31.

ثانياً: النشاط التدريبي الخارجي (داخل الاردن):

- شارك عدد من موظفي دائرة الادارة المالية بفعالية تدريبية بعنوان IFRS 18 Seminar و ذلك بتاريخ 2026/1/5.

- شارك عدد من موظفي البنك بورشة عمل حول الاستثمار في التحول الرقمي و ذلك بتاريخ 2026/1/13.

- شارك عدد من موظفي دائرة تقنية المعلومات بشهادة تدريبية بعنوان Red Hat Certified System Administrator و ذلك خلال الفترة 2026/1/18 و لغاية 2026/2/19.

- شارك موظفين اثنين من دائرة تقنية المعلومات بفعالية تدريبية بعنوان DNSSEC Hands - on Workshop و ذلك خلال الفترة 2026/1/20-18.

- شارك موظف من دائرة العمليات والخدمات المركزية المشتركة لقاء مع دائرة الجمارك الاردنية بخصوص منصة خاصة بالبوالص البحرية و ذلك بتاريخ 2026/1/21.

- شارك عدد من موظفي دائرة تقنية المعلومات بفعالية تدريبية بعنوان Hayyan SASE و ذلك بتاريخ 2026/1/22.

يسعى البنك الاهلي الاردني دائماً لتطوير قدرات ومهارات موظفيه والتي بدورها تدعم القدرات المصرفية التي تهدف الى تطوير البنك الاهلي بإيفاد موظفيه للمشاركة بفعاليات النشاطات التدريبية والتي جاءت كانون الثاني لعام 2026 كما يلي:

أولاً: النشاط التدريبي الداخلي (داخل البنك):

- شارك عدد من موظفي البنك بفعالية تدريبية بعنوان خطط و حقق الاهداف 2026 و ذلك بتاريخ 2026/1/6.

- شارك عدد من موظفي البنك الجدد بدورة تدريبية بعنوان الامتثال و مكافحة غسل الأموال و العقوبات الدولية و قانون فاتكا و شكاوي العملاء و ذلك بتاريخ 2026/1/19.

- شارك عدد من موظفي البنك الجدد بدورة تدريبية بعنوان مخاطر التشغيل ومخاطر الاحتيال و الأمن السيبراني وذلك بتاريخ 2026/1/19.

- شارك عدد من موظفي البنك بدور تدريب المتدربين TOT و ذلك خلال الفترة 2026/1/25-21.

- شارك عدد من موظفي ادارة الخدمات المصرفية للأفراد بدورة تدريبية بعنوان دورة معايير الخدمة و ذلك بتاريخ 2026/1/24.

- شارك عدد من موظفي ادارة الخدمات المصرفية للأفراد بدورة تدريبية بعنوان كيفية التعامل مع الاشخاص ذوي الاعاقة و

Certified Compliance Manager CCM وذلك خلال الفترة 2026/1/18 و لغاية 2026/2/12.

خامساً: النشاط التدريبي للإدارة الاقليمية فلسطين:

شارك عدد من موظفي الادارة الاقليمية - فلسطين بالفعاليات التدريبية التالية:

■ دورة بعنوان مهارات الاتصال والتواصل الفعال و ذلك خلال الفترة 2026/1/17-10.

■ دورة بعنوان بطاقات الدفع والائتمان الالكترونية و ذلك خلال الفترة 2026/1/17-10.

■ دورة بعنوان اساسيات العمليات المصرفية و ذلك خلال الفترة 2026/1/17-10

■ فعالية تدريبية بعنوان Corporate Reporting Insight Roadshow Workshop و ذلك بتاريخ 2026/1/14.

■ دورة بعنوان مهارات موظفي التلر المتقدمة والاختفاء الشائعة وطرق معالجتها و ذلك خلال الفترة 2026/1/24-17

■ دورة بعنوان كشف التزييف والتزوير للعمليات والشيكات والوثائق و ذلك خلال الفترة 2026/1/24-31

■ شهادة مهنية بعنوان دبلوم التحكيم المصرفي و ذلك خلال الفترة 2026/1/24 و لغاية 2026/2/16

■ دورة بعنوان التمويل الاخضر و ذلك خلال الفترة 2026/1/28-25

■ دورة بعنوان التعامل مع شكاوى العملاء و ذلك خلال الفترة 2026/1/31 و لغاية 2026/2/7

■ شاركت موظفة من دائرة الاستراتيجيات وإدارة المشاريع والاستدامة ببرنامج تدريبي بعنوان ESG for Directors و ذلك خلال الفترة 2026-27/1/25.

■ شارك عدد من موظفي دائرة تنفيذ الائتمان بشهادة تدريبية بعنوان GRCP خلال شهر 1

■ شارك عدد من موظفي دائرة تنفيذ الائتمان بشهادة تدريبية بعنوان GRCA خلال شهر 1

ثالثاً: النشاط التدريبي الخارجي (خارج الأردن):

■ شارك موظف من دائرة تقنية المعلومات بدورة تدريبية بعنوان Abroad Cisco Certified training in Designing Cisco و Enterprise Wireless Networks-ENWLS و ذلك خلال الفترة 2026/1/23-19.

■ شاركت موظفة من دائرة الخزينة والاستثمار و المؤسسات المالية بفعالية تدريبية بعنوان J.P Morgan Regional Payment Forum و ذلك خلال الفترة 2026/1/22-21.

■ شارك موظفين اثنين بفعالية تدريبية بعنوان Network International's 2026 Payment Conference & Golf Tournament Experience و ذلك بتاريخ 2026/1/23.

رابعاً: النشاط التدريبي الخارجي (معهد الدراسات):

■ شارك عدد من موظفي البنك بشهادة تدريبية بعنوان Certified Anti-Money Laundering Specialist (CAMS) و ذلك خلال الفترة 2026/1/18 و لغاية 2026/2/14.

■ شارك موظف من دائرة الامتثال ومكافحة غسل الأموال بشهادة تدريبية بعنوان

الرئيس التنفيذي لسيتي الأردن تسلط الضوء على دور البنك الاستراتيجي وآفاق النمو خلال مقابلة مع CNBC عربية



الرئيسة التنفيذية لـ Citibank - الأردن:

■ بدأنا أعمالنا عام 1974 والأردن يعد من أهم الأسواق لنا في المنطقة.

■ سيتي بنك هو البنك الأمريكي والأجنبي الوحيد الذي يزاوّل أعماله في المملكة.

■ تنفيذ جميع إصدارات السندات الأجنبية للحكومة الأردنية بين 2013 إلى 2025.

السيبراني، لضمان تقديم تجربة مصرفية آمنة وسلسلة للعملاء في أي وقت ومن أي مكان.

كما أعربت عن ثقتها بآفاق الاستثمار في الأردن، مشيرة إلى المشاريع الاستراتيجية المرتقبة، ومنها مشروع الناقل الوطني، إلى جانب مشاريع في قطاعات التعدين والكيماويات والموانئ، مؤكدة أن اهتمام المستثمرين الدوليين بالأردن يشهد زخماً متزايداً.

واختتمت بالتأكيد على أن سيتي يواصل لعب دوره كجسر يربط بين رأس المال العالمي والفرص المحلية، دعماً لمسيرة التحديث.

استضافت قناة CNBC عربية الرئيس التنفيذي لسيتي بنك في الأردن، السيدة نور جرار، للحديث عن أولويات البنك الاستراتيجية، والتزامه المستمر بالمملكة، ورؤيته لمستقبل الاستثمار والنمو.

وخلال المقابلة، أكدت نور المكانة الفريدة لسيتي باعتباره البنك الأمريكي والأجنبي الوحيد العامل في الأردن، مع حضور متواصل منذ عام 1974، ما يعكس التزاماً راسخاً بالسوق الأردني ودعمه المستمر لمسيرة النمو الاقتصادي في المملكة.

وأوضحت أن استراتيجية سيتي في الأردن تركز حصرياً على قطاع المؤسسات والشركات، حيث يواصل البنك دوره كشريك موثوق للحكومة الأردنية، والشركات متعددة الجنسيات، والقطاع المصرفي المحلي.

كما أشارت إلى دعم سيتي المستمر لإصدارات الدين السيادي الأردني في الأسواق العالمية منذ عام 2013، بما في ذلك آخر إصدار تم في نهاية عام 2025، ما يعزز ثقة المستثمرين الدوليين ويدعم وصول الأردن إلى أسواق رأس المال العالمية.

وسلطت الضوء على قدرة سيتي على ترتيب التمويل الخارجي وجذب رؤوس أموال إضافية إلى المملكة دون مزاحمة السيولة المحلية، وهو ما يمثل قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الأردني.

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي، أكدت نور أن سيتي كان أول بنك يُدخل الخدمات المصرفية الإلكترونية في الأردن، ويواصل الاستثمار في تطوير قنواته الرقمية وتعزيز أنظمة الأمن

قسّط مشترياتك بفائدة 0% ولغاية 24 شهراً عند الشراء ببطاقتك الائتمانية من البنك التجاري الأردني



البنك التجاري الأردني - فرع ضاحية النخيل يرحّب بعملائه في موقعه الجديد

البنك وتوجهه نحو الأفضل.

ويستقبل الفرع عملاءه يومياً من الأحد إلى الخميس، من الساعة 10 صباحاً ولغاية 6 مساءً، ليكون وقتكم وراحتكم دائماً في مقدمة أولوياتنا.

انتقال فرع ضاحية النخيل هو خطوة جديدة نؤكد من خلالها التزام البنك التجاري الأردني بأن يكون أقرب إليكم... أينما كنتم.

في إطار حرصه الدائم على أن يكون أقرب إلى عملائه، يعلن البنك التجاري الأردني عن انتقال فرع ضاحية النخيل إلى موقعه الجديد الأقرب والأكبر، ليقدّم تجربة مصرفية أكثر راحة وتميّزاً.

الموقع الجديد صُمم ليوّكب احتياجات عملائنا من الأفراد والشركات، بمساحات أوسع وخدمات أكثر تنوعاً، وفريق جاهز لخدمتكم بكل احترافية واهتمام، ضمن أجواء عصرية تعكس تطور خدمات



البنك التجاري الاردني - الدورات التدريبية

من معهد الدارسات المصرفية

■ الدورة التدريبية بعنوان " التمويل المصرفي وتحليل مخاطر الائتمان " والتي عقدت بتاريخ 7 - 12/02/2026 بتنظيم من معهد الدارسات المصرفية

■ الدورة التدريبية بعنوان " PMP - إدارة المشاريع المحترفة " والتي عقدت خلال الفترة 9/02 - 12/03/2026 بتنظيم من نقابة المهندسين

■ الدورة التدريبية بعنوان " أنظمة إطفاء الحريق " والتي عقدت خلال الفترة 14/02 - 8/03/2026 بتنظيم من نقابة المهندسين

■ الدورة التدريبية بعنوان " التمويل المصرفي وتحليل مخاطر الائتمان " والتي عقدت خلال الفترة 7 - 12/02/2026 بتنظيم من معهد الدارسات المصرفية

■ الدورة التدريبية بعنوان " تحليل القوائم المالية لغايات اقراض الشركات " والتي عقدت خلال الفترة 14 - 17/02/2026 بتنظيم من اكااديمية التضامن الدولي

■ الدورة التدريبية بعنوان " الحسابات والشيكات المصرفية والمقاصة الالكترونية " والتي عقدت خلال الفترة 14 - 17/02/2026 بتنظيم من معهد الدراسات المصرفية

■ الدورة التدريبية بعنوان " دورة الاعسار والتنفيذ " والتي عقدت خلال الفترة 15 - 17/02/2026 بتنظيم من جمعية البنوك في الاردن

الدورات التدريبية الداخلية

■ تم عقد البرنامج التدريبي " البرنامج الشامل للموظفين الجدد " حيث يحتوي البرنامج على مجموعة من الدورات التدريبية لرفع كفاءة الموظفين الجدد

الدورات التدريبية المحلية

■ الدورة التدريبية بعنوان " Selling and Customer Service Skills Program " والتي عقدت خلال الفترة 14 - 16/02/2026 لمجموعة من موظفي الفروع

■ الدورة التدريبية بعنوان " Business Continuity & Corporate Sustainability - ISO 22301 Business Continuity " والتي عقدت خلال الفترة 8 - 11/02/2026

■ الدورة التدريبية بعنوان " أنظمة معالجة حركات البطاقات على نقاط البيع وإصدار البطاقات وتحصيل الأموال إلكترونياً " والتي عقدت خلال الفترة 9 - 11/02/2026 بتنظيم من الاتحاد العربي للتدريب والتطوير

■ الدورة التدريبية بعنوان " Digital Assets and Tokenization in Financial Sector " والتي عقدت خلال الفترة 8 - 12/02/2026 بتنظيم من اكااديمية الفنتك

■ الدورة التدريبية بعنوان " تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات في كشف الجرائم المالية " والتي عقدت بتاريخ 14 - 15/02/2026 بتنظيم

نفذته أكاديمية الفنتك الأردنية - معهد الدراسات تخريج المشاركين في الدبلوم المهني لتج



وثقن الدكتور ياغي التزام المشاركين بالحضور والتفاعل مع المدربين والبرنامج التدريبي، الذي ركز على ردم الفجوة بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي، الأمر الذي يفتح المجال واسعا أمام المشاركين لإيجاد فرص عمل في القطاع المصرفي والمالي المحلي.

وأكد الدكتور ياغي أن إلتزام المشاركين في برنامج الدبلوم الأول أعطى المعهد والصندوق انطبعا إيجابيا "سيحفزنا على طرح مزيد من البرامج التدريبية للطلبة المتفوقين، وتزويدهم بمختلف المهارات التي تمكنهم من الإنخراط في سوق العمل".

وأشار القائمون على البرنامج إلى أن هذا المشروع شكّل جسراً حقيقياً لردم الفجوة بين التخصصات،

عمان - احتفلت أكاديمية الفنتك الأردنية - معهد الدراسات المصرفية وصندوق الحسين للإبداع والتفوق بتخريج المشاركين بالدبلوم المهني المتخصص في تحليل البيانات في القطاع المصرفي والمالي، الذي نفذته الأكاديمية بتمويل من صندوق الحسين، وبمشاركة مجموعة من الطلبة الأوائل في الترتيب الأكاديمي في التخصصات الاقتصادية والمالية وتكنولوجيا المعلومات.

وسلم مدير عام المعهد الدكتور رياض الهنداوي ومدير عام صندوق الحسين للإبداع والتفوق الدكتور علي ياغي الشهادات للخريجين وعددهم 23 مشاركاً من 8 جامعات رسمية من مختلف محافظات المملكة.

التعاون مع صندوق الحسين للإبداع والتفوق ليل البيانات في القطاع المصرفي والمالي

والمؤسسات المالية والمصرفية بمستوى الخريجين من الأكاديمية في مختلف التخصصات وذلك في إطار سعيه لتوفير فرص عمل للخريجين في السوق المحلية.

وأعرب المشاركون في الدبلوم المهني المتخصص في تحليل البيانات في القطاع المصرفي والمالي عن امتنانهم لتصميم وتنفيذ هذا البرنامج، الذي زودهم في مهارات ومعارف تطبيقية يحتاجها سوق العمل.

ودعوا إلى التوسع في تنفيذ مثل هذه البرامج التدريبية المهنية مع التركيز بدرجة أكبر على الجانب التطبيقي الذي تفتقر له البرامج الأكاديمية في الجامعات الأردنية.

حيث أتاح لطلبة خريجي تكنولوجيا المعلومات التعرف على مجال القطاع المالي والمصرفي الذي لم يسبق لهم دراسته ضمن خططهم الأكاديمية. في حين جرى إطلاع طلبة الاقتصاد والعلوم المالية على أدوات وتقنيات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في هذا القطاع.

وأكدوا أن هذا الدمج المعرفي والتطبيقي يسهم في تطوير قدرات الطلبة، ويمنحهم تخصصية فائقة تتجاوز المعرفة العلمية النظرية التي يمتلكونها، بما يعزز جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل.

يذكر أن أكاديمية الفنتك الأردنية ستنظم يوماً وظيفياً يستهدف تعريف أصحاب العمل



تخريج طلبة الملك عبدالله الثاني للتميز في الزرقاء المشاركين في برنامج صمم واصنع



وأضاف أن مشروع مختبرات الحسين للتصميم والتصنيع الرقمي في مدارس الملك عبد الله الثاني للتميز جاء لرفع مستوى اهتمام الطلبة بالمهارات الرقمية، التي تعد ركنا أساسيا في صناعات المستقبل والخدمات المرتبطة بها، ولوضعهم على بداية الطريق لتعزيز مفاهيم التفكير النقدي والتحليلي وحل المشكلات.

وأكد الدكتور ياغي أن أهم أهداف المشروع تتمثل في بناء التفكير النقدي والإبداع لدى الطلبة، وتمكينهم من النظر إلى التحديات المحلية كفرص للإبداع والابتكار، وإكسابهم المهارات اللازمة لترجمة أفكارهم المبتكرة إلى حلول واقعية، إلى جانب تدريب الطلبة على التصميم وتصنيع النماذج الأولية باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد.

◀ وأعرب عن شكره لوزارة التربية والتعليم على

احتفل صندوق الحسين للإبداع والتفوق ومدرسة الملك عبدالله الثاني للتميز في الزرقاء بتخريج المشاركين في برنامج صمم واصنع الذي نفذته شركة مينالاب وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم واستهدف تزويد الطلبة بمهارات التفكير التصميمي والتصنيعي.

وفي الحفل الذي التأم في قاعة غرفة تجارة الزرقاء، تم تخريج الطلبة المشاركين وتسليمهم الشهادات، بعد عرض المشاريع التي صممها الطلبة في نهاية البرنامج.

وقال مدير عام صندوق الحسين للإبداع والتفوق، الدكتور علي ياغي، إن مفهوم التعليم بات يركز على تعليم المهارات الرقمية والتحليل النقدي وحل المشكلات، جنبا إلى جنب مع توفير المعلومات العلمية الضرورية للتطور الأكاديمي للطلبة.



مع صندوق الحسين للإبداع والتفوق ومدارس الملك عبدالله الثاني للتميز يمثل نموذجاً ناجحاً للشراكات التي تسهم في تطوير التعليم وربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، معربة عن فخرها بإنجازات الطلبة والمعلمين المشاركين في البرنامج

وأكدت مديرة المدرسة، الدكتورة رانيا مهيدات، أهمية برنامج صمم واصنع، واصفة البرنامج بـ"الفريد من نوعه" الذي ساهم في صقل مهارات التفكير العليا لدى الطلاب وتنمية العمل بروح الفريق الواحد، إلى جانب تعزيز مهارات التواصل لديهم، والتفكير بطريقة نقدية وتطوير أساليب ومهارات البحث العلمي.

واشادت بالبرنامج الذي أطلقه صندوق الحسين بالتعاون مع مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز، ليشكل مستوى جديد من الشراكة الاستراتيجية بين وزارة التربية والتعليم والجهات الداعمة وفي مقدمتها صندوق الحسين للإبداع والتفوق.

وكانت الدكتورة مهيدات قد رحبت في الحضور وقدمت التهئة لمقام جلالة الملك بمناسبة عيد ميلاد جلالتة الرابع والسنتين.

تعاونها في نشر ثقافة التميز بين الطلبة عبر بوابة مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز، منوها بأن تدريب مدرسين ومشرفين من كل مدرسة مشاركة يهدف إلى نشر مشروع صمم واصنع بين طلبة المدارس في كل مدينة ومحافظة.

وقالت الشريك المؤسس لشركة مينالاب، المهندسة نادين أبو طحيمر، إن برنامج «صمم واصنع» يهدف إلى تمكين الطلبة من الانتقال من مرحلة الفكرة إلى مرحلة التنفيذ العملي من خلال التعلم القائم على المشاريع والتجريب العملي.

وأضافت أن البرنامج يركز على تنمية مهارات التفكير التصميمي، والعمل الجماعي، وحل المشكلات، واستخدام أدوات التصنيع الرقمي مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والنمذجة ثلاثية الأبعاد.

وأشارت إلى أن رؤية مينالاب تقوم على نشر ثقافة الابتكار والتصنيع في المدارس، وبناء جيل قادر على التعامل مع تحديات المستقبل بثقة وإبداع، مؤكدة أن ما قدمه الطلبة من مشاريع يعكس قدرتهم على تحويل التحديات المحلية إلى فرص ابتكارية ذات أثر حقيقي في المجتمع.

وأكدت المهندسة أبو طحيمر أن التعاون



تخريج طلبة المثلث صمم واصنع ف

المدرسة بإنجازات طلبتها، ودعمها المستمر للبرامج النوعية التي تعزز مهارات الإبداع والابتكار لديهم.

وعبر نائب مدير العام صندوق الحسين للإبداع والتفوق فايق حجازين عن فخر الصندوق بالشراكة المثمرة مع مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز، ودور البرنامج في تمكين الطلبة

السلط - رعى أمين عام وزارة التربية والتعليم لشؤون التعليم المهني والتقني، الدكتور محمد غيث، حفل تخريج الفوج التدريبي المشارك في برنامج صمم واصنع، مختبرات صندوق الحسين للتصميم والتصنيع الرقمي، الذي ينفذه صندوق الحسين بالشراكة مع شركة مينا لاب وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومدارس الملك عبدالله الثاني للتميز.

وسلم غيث الفرق المشاركة في البرنامج بعدما تمكنوا من تصميم نماذج أولية تعالج مشكلات وتحديات في المجتمع المحلي.

وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، مؤسسة غير ربحية أسسها الجهاز المصرفي بقيادة البنك المركزي الأردني ليكون ذراع المسؤولية المجتمعية للقطاع، لدعم الإبداع والتميز في مختلف المجالات.

وحضر حفل التخرج مدير إدارة التعليم العام الدكتور أحمد المسافة ومدير التربية والتعليم لمنطقة السلط الأستاذ علي خريسات، ومدير الشؤون التعليمية والفنية لتربية السلط لينا الضروس، ورئيس الشبكات محمود خريسات، ورئيس شبكة السلط الدكتور عوني دبابسة، وعدد من الضيوف والشركاء وأولياء الأمور.

وأعرب مدير مدرسة الملك عبدالله الثاني للتميز في السلط معن عربيات عن اعتزاز



ساركون في برنامج ي تميز السلط

وشدد على أهمية برنامج صمم واصنع في نشر ثقافة التميز والابداع بين الطلبة انطلاقا من مدارس الملك عبدالله الثاني للتميز في جميع المحافظات.

وقال الشريك المؤسس لشركة قرطبة للاستشارات الهندسية (مينالاب)، قصي ملاحمة، إن المهارات التي اكتسبها الطلبة

بالمهارات العملية والتقنية الحديثة.

وأكد إيمان الصندوق بأهمية تنفيذ رؤية هيئة المديرين برئاسة محافظ البنك المركزي الاردني الدكتور عادل الشركس، بالمساهمة في إعداد جيل قادر على التفكير الإبداعي في إيجاد حلول للتحديات التي تواجه مجتمعاتنا المحلية.





وتضمن الحفل عرض فيديو تقديمي من شركة مينا لاب استعرض مراحل تنفيذ البرنامج وما حققه الطلبة من مشاريع وإنجازات مبتكرة، إضافة إلى فقرة شعرية مؤثرة بعنوان "يا مدرستي" ألقاها الطالب فيصل العوامرة، عبّر فيها عن اعتزازه بمدرسته ومعلميه.

ثم تم عرض تقديمي لكل المشاريع التي صممها الطلبة وشرح عن كل منها.

حيث قدمت الطالبات نردين عربيات، ومريم الوشاح، وألما زيادات، وليمار فاعوري، ورائيا حمامرة، مشروع (Breathe Freely) تنفس بحرية، ويستهدف الشباب المدخنين الذين يدركون عواقب التدخين ويرغبون في الإقلاع عنه.

وقدم الطلاب كريم بكرأوي، ويوسف

خلال البرنامج تشكل أساسًا مهمًا لبناء جيل واعٍ وقادر على التفكير الإبداعي والتطبيقي، مشيرًا إلى أن ما لمسهم فريق العمل في مدرسة الملك عبدالله الثاني للتميز في السلط كان مصدر فخر واعتزاز.

وأكد أن مستوى الانضباط، واحترام المعلم، والثقافة العالية، والالتزام لدى الطلبة كان مميزًا جدًا وبمستوى مشرف، مضيفًا أن الأجل هو استمرار هذه القيم الأصيلة في مدارسنا، وهو ما يُعد نعمة حقيقية يجب الحفاظ عليها وتعزيزها.

وتمنى ملاحمة للطلبة دوام التوفيق والنجاح في مسيرتهم القادمة، معربًا عن حماسه لرؤية الأثر الإيجابي لما تعلموه وهو ينمو معهم خطوة بخطوة في حياتهم الأكاديمية والعملية.



الطالبات حلا العجاردة، ورفيف أبو عنزة، وشهد عطيات، وليال الخرابشة، وراما الحيارى المشروع الذي يستهدف تنظيم تناول كبار السن للأدوية بشكل منتظم والسيطرة على عملية نسيان مواعيد تناول.

وقدم الطلبة أحمد الدباس، وحارث الخرابشة، وكرم العمارة، وعبد الرحمن العمدة، وعبد الحليم غنيمات مشروع (The Creative) لمعالجة حالات ضعف التركيز التي يعاني منها الطلبة بسبب الاستخدام المفرط للتكنولوجيا والأجهزة الرقمية.

وعرض فريق (ThermoMind) المكون من الطالبات سيدرا عوامله، وليان الرحامنة، وحلا أبو هزيم حلا ذكيا لوقاية كبار السن من التعرض لخطر الحروق الناتجة عن المشروبات الساخنة.

العودات، وصالح عبدالهادي مشروع (Excellence) التميز، الذي يستهدف طلبة المدارس الذين يعانون من اتساخ مقابض أبواب الحمامات.

فيما قدمت الطالبات شهد الجغبير، ومنار البقور، وسارة كلوب، وجنى أبو هزيم، وليان غنيمات، مشروع (For Speech) لتتكلّم، لمساعدة الأطفال الذين يواجهون صعوبات في الإملاء والنطق.

كما قدم الطلاب الحارث أبو مخلب، ورؤوف عطيات، وعز الدين الجازي، مشروع (HIFZ) ليستهدف معالجة فساد الفواكه والخضروات التي يتم تخزينها لفترة طويلة ف الشلّاجات.

وفي مشروع (Luxdose Makers) قدمت

50,000,000,000

قاعدة صلبة لحجم الودائع

سلامة الدراعاوي
رئيس هيئة التحرير

تجاوز ودائع الجهاز المصرفي حاجز 50 مليار دينار في عام 2025 مؤشر عميق الدلالة على مستوى الثقة بالاقتصاد الوطني وبالقطاع المصرفي تحديداً.

وعندما ترتفع الودائع إلى 50.019 مليار دينار، بزيادة قدرها 3.320 مليار دينار خلال اثني عشر شهراً، وبنمو نسبته 7 بالمئة، فإننا أمام رسالة واضحة مفادها أن المدخرات المحلية ما زالت تجد في البنوك الملاذ الأكثر أماناً، رغم التحديات الإقليمية وتقلبات الأسواق العالمية.

هذه القفزة في الودائع تعكس ثلاثة أبعاد أساسية: أولها ثقة الأفراد والشركات بمتانة الجهاز المصرفي، فالقطاع الخاص، مقيم وغير مقيم، يستحوذ على 45.407 مليار دينار من إجمالي الودائع، أي أنه العمود الفقري للسيولة المتاحة في السوق.

وهذا يعني أن الأسر الأردنية، والمؤسسات، ورجال الأعمال، يفضلون إبقاء أموالهم ضمن القنوات المصرفية الرسمية، ما يعزز الشمول المالي ويحد من الاقتصاد الموازي.

البعد الثاني يتعلق بالقدرة التمويلية للاقتصاد، إذ إن الودائع القاعدة التي تنطلق منها عمليات



المصرفي.

الدور الرقابي للبنك المركزي يشكل صمام الأمان الحقيقي، إذ إن متطلبات كفاية رأس المال، ونسب السيولة، وإجراءات إدارة المخاطر، والرقابة المستمرة على جودة الأصول، كلها أدوات تضمن أن الودائع ليست فقط كبيرة في حجمها، بل محمية بإطار رقابي صارم.

في المحصلة، تجاوز الودائع 50 مليار دينار دليل على عمق القطاع المصرفي ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني، خاصة أن البنوك شريكاً في التنمية، وممولاً للنشاط الاقتصادي، وحارساً للاستقرار المالي.

ومع استمرار السياسة النقدية المتوازنة والرقابة الفاعلة، تبقى هذه الأرقام قاعدة صلبة يمكن البناء عليها لتعزيز النمو وتعميق الثقة بالاقتصاد الأردني.

الإقراض والاستثمار، إذ إن كل دينار مودع يشكل رافعة محتملة لتمويل مشروع صناعي، أو توسع تجاري، أو قرض سكني، أو استثمار في التكنولوجيا.

وعندما يبلغ حجم الودائع هذا المستوى، فإن البنوك تمتلك هامش حركة أوسع لدعم القطاعات الإنتاجية، بما يسهم في تحفيز النمو وخلق فرص العمل.

أما البعد الثالث فيرتبط بتركيبة هذه الودائع. وصول الودائع بالعملات الأجنبية إلى 10.764 مليار دينار، ونسبة 21.5 بالمئة من الإجمالي، يعكس انفتاح

الاقتصاد الأردني وارتباطه بالتدفقات الخارجية.

وفي الوقت ذاته، فإن بقاء هذه النسبة ضمن حدود مدروسة يدل على توازن مقبول بين الدينار والعملات الأجنبية، ما يخفف من مخاطر الدولار المفرطة ويحافظ على استقرار السياسة النقدية.

لا يمكن قراءة هذه الأرقام بمعزل عن دور البنك المركزي الأردني، فالسياسة النقدية الحصيفة، وإدارة السيولة بحذر، والمتابعة الدقيقة لمستويات الفائدة، كلها عوامل أساسية في تحقيق هذا التوازن، إذ إن انخفاض معدل سعر الفائدة على الودائع لأجل إلى 5.22 بالمئة، بتراجع قدره 66 نقطة أساس، يعكس استجابة مدروسة لتطورات التضخم والنمو، دون الإخلال بجاذبية الادخار أو استقرار الجهاز



CELEBRATING
30
YEARS

Quality
HVAC
Equipment



► Large Custom Water Cooled Rooftop Package Unit for High Rise Towers



► Custom Data Center Unit with EC Fans



► Stainless Steel Explosion Proof Mobile Package Unit for Oil and Gas Projects



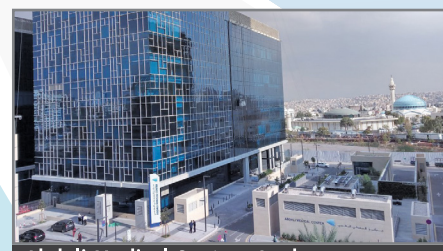
► Explosion Proof Package Unit for Oil and Gas Projects



Explosion Proof Unit Installed At Site



Housing Bank HQ - Jordan



Abdali Medical Center - Jordan



Tesla - California-USA



Large Social Media Company Data Center-USA



Mount Lee-Server Room - California-USA

PETRA OFFERS A WIDE RANGE OF HVAC PRODUCTS TO MEET DIFFERENT SPECIFICATIONS AND REQUIREMENTS



"These marks/certifications apply to specific ranges of Petra products"

For more details and information: www.petra-eng.com



خبرة ١٧٠ عاما في الاسواق العالمية

خبرة ٣٠ عاما في السوق المحلي

الريادة في الأسواق حلول متقدمة في ادارة النقد قدرة عالية لكشف التزيف و فرز أوراق النقد المتانة و العمر الطويل
خدمات ما بعد البيع الخدمات المتخصصة الصيانة التدريب آلات عد وفرز وكشف تزيف الأوراق النقدية صناعة شركة
الألمانية G + D Currency Technology



BPS® C1



ProNote Family



BPS® C2 Family



BPS® C4



BPS® C6



BPS® C6



BPS® M6



BPS® MV + NotaPack

قائمة العملاء في الأردن



الوكلاء و الموزعون الحصريون في المملكة الأردنية الهاشمية

الشركة العربية العالمية للاستثمارات والاستشارات

الصوفية هاتف: ٥٨٦٣٢٤٢ ٥٨٦٣١٤٢ ٥٨٦٣١٢٦ - فاكس: ٥٨٦٣٦٦٤ ص.ب ٣٠٠٩ عمان ١١١٨١ الأردن

بريد الكتروني: aiicc@aiicc.com.jo



جمعية البنوك في الأردن
Association of Banks in Jordan

عمان - وادي صقرة - شارع موسى بن نصير - بناية 62

926174 عمان 11190 الأردن

+962 6 5669328 - +962 6 5662258

+962 6 5684316 - +962 6 5687011

info@abj.org.jo

www.abj.org.jo